الأمن القومي العربي

المقدمة:

بات مفهوم "الأمن القومي" من التعبيرات التي ذاع انتشارها وترديدها من قبل القادة والسياسيين على مستوى العالم، لاسيما مع انتشار وتمدد التنظيمات والجماعات الإرهابية على مدار الثلاث سنوات الماضية، وكذلك على مستوى الوطن العربي، خاصة بعد ما سُمي بثورات الربيع العربي، فذاع استخدم هذا التعبير أيضًا من قبل القادة والسياسين والإعلاميين العرب، ولا غرابة من وصف القمة العربية التي عقدت في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في مارس من العام ٢٠١٥ بقمة "حماية الأمن القومي العربي"[١]. وفي هذا السياق، عبَّر السفير نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية – آنذاك – عن إدراك القادة العرب للأمن القومي بمعناه الشامل، وذلك في البيان الختامي للقمة العربية المشار إليها، قائلاً "إذ ندرك أن مفهومنا للأمن القومي العربي ينصرف إلى معناه الشامل وأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية من حيث قدرة الدول العربية في الدفاع عن نفسها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها"[٢].

ونظرًا لعظم الأخطار التي تحدق بالعالم العربي، أشار السفير أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، في البيان الختامي للقمة العربية التي عقدت في البحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية في مارس من العام ٢٠١٧، إلى كثرة الأخطار والتهديدات التي تواجه الأمة العربية بقوله "ندرك أن قمتنا التأمت في ظرف عربي صعب؛ فثمة أزمات تقوض دولاً وتقتل مئات الألوف من الشعوب العربية وتشرد الملايين من أبناء أمتنا لاجئين ونازحين ومهجرين، وانتشار غير مسبوق لعصابات إرهابية تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. وثمة احتلال وعوز وقهر وتحديات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تدفع باتجاه تجذير بيئات اليأس المولدة للاحباط والفوضى، والتي يستغلها الضلاليون لنشر الجهل ولحرمان الشعوب العربية حقها في الحياة الآمنة الحرة والكريمة ...."[٣].

وإذا كان مفهوم "الأمن القومي" يرتبط بأمن الدولة، فإن تعبير "الأمن القومي العربي" يشير إلى المصالح والقيم والتهديدات المشتركة للأمة العربية. كما يشير إلى الأمة الواحدة التى

---

[١]- قمة حماية الأمن القومى العربى: "الجيش العربى الموحد" لمساعدة الدول عسكريًا ينتظر موافقة القادة، جريدة الأهرام، ٢٨ مارس ٢٠١٥.

[٢]- نص البيان الختامي لقمة شرم الشيخ، موقع جريدة الوفد المصرية، ٢٩ مارس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/B9GEO

[٣]- نص البيان الختامي للقمة العربية في عمان مارس ٢٠١٧، موقع جامعة الدول العربية، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/JAGx4

تمتلك مصيرًا مشتركًا وتواجه تهديدات وأخطار متماثلة، وهو ما أكد عليه البيانان الختاميان للقمة العربية لعامي ٢٠١٥، و٢٠١٧، وهذا هو المنهج السليم من الناحية القومية، والصحيح من الناحية العلمية. فالأمن والوحدة حالة لا يمكن أن تتجزأ، ومن ثم فالأمن العربي ليس له معنى دون وحدة سياسية حقيقية وإدراك مشترك للتهديدات والمخاطر[١].

وتجدر الإشارة إلى أنه مع بزوغ الكثير من المشروعات والتجارب الوحدوية العربية، سرعان ما تدخلت الدول الكبرى لإفشال هذه التجارب بهدف إضعاف الأمن العربي، ويكفي للدلالة على ذلك ما تناوله الكتاب الحديث الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية للدكتور علىّ الدين هلال بعنوان "مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية ١٩١٥ – ٢٠١٥"، والذي يجاوب فيه على السؤال المحير، لماذا لم تتحقق الوحدة العربية على مدار قرن من الزمان؟[٢]. والحقيقة أن الممارسات والتدخلات الخارجية جعلت واقع التجزئة وليس الوحدة هو المسيطر على المشهد العربي، حتى لا يكون للأمن القومي العربي معنى حقيقي.

وتطرح دراسة موضوع الأمن القومي العربي عدة تحديات داخلية وخارجية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٣]، لاسيما مع انتشار ظاهر الإرهاب، وسيطرة قوى خارجية على أجزاء من الأراضي العربية، وتفاقم ظاهرة الاحتقان الطائفي والمذهبي، وتسييس التعددية الاجتماعية بشكل واضح[٤]، وتزايد حدة التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية من قبل القوى الإقليمية والدولية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن هذه الدراسة سوف تركز على مصادر التهديد الداخلية والإقليمية والدولية للأمن القومي العربي. **فعلى المستوى الداخلي**، تواجه الدولة الوطنية العربية أزمات متعددة الأبعاد ما بين اقتصادية تتعلق بالعجز التنموي وغياب العدالة الاجتماعية، وسياسية تتمثل في العجز الديمقراطي وضعف المؤسسات، واجتماعية تتجلى في ازدياد صراعات الهوية بين الأعراق والطوائف والإثنيات على نحو غير مسبوق. **وعلى المستوى الإقليمي**، تشهد المنطقة العربية حالة من اختلال التوازن لصالح دول الجوار الإقليمي، ومن مظاهر ذلك تزايد

---

[١]- Andreas Krieg, **Socio-Political Order and Security in the Arab World: From Regime Security to Public Security** (London: Palgrave Macmillan, 2017), PP. 239-249.

[٢]– انظر: علىّ الدين هلال، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية ١٩١٥–٢٠١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧).

[3]- see: Michael C. Hudson, **The Crisis of the Arab State** (New York: Belfer Center for Science and International Affairs, 2015).

[4]- P.R Kumaraswamy, "Who Am I?: The Identity Crisis in The Middle East", **Middle East Review of International Affairs**, Vol. 10, No. 1 (March: 2006), PP 63-73; Nazih Ayubi, **Political Islam: Religion and Politics in the Arab World** (London: Routledge, 1991), PP. 25-47.

الدور الإيراني والتركي والإثيوبي في دول المنطقة العربية، فلم تعد إسرائيل هي التهديد الوحيد لأمن الدولة الوطنية العربية[1]. وعلى المستوى الدولي، تجلى التهديد في تفاقم الاختراق الخارجي من قبل القوى الدولية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، ودعم من هذا الانتفاضات التي شهدتها دول المنطقة في بداية العقد الثاني من القرن الحالي، وهو ما برز بشكل واضح في تدخل حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة في ليبيا عام ٢٠١١، إضافة إلى تعدد القواعد العسكرية الروسية في سوريا.

ويأتي الطابع الشامل لهذه الدراسة نتيجة للتداخل والتعقيد والترابط بين مصادر التهديد على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن ثم يصبح التناول الجزئي شكلاً مقتطعًا من السياق الأوسع لتهديدات الأمن القومي العربي[2].

وبناء على ما سبق، يمكن تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول؛ الأول، يناقش التأصيل النظري لدراسة مفهوم الأمن القومي، وتطوره على المستوى الأكاديمي، وكذا مفهوم الأمن القومي العربي وأبعاده، والمشروعات الأمنية المنافسة له. والثاني، يدرس مصادر التهديد الداخلية للأمن العربي، وذلك بالتركيز على الأزمات التي تواجهها الدولة الوطنية العربية بأبعادها المختلفة. والثالث، يتناول مصادر التهديد الإقليمية والدولية للأمن العربي، إضافة إلى فصل ختامي يعرض بعض السياسات لدعم الأمن القومي العربي.

---

[1]- Anna Ahronheim, "For First Time, Israel Isn't The Moderate Arab World's Biggest Threat", The Jerusalem post, February 19, 2017.

[2]- على سبيل المثال دراسة وبحث موضوع مثل "خطر الإرهاب وجماعات الإسلام السياسي على الأمن القومي العربي"، باعتبار أن الإرهاب هو المصدر الأساسي للتهديد أو المخاطر للأمن القومي العربي – في الوقت الراهن – يعد تناولاً جزئيًا لتهديدات الأمن القومي العربي. وعلى الرغم من ذلك، فإن دراسة هذا الموضوع يتطلب البحث في الأسباب الداخلية التي أدت إلى بروز ظاهرة الإرهاب، وكذا يتطلب البحث في دور القوى الخارجية الإقليمية والدولية التي تقف خلفه وتدعمه وتموله، حتى وإن كانت بمساعدة من الداخل بواسطة دولة عربية.

الفصل الأول:

التأصيل النظري لدراسة الأمن القومي

يناقش هذا الفصل تطور الاهتمام الأكاديمي بنظرية الأمن القومي، والمفاهيم المرتبطة به، والعوامل التي أدت إلى اهتمام الدول والحكومات به، كما يحلل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية الخاصة بالأمن القومي العربي، وكذلك المفاهيم والمشروعات المنافسة له، وبالتحديد مفهوم الشرق الأوسط.

أولاً: تطور الاهتمام الأكاديمي بدراسة الأمن القومي

إن مفهوم الأمن القومي يعد تطورًا لمفهوم "الأمن" والذي يعني في أبسط تعريفاته القدرة على الحماية من التهديدات والمخاطر. فثمة الكثير من الصفات التي تلحق بمفهوم الأمن، فنجد مفهوم الأمن الإنساني، والوطني، والمجتمعي، والجماعي، والإقليمي، والغذائي، والمائي، والبيئي، والتقني، والصحي، والفكري، والثقافي، وأمن المعلومات، وغيرها[1].

ومفهوم الأمن القومي كغيره من المفاهيم التي يسودها نوع من الاضطراب في البداية كما «هو الحال في تاريخ الفكر وتطور الأفكار، ولكن مع مرور الوقت وبالمزيد من البحث تستقر المفاهيم، ويحدث اتفاق حول عناصرها ومكوناتها ووحداتها. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن القومي استخدمه الزعماء والسياسيون بوصفه تعبيرًا مشحونًا بالحماس، كما استخدمه القادة العسكريون عند رسمهم لأهداف معينة، وذلك قبل الاهتمام به على المستوى الأكاديمي[2].

كما أن الجذور التاريخية لمفهوم الأمن القومي تضرب في أعماق الفكر السياسي الإسلامي والغربي، على الرغم من عدم استخدام ذات المفهوم؛ ففي الفكر السياسي الإسلامي تحدد نظرية شهاب الدين بن أبي الربيع[3] بعدين للأمن القومي، عند معالجته لقضيتين: الأولى، هي سياسة الحروب وتشير إلى البعد العسكري للأمن القومي. والثانية، هي ما أطلق عليه "تدبير المملكة"، والتي تشير إلى البعد الاقتصادي لمفهوم الأمن القومي[4]. كما قدم عالم الاجتماع عبد

---

[1]- Alan ollins, Contemporary Security Studies (Oxford: Oxford University Press, 2007), PP. 12-23.

[2]- David A. Baldwin, "The concept of security", Review of International Studies, Vol. 23, No. 1 (January: 1997), PP. 5-26.

[3]- هو أحد المفكرين الإسلاميين في القرن الثالث الهجري، ومن أشهر مؤلفاته "سلوك المالك في تدبير الممالك".

[4]- حسن محمد الطاهر، "الأمن القومي العربي مدخل نظر"، مجلة شؤون عربية، عدد ٧٤، يونيو ١٩٩٣، ص ص ٧٢- ٧٦.

الرحمن بن خلدون تصوره عن الأمن القومي عند مناقشته لدور القوة في حياة الدول، الحروب، والملك الذي هو غاية العصبية ويقوم على القوة والمال. وفي الفكر السياسي عرض أرسطو أبعاد الأمن القومي، وذلك عند حديثه عن مصادر قوة الدولة والمخاطر الت استقرارها[1].

وبدأ يتبلور مفهوم الأمن القومي في إطار مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثان اهتمام الجامعات ومراكز البحوث الغربية بقضية الأمن القومي في سياق الاهتمام بدراسة الخارجية والأمن العسكري. وركزت الدراسات الأكاديمية على محورين رئيسيين[2]: وهما والتعاون. ولقد عكست الدراسات التي تدخل في نطاق محور الصراع وجهة النظر الق الأمن القومي إنما يهتم ويركز أساسًا على زيادة وتعزيز القوة القومية في حالات الصرا لهذا المحور فإن رسم سياسة الأمن القومي يجب أن تركز على افتراض أن دولة ما تك فقط عندما تزيد قوتها القومية على حساب دولة أو دول أخرى.

أما الدراسات التي ركزت على محور التعاون فتقلل من أهمية القوة القومية، وتول كبرى للمجهودات التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي، بمعنى أن سياسات الأمن القوم أن تقوم على افتراض أنه يمكن زيادة الأمن القومي لقطر ما في حالة زيادة الأمن القو الأقطار. وحول محوري الصراعي والتعاون تمحورت الكثير من دراسات الأمن القومي.

وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة Nation – State. وقد شكّلت حقبة الحرب الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتيا إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي"، وسادت مصطلحات الحرب الباردة مثل والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن وتجنب الحروب المدمرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين.

وتزامن مع ذلك نشوء مؤسسات أكاديمية مهتمة بمسائل الأمن القومي من معاهد بحثية تنتمي إلى جامعات ومؤسسات علمية وإعلامية ومجلات متخصصة وإدارات ه

---

[1]- انظر الجزء الخاص بإسهامات أرسطو في الفكر السياسي في: حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلا محمد عبده (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧)، ص ص ٧٤ –٩٣.

[2] el Yergin, Shattered Peace: The Origins of the Cold War and the National y State (Boston: Houghton Mifflin, 1977), PP. 194- 196; Morton Berkwitz and P.G. National Security", in International Encyclopedia of the Social Science, (New 968), Vol. 11, PP. 41-45.

مرتبطة بالقرار السياسي الرسمي. ويشكل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأول والأمثل لهذه المؤسسات.

وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام ١٩٤٧ عن الكونجرس الأمريكي. أما بقية دول العالم، فقد وضعت عنوانًا آخر هو "الدراسات الاستراتيجية" على الأدبيات التي عالجته بوصفها اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول المستقبل، بدلاً من اجتهادات تعني ضمنيًا-محاولة لصياغة أجوبة أو ردود فعل بقصد حماية السيادة. وكأي مصطلح أو مفهوم، فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك خلاله، وهو يخضع دائمًا للتعديل والتطوير انسجامًا مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في بروزه إلى مسرح التداول[١].

ويذكر الباحثون عدة أسباب لزيادة الاهتمام بدراسة الأمن القومي في مختلف دول العالم وبالذات في دول الجنوب[٢]؛ أول هذه الأسباب، التوسع في مفهوم المصلحة القومية ليشمل مسألة ضمان الرفاهة بما يعنيه ذلك من تأمين لمصادر الموارد، ومن ثم برز مفهوم الأمن القومي كتعبير عن كل من الرفاهة من ناحية، ومحاولة ضمان مصادرها الخارجية من ناحية ثانية، وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهة من ناحية ثالثة.

وثانيها، ازدياد معدل العنف وتصاعد حدة الصراعات المباشرة، والتي قد تتطور إلى حروب، ومن ثم سار الاهتمام بالأمن القومي في موجات ارتبطت بتزايد الصراعات على المستويين الإقليمي والدولي[٣].

وثالثها، ازدياد الشعور لدى دول الجنوب بنوعين من التهديدات المتصلة بأمنها القومي. فمن ناحية، تُعد الديون الخارجية المستحقة عليها تهديدًا لأمنها السياسي والاقتصادي، وتحد بالضرورة من حرية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. ومن ناحية أخرى، تخشى الدول الصغرى من

---

[1]- Alan ollins, Contemporary Security Studies, Op.Cit, PP. 52-56.

[٢]- انظر: هاري آر. يارغر، ترجمة، راجح محرز علي، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١).

[٣]- من التقارير الدولية المهمة التي تصدر سنوياً لتقييم التهديدات العالمية تقرير بعنوان Worldwide Threat Assessment of the US، الصادر عن جماعة الاستخبارات الأمريكية، ومن أحدثها التقرير الصادر عام ٢٠١٧، انظر:

"worldwide Threat Assessment of the US", Intelligence Community, US Intelligence Community, May 11, 2017, Avaliable at: https://www.dni.gov/files/documents/Newsroom/Testimonies/SSCI%20Unclassified%20SFR%20-%20Final.pdf

احتمالات قيام الدول الكبرى بإساءة توظيف المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، ليس فقط لتحقيق مصالحها، ولكن للإضرار بمصالح الدول الصغرى وأمنها القومي.

ورابعها، تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي، والذي يمكن أن يتحول إلى مظاهر عديدة من عدم الاستقرار وعدم الأمن في الدول الصغرى، فلا تزال تلك الدول تعاني من تزايد المشكلات والأزمات الداخلية.

وخامسها، تزايد تحديات الأمن القومي على ضوء تحولات الدولة القومية ومفهوم السيادة، وتُثار هذه التحديات عند التحول من نظام الدولة القومية إلى نظام أوسع وأكثر شمولاً كالنظام الفيدرالي، أو التجمعات الاقتصادية الدولية. كما تُثار في حالة تفكك الدول الكبرى وخاصة في حالة تحول الدول الفيدرالية إلى دول قومية مستقلة ذات سيادة.

ثانيًا: مفهوم الأمن القومي ومستوياته والمفاهيم المرتبطة به

يمثل مفهوم "الأمن القومي" عصب وجوهر الدراسة محل البحث. وتكشف الدراسات والبحوث الأمنية والاستراتيجية عن أسباب صعوبة تحديد مفهوم للأمن القومي، أولها، حداثة المفهوم. وثانيها، كثرة استخدامه وتداوله في الأوساط الصحفية والسياسية ما يؤدي إلى غموضه. وثالثها، محاولات التشويه المتعمدة من قبل بعض الدول التي تستخدم المفهوم لأغراضها وأطماعها التوسعية والعسكرية.

وجدير بالذكر، لا تهدف الدراسة – في هذا الفصل – إلى الوصول إلى تعريف "جامع مانع" لمفهوم الأمن القومي، وإنما تسعى إلى التحديد الدقيق لمكوناته، وعناصره، ومستوياته، وذلك بتتبع المفهوم تاريخيًا وإبراز المعاني التي اكتسبها عبر تطوره. فأهمية تحديد المفهوم في هذه الدراسة تأتي من منطلق حيوية موضوع الأمن القومي العربي في الوقت الذي شهدت فيه دول المنطقة؛ بعض المظاهر الهيكلية لعدم استقرار بعض الدول، وتهديد كيان البعض الأخر، ورافق ذلك ظهور كتابات وتقارير عن الأمن الأمريكي، والأمن الإسرائيلي، والأمن الأوروبي[1].

---

[1]- على سبيل المثال أنظر تقرير:

"Towards a new European security strategy", Policy Department, Directorate-General for External Policies, European Union, June 2015.

وفي فبراير ٢٠١٥، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية الأمن القومي، وكتب الرئيس بارك أوباما مقدمتها، انظر:

National Security Strategy, The White House, February 6, 2015, available at: https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/02/06/fact-sheet-2015-national-security-strategy

١. مفهوم الأمن القومي في الاتجاهات الغربية والعربية:

تعددت الكتابات عن الأمن القومي على الصعيدين الغربي والعربي وإن كان الباحثون الغربيون قد سبقوا العرب في دراسة وبحث هذا الموضوع. فمن الأهمية في هذا السياق، عرض مفهوم الأمن القومي في الاتجاهات الغربية والعربية.

فعلى صعيد الفكر الغربي؛ حفلت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعدة كتابات عن الأمن القومي، ويركز بعضها على القوة العسكرية والبعض الأخر على البعد الاجتماعي. فالكاتب الأمريكي والتر ليبمان عرف الأمن القومي بأنه "قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب"[1]. ووفقًا لهذا التعريف، فإن الأمن القومي يرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها المشروعة سواء بعدم التضحية بها لتجنب الحرب أو المحافظة عليها بالحرب. وتتصرف دراسات الأمن القومي بناء على هذا التعريف إلى تحديد المصالح التي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها وتكون على استعداد لخوض حرب دفاعًا عنها، ومن ثم يركز التعريف الذي قدمه والتر ليبمان على القدرة العسكرية للدولة.

أما **دائرة معارف العلوم الاجتماعية** الصادرة في عام ١٩٦٨ تعرف الأمن القومي بأنه "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"، وتذكر دائرة المعارف تحت مادة الأمن الدولي "إن الأمن القومي هو حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوة أجنبية"، ويرى **كرينسي رايت** أن الأمن القومي يعني "إيجاد الظروف التي تجعل الهجوم أو الخوف من الاعتداء على الأرض أو الثقافة أو مؤسسات الدولة غير محتمل"[2].

إن مفهوم الأمن القومي وفقًا للمفاهيم السابق الإشارة إليها تعني أن الأمن القومي يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة، وأن التهديدات الأساسية التي تواجهها الدولة هي ذات طابع عسكري ومصدرها خارجي مما يتطلب تعظيم القدرة العسكرية للدولة، إضافة إلى أن تلك المفاهيم تحمل المسئولية على الجيوش وأجهزة الأمن التابعة لها لتحقيق الأمن. وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن التهديدات التي تواجهها الدول في القرن الحادي والعشرين ليست تهديدات عسكرية فقط، بل إن هناك تهديدات أخرى لا تقل أهمية مثل عدم الاستقرار السياسي وعدم التكامل الاجتماعي والحروب الأهلية والصراعات بين التكوينات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة، لاسيما مع تزايد

---

[1]- Walter Lippman, U.S Foreign Policy Shield of the Republic (Boston: Little, Brown and Co., 1943), P. 5; Thomas A. Bailey, "Review: U. S. Foreign Policy: Shield of the Republic. by Walter Lippmann", Political Science Quarterly, Vol. 58, No. 3 (Sep., 1943), pp. 429-431.

[2]- Crincy Wright, Problems of Stability and Progress in International Relations (Berkeley: University of California Press, 1954), P. 17.

هذا النوع من الصراعات في ظل التطور التكنولوجي، وهو ما سوف يتم تناوله في الفصل الثاني.

ونتيجة تعدد التهديدات التي لم تقتصر فقط على الأعمال العسكرية، برزت الدراسات التي انتقدت مفهوم الأمن القومي الذي يستند على البعد العسكري، وركزت على البعد المجتمعي Societal، ومن الكتابات الرائدة في هذا الصدد كتاب "جوهر الأمن" لروبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي ورئيس البنك الدولي الأسبق، الذي عرف الأمن القومي بقوله إن "الأمن معناه التنمية، والأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يتضمن لمعدات عسكرية، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان قد يشمله. إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكنها ببساطة أن تظل آمنة بسبب عنيد هو أن مواطنيها لا يمكنهم أن يتخلوا عن طبيعتهم الإنسانية"[1].

ويستطرد ماكنمارا في مفهوم الأمن؛ إذ يقر أنه إذا كان الأمن يتضمن شيئًا فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، وإذ لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرًا مستحيلاً، والسبب في استحالتهما أن الطبيعة الإنسانية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية خاضعة للإحباط.

ويربط ماكنمارا بين ظاهرتين: هما العنف من جهة، والحالة الاقتصادية من جهة أخرى، ويرى أن هناك علاقة مباشرة ودائمة بين حدوث العنف وبين الوضع الاقتصادي السائد للدول التي تبتلى به، كما يقر بأن هناك علاقة بين العنف والتخلف الاقتصادي، وأن هذا العنف يتجه إلى الازدياد، وليس إلى النقص. ويشرح رأيه هذا بقوله "إن الفقر يؤدي إلى القلاقل، كما يؤدي إلى ضمور الإمكانات البشرية الضرورية للتنمية". ويضيف "أن الفقر ليس مفهومًا بسيطًا لأنه ليس مجرد عدم توفر الثروة، بل شبكة من الأحوال التي تؤدي إلى الضعف، وكل منها يشكل مع الآخر ما يشبه الخطوط العنكبوتية، فالأمية والمرض والجوع وإنعدام الأمل تؤدي إلى الهبوط بمصالح الإنسان وآماله، فيلجأ إلى العنف أو التطرف"[2].

فتحقيق الأمن حسب تعريف ماكنمارا يفترض حد أدنى من النظام والاستقرار، ففي غياب تنمية حقيقية لا يمكن توافر أي منهما، ويصبح الفشل في محاولات التنمية بما يترتب عليه من عدم استقرار سياسي واجتماعي تهديدًا مباشرًا لأمن الدولة والمجتمع. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن ماكنمارا لم يستبعد البعد العسكري للأمن أو دور القوى العسكرية في مواجهة التهديد الخارجي، ولكن المقصود وضع القدرة العسكرية في إطارها الصحيح من منظور الأمن

---

[1]- روبرت ماكنمارا: ترجمة، يونس شاهين، جوهر الأمن (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٠)، ص ١٢٥.

[2]- المرجع السابق، ص ص ١٢٢-١٢٣.

القومي، فكما يقول ماكنمارا إن المشكلة ما هي إلا "وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى فالقوة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير القانون والنظام، ولكن ذلك لا يتحقق إلا بقدر يتناسب مع الوجود الفعلي لقاعدة صلبة للقانون والنظام في المجتمع النامي، ورغبة أساسية في التعاون من جانب الشعب"[1].

أما على صعيد الفكر العربي؛ فقد برزت منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن الماضي عدة كتابات عن الأمن القومي العربي، وجاءت كل واحدة منها بمحاولة للوقوف على مفهوم الأمن عامة ثم الأمن القومي العربي خاصة. فعرف الدكتور **حامد ربيع** الأمن القومي بأنه "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها، وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعًا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية"[2]، ثم يخلص إلى القول بأن مفهوم الأمن القومي هو في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، ويتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد السلوك الجماعي والقيادي بدلالة سياسية. وبالتالي يأخذ ربيع بالمفهوم العسكري والاستراتيجي الذي ساد في فترة منتصف الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي.

كما يعتمد على البعد العسكري في تعريف الأمن القومي الدكتور **عبد المنعم المشاط**، فيعرفه بأنه "قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف"[3]. وهنا يحدد المشاط ثلاثة متغيرات للأمن القومي العربي وهي: متغير التوازن، ومتغير الرفاهية، ومتغير القدرة العسكرية. وفي دراسة حديثة، طور المشاط هذا المفهوم، فأضاف له البعد السياسي، الذي يعني قدرة الدولة على استيعاب وتضمين المواطنين في الحياة السياسية، والبعد الاقتصادي الذي يتصل بقدرة الدولة على توفير الحياة الكريمة للمواطنين، والحد من إحساس المواطن بالحرمان الاقتصادي. معتبرًا أن حماية الأمن القومي للدولة تتطلب رسم سياسات أمنية تحدد مصادر التهديد الرئيسية والثانوية، سواء كانت خارجية أو داخلية[4].

بينما يعرف الدكتور **علي الدين هلال** الأمن القومي بأنه "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليًا وخارجيًا وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًا

---

[1]- المرجع السابق، ص ص ٤٠-٤١.

[2]- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص ص ٣٧-٣٨.

[3]- عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص ص ٣٧-٣٨.

[4]- عبد المنعم المشاط، "اقتراب متكامل: الأمن القومي المصري عقب ثورة ٣٠ يونيو"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٦، أبريل ٢٠١٤، ص ص ٥٣-٦٦.

واجتماعيًا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع"[1]، ويلاحظ أن هلال يربط بين البعد العسكري الاستراتيجي والبعد المجتمعي في تعريفه للأمن القومي.

أما أمين هويدي، فقد توسع في تعريفه للأمن القومي بأنه عبارة عن "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية"، ويعدد هويدي الإجراءات التي تتخذها الدولة وتشمل على الآتي[2]: أ) مسائل الاقتصاد والدفاع. ب) الإجراءات المتخذة تكون في حدود طاقة الدولة وإمكاناتها، وإذ أن الآمال الطموحة التي تتجاوز الإمكانات المتاحة تقود إلى التهلكة. ج) المسائل المتصلة بالتخطيط للحاضر والمستقبل القريب والبعيد. د) مراعاة المتغيرات الدولية التي تدعو إلى إعادة التقييم بين وقت وأخر، لتتطابق الإجراءات دائمًا مع المتغيرات الحاضرة والمنتظرة.

وتجدر الإشارة إلى أن هويدي يعتبر الأمن القومي يشمل على الأمن العسكري مستخدمًا تعبير "الأمن الحربي"، أي أن الأخير جزءًا من الأمن القومي. وإن كان مجال الأمن العسكري هو الاستراتيجية فإن مجال الأمن القومي هو الاستراتيجية العليا للدولة[3].

وفي ضوء الاجتهادات الغربية والعربية للأمن القومي سواء التي ركزت على البعد العسكري الاستراتيجي أو المجتمعي، فإن الأمن القومي يتكون من ثلاثة محاور رئيسية؛ أولها، تأمين كيان الدولة والمجتمع ويتمثل ذلك في وحدة الإقليم والحفاظ على الكيان الاجتماعي. وثانيها، أن هذا التأمين يكون في مواجهة الأخطار سواء أكانت داخلية أو خارجية. وثالثها، أن هذا التأمين يتحقق من خلال الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية والمشاركة السياسية.

وتأسيسًا على ما تقدم، نجد سيطرة الفكر الواقعي على الدراسات الأمنية ومفاهيمه بدءًا من المدرسة الواقعية التقليدية التي ظهرت في عصر التنوير، مرورًا بالمدرسة الواقعية الحديثة التي نادى بها مورغانثو بعد الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى المدرسة الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز، حيث طورت تلك المدارس الوعاء الفكري الخاص بالدراسات الأمنية. بيد أن الفكر الواقعي قد تعرض للتحدي بعد التغير في هيكل النظام الدولي، وبزوغ عمليات التكامل والاندماج الاقتصادي عبر صيغ تكتلات اقتصادية إقليمية، وفتح آفاق جديدة لحرية التجارة والاقتصاد، مما عزز من مكانة دور فاعلين فوق قوميين جدد في العلاقات الدولية، وأدى إلى إضعاف الدور

---

[1]- على الدين هلال، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول"، مجلة شؤون عربية، عدد ٣٥، يناير ١٩٨٤، ص ١٢.

[2]- أورد أمين هويدي هذا التعريف في عدة كتابات له، انظر:

- أمين هويدي، في السياسة والأمن (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ٣٥.
- أمين هويدي، "فجوة الأمن القومي العربي"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ١ يوليو ١٩٨١، ص ص ٤١-٤١.
- أمين هويدي، أحاديث في الأمن العربي (بيروت: دار الوحدة العربية، ١٩٨٠) ص ٦١.

[3]- أمين هويدي، "فجوة الأمن القومي العربي"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

النسبي للدولة القومية وللقوة العسكرية[1]، ذلك أن القوة في القرن الحادى والعشرين لم تعد مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبعد العسكري، بل تعدت ذلك إلى النمو الاقتصادي، والثورة التكنولوجية، وعمليات الاعتماد المتبادل، وعصر المعرفة. كل ذلك أسهم في تغيير مفاهيم الأمن، وجعل المفهوم يتس ليشمل أبعادًا أخرى جديدة غير عسكرية أكثر تعقيدًا.

وخلاصة القول، إن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم مجتمعي شامل، تدخل في تكوين اعتبارات متعددة منها الداخلي ومنها الخارجي،-ومن ثم فإن الأمن القومي هو نقطة التقا السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية، كذلك فإنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرات المجتمع، وهو م يثير قضية التنمية، فبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. وإذا صح ذلك عمومًا فإنه يصبح أكثر صحة بالنسبة للبلاد العربية التي تواجه تحديات ومشاكل التنمية بأبعادها الاقتصادي والاجتماعية والسياسية.

٢- مستويات الأمن القومي:

تتعدد مستويات الأمن القومي، حيث تتضمن ثلاثة مستويات: الداخلي والإقليمي والدولي، ويمكن تناولها على النحو التالي[2]:

الأول، هو المستوى الداخلي الذي يتعلق بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية، لاسيم المدفوعة أو المدعومة بقوى خارجية، وأن العنصر المحدد في هذا المستوى هو أن تكون أهداف النظام السياسي معبرة عن القيم الجماعية للشعب ولقناعاته، وأن تكون سياسات النظام (أي نظام) محققة للقدر الكافي من العدالة الاجتماعية أو تكافؤ الفرص، وأن تسمح مؤسساته بتوفير القنوات اللازمة للمشاركة الشعبية.

والثاني، هو المستوى الإقليمي الذي يرتبط بعلاقات الدولة مع الدول المجاورة من نفس الإقليم أو المنطقة الجغرافية، وهو ما يطلق عليه في دراسة العلاقات الدولية بالنظام الإقليمي وقد تعددت أبعاد هذا المستوى، فاعتبره البعض اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، والبعض الأخر ينظر إليه باعتباره سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي

---

[1]- سليمان عبد الله الحلبي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربيا للعلوم السياسية، عدد ١٩، صيف ٢٠٠٨، ص ص ١٩-٢١؛ وسليمان رشيد سليمان، البعد الاستراتيجي للمعرفة (دبي مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٣)، ص ص١٥٦- ٢٢٠.

[2]- على الدين هلال، الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

قوة أجنبية من التدخل فيه. فالمستوى الإقليمي للأمن هو ما يتصل بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي[1].

والثالث، هو المستوى الدولي الذي يشير إلى شبكة علاقات الدولة في المحيط الدولي وتحالفاتها الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء تغير طبيعة النظام الدولي وتعدد مراكز القوى الدولية على الصعيد الاقتصادي، فإن الأمن القومي في هذا المستوى يتأثر بقدرة الدولة على تحقيق أمنها وفق خصائص النظام الذي يسود العالم وطبيعة العلاقات بين الدول الكبرى.

وفي هذا السياق، سوف يستفيد الباحث من الإضافات النظرية المتصلة بمستويات الأمن القومي عند دراسة مصادر التهديد الداخلية والإقليمية والدولية للأمن العربي.

٣. المفاهيم المرتبطة بمفهوم الأمن القومي:

بعد مناقشة مفهوم الأمن القومي، ومستوياته، فإنه من الأهمية بمكان التمييز بين هذا المفهوم والمفاهيم الأخرى المرتبطة به، مثل المصلحة القومية، والقوة، والاستقرار، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ. الأمن القومي والمصلحة القومية:

تعددت وتباينت الاتجاهات بشأن تعريف المصلحة القومية National Interest، فهناك اتجاه يرى أنه يمكن التعامل مع المصلحة القومية كأداة تحليلية لتستخدم في وصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، وأنه يمكن أيضًا التعامل مع المفهوم كأداة للعمل السياسي لتوظف في تبرير أو استجهان أو اقتراح سياسة ما. ويعرف اتجاه ثان المصلحة القومية بأنها القوة التي ترتبط بقضية البقاء القومي، ويرى اتجاه ثالث أن المصلحة القومية هي المصدر الرئيس لإقرار السياسة الخارجية لدولة ما باعتبار أن السياسة الخارجية يتم رسمها من أجل مصالح الأمة وليس مصلحة كل فرد على حدة[2].

ونظرًا لصعوبة تحديد تعريف للمصلحة القومية تغاضى البعض عن استخدامه، بسبب طبيعة النظام الدولي الذي يتسم بالاعتماد المتبادل، ومن شأن ذلك أن يفرض قيودًا على أى محاولة لوضع حدود واضحة للمصلحة القومية لكل دولة على حدة، فضلاً عن وجود فاعلين من غير الدول فرضوا تحديًا لما يطلق عليه المصلحة القومية. وفي هذا السياق، ظهرت تعبيرات

---

[1]- مفيد محمود شهاب، "نحو مفهوم متطور للأمن القومي العربي"، مجلة الأمن والقانون، مجلد ١، عدد ١، ١٩٩٣، ص ص ١٦٢-١٨٣.

[2]- رضا حسين محمد حسين، التغير فى بنية النظام الدولى وأثره على الأمن القومى العربى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٢٣-٢٧.

مثل المصالح الإقليمية Regional interests، ورافق ذلك محاولات لدمج مفهوم المصلحة القومية بمفهوم الأمن القومي ليظهر مصطلح أطلق عليه "مصالح الأمن القومي" National Security Interests[1].

وفيما يتصل بالعلاقة بين مفهومي الأمن القومي والمصلحة القومية، فتشير البحوث إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية بشأن العلاقة بين المفهومين: الاتجاه الأول، يستخدم المفهومين كمترادفين. والاتجاه الثاني، يرى وجود علاقة-تأثير وتأثر متبادلين بين المفهومين، بمعنى أن استراتيجية الأمن القومي لدولة ما هي إلا تعبير عن المصلحة القومية لتلك الدولة. أما الاتجاه الثالث، فيرى أن الأمن القومي أحد دوائر المصلحة القومية الأكثر أهمية بالنسبة للدولة، بمعنى أن الأمن القومي يمثل أكثر المصالح حيوية وأهمية بالنسبة للمصلحة القومية للدولة التي تتضمن دوائر اهتمام أخرى أقل أهمية مقارنة بالأمن القومي[2].

ب. الأمن القومي والقوة:

تعددت تعريفات القوة نظرًا لتعدد علماء العلاقات الدولية وتنوع المدارس التي ينتمون إليها، فيعرف John Spykman القوة بأنها "القدرة على تحريك الرجال بصورة مرغوب فيها من خلال الاقناع والشراء والتبادل أو الإكراه"، بينما يعرفها والفرز Wolfers بأنها "القدرة على تحريك الآخرين أو دفعهم نحو عمل ما ليقوموا به أو ينصرفوا عن أدائه"، ويعرفها Morgenthuau Hans بأنها "القدرة على التحكم في عقول وأفعال الآخرين"، ويشير أيضًا إلى أن العلاقات الدولية تتسم بالصراع من أجل القوة. وهناك اتجاه يعرف القوة بأنها "خليط بين القوة أو الضعف العسكري والسياسي والاقتصادي"، وينطلق هذا الاتجاه من فرضية أن النظام الدولي يتكون من قوى مسيطرة وقوى ضعيفة، حيث تستطيع القوى المسيطرة أن تغير قواعد النظام بدلاً من أن تكيف نفسها مع القواعد القائمة، ومن ثم تتحكم في توازن النظام[3].

ولا يختلف الأمر كثيرًا في الفكر السياسي، فتباينت الآراء بشأن عناصر تشكيل قوة الدولة، فيرى أرسطو أنها تكمن في القوة المسلحة، وفي وجود هيئة تشاور في المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة وباتخاذ قرارات تتصل بالعدالة، إلا أنه حذر في الوقت ذاته من سيطرة القوة

---

[1]- عبد المنعم المشاط "نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي"، دورية المستقبل العربي، عدد ٥٤ أغسطس ١٩٨٣، ص ص ١٠-١١.

[2]- على الدين هلال، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول"، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

[3]- ستيفن بورتشيل وآخرون، ترجمة، محمد صفار، نظرية العلاقات الدولية (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤)، ص ص ١٧-٥١.

العسكرية، بينما يرى ميكافيلي أن أساس قوة الدولة هي القوانين الجيدة والجيش الجيد، إلا أنه أكد على أهمية تخصص "الأمير" في أمور القتال وما يتصل بها من قواعد ونظم.

وفيما يتصل بالعلاقة بين القوة والأمن القومي، يثور التساؤل بشأن ما إذا كانت القوة هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأمن. وفي هذا الصدد، تشير الدراسات إلى أن القوة – بالمعنى العسكري – لا تستطيع وحدها التعامل مع جميع التوترات والصراعات، خاصة الصراعات الممتدة التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي، والتي تتولد باستمرار مع شعور إحدى التكوينات الاجتماعية بالحرمان، وذلك على الرغم من أن القوة تستطيع مواجهة أعمال العنف الوقتية[1]. أما الأمن القومي فيركز في اهتماماته على القضايا المتصلة بالبنيان الاجتماعي الداخلي، نظرًا لتأثير الصراعات الداخلية سواء كانت مذهبية أو طائفية أو عرقية أو دينية على الأمن القومي للدولة[2]. هكذا، يمكن القول بأن القوة لا تصلح وحدها لمواجهة الصراعات الممتدة ذات الطبيعة الاجتماعية والتي تعد إحدى ركائز الأمن القومي للدولة.

ج. الأمن القومي والاستقرار:

يرى محللو النظم أن للاستقرار بعدين: البعد الأول، هو الاستقرار الداخلي الذي يعني القدرة على إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة والقانون، والقدرة على التوازن بين مطالب القوى والجماعات المتنوعة. والبعد الثاني، هو الاستقرار الخارجي الذي يرتبط بقدرة الدولة للاستجابة لمصادر التوتر والضغط على النظام، فضلاً عن القدرة على تطويع القوة التوزيعية فيه.

وفي نظريته للنظم السياسية، أكد عالم السياسي الأمريكي ديفيد إيستون أن غاية النظام (أي نظام) بغض النظر عن طبيعته الديمقراطية أو السلطوية هي الاستمرار والاستقرار، وأن جوهر الاستقرار هو تحقيق التوازن بين المدخلات والمخرجات أي تحقيق التوازن بين المطالب المسموعة بصوت عالٍ ويلتف حولها قطاع واسع من المواطنين، وبين السياسات التي يتخذها النظام كاستجابة لتلك المطالب، شريطة أن يتم ذلك في إطار السلمية، وأنه في حالة عدم القدرة على تحقيق المطالب فتتولد الضغوط على النظام على نحو يعرضه للخطر. كما أن غياب

---

[1]- للمزيد من التفاصيل حول حدود القوة في التعامل مع الصراعات الممتدة ذات الطبيعة الاجتماعية، والتي ناقشت ذلك بالتطبيق على العديد من الدول ذات التكوينات الاجتماعية المتعددة، انظر:

Benjamin Reilly and Per Nordlund eds., **Political Parties in Conflict-Prone Societies: Regulation, Engineering and Democratic Development** (Tokyo: United Nations University Press, 2008), PP. 3-21.

[2]- حازم عمر، "الحفاظ على النسق: استراتيجيات دعم الدولة العربية"، **مجلة شؤون عربية**، عدد ١٧٠، صيف ٢٠١٧، ص ص ١٧٥-١٧٦.

المطالب سواء كانت نتيجة لأعمال القمع أو غيرها من الوسائل لا يعني استقرار النظام، بل يعني أن الجماعة السياسية قد أدارت ظهرها للنظام وهو ما يمثل خطر جسيم وتهديد مستقبلي[1].

.وفيما يتصل بالعلاقة بين الأمن والاستقرار يثور التساؤل بشأن ما إذا كان الاستقرار يعني الأمن. ويمكن القول بأنه إذا كان غياب عناصر الاضطراب لا تعني الاستقرار، فإن الاستقرار لا يعني دومًا الأمن. فالاستقرار لا يمكن قياسه إلا بدراسة المسببات الحقيقية للصراعات الاجتماعية، وفي هذا الصدد، يمكن أن تلتقى نظرية الأمن القومي مع مفهوم الاستقرار من أجل بناء مجتمع أكثر انسجامًا وأمنًا.

ثالثاً: الأمن القومي العربي: المفهوم والأبعاد

في الماضي وبالتحديد منذ منتصف القرن العشرين كان الإنسان العربي مهددًا بالقتل من جراء الحروب والعدوان العسكري والجريمة المنظمة، وكانت ولا تزال الكثير من الدول العربية مفتقرة للتنمية المستدامة القادرة على تحقيق الاحتياجات الأساسية مما أثر على أمن الإنسان العربي ماديًا ومعنويًا[2]. وبعد ما سُمى بـ "ثورات الربيع العربي" ازدادت التهديدات الأمنية والمجتمعية من جراء العمليات الإرهابية والصراعات المذهبية والطائفية، وأثر ذلك – فضلاً عن عوامل أخرى – على حياة وسلامة وأمن الإنسان العربي. وفي هذا السياق، سيركز هذا المحور على مفهوم الأمن القومي العربي، وأبعاده.

١- تطبيق مفهوم الأمن القومي على الوطن العربي:

في إطار تعدد الدول العربية واختلاف نظمها السياسية والاجتماعية وعلاقاتها الدولية يثار تساؤل، هل يوجد أمن خاص لكل من هذه الدول العربية بمعنى وجود أمن مصري وأمن سعودي وأمن كويتي وأمن سوري وأمن ليبي..إلخ[3]؟ أم يوجد مستويات للأمن أحدهما على مستوى كل قطر والأخر على المستوى القومي العربي؟ وإذا كان الأمر كذلك فما علاقة أمن كل دولة بالأمن العربي؟

---

[1]- David Easton, A Framework for Political Analysis (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1965), PP 77-100; same author, A systems Analysis of Political life (New York: John Wiley & Sons, 1965). PP. 211, 216, 220-221.

[2]- عبد الجليل مرهون، "الأمن القومي العربي: رؤية في التحديات والخيارات"، مجلة شؤون الأوسط، عدد ١٣٦، صيف ٢٠١٠، ص ص ١١٣- ١٢٦.

[3]- تناولت عدد من الدراسات باللغة العربية موضوع الأمن القومي لكل قطر عربي على حدة، انظر على سبيل المثال: محمد الجوادي، الأمن القومي لمصر: مذكرات قادة المخابرات والمباحث (القاهرة: دار الخيال، ١٩٩٩). ومسرور جربان المطيري، تغيير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالته (القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥). وعلى بن هليول الرويلي، الأمن الوطني السعودي: آفاق استراتيجية برؤيا مستقبلية (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠١٠).

وفي مواجهة هذه الأسئلة يبرز في الفكر العربي موقفان: الأول، ينطلق من نظرة قطرية ضيقة تركز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية وارتباطاتها الدولية الراهنة لاسيما بعد الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية، ويكفي لتبيان خطر هذه النظرة الإشارة إلى تحديات الإرهاب والتطرف الذي تواجهه الدول العربية وغيرها من المخاطر والتهديدات الخارجية. والثاني، ينطلق من نظرة قومية فيركز على مفهوم الأمن العربي الشامل متجاهلاً وجود الدول العربية في وضعها الراهن بما فيها من أنظمة مختلفة ذات سياسات وأشكال حكم وارتباطات دولية متباينة ومتنوعة[1].

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن الواقع العربي تحدده حقيقتان: الحقيقة الأولى، أن هناك دول وحكومات عربية مختلفة من حيث الاتجاه والنظام السياسي والنظرة الاجتماعية، وأنها تتبع سياسات خارجية وأمنية مختلفة، وأن قوى وجماعات ومصالح وطبقات ارتبطت تاريخيًا بذلك. والحقيقة الثانية، أن الدول العربية يجمع بينها الكثير من الروابط سواء ذات طابع سلبي أي في مواجهة تحديات خارجية أو ذات طابع إيجابي أي في مواجهة ضرورات التطور والتنمية، وأنه لا يمكن تحقيق أمن أي دولة عربية بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى.

وفي ضوء الحقيقتين السابقتين، تبرز أهمية التمييز بين الأمن الوطني لكل من الدول العربية والأمن القومي العربي الشامل. فهناك مفهوم وطني للأمن يرتبط بواقع التجزئة إلى دول عربية مستقلة ذات مؤسسات وكيانات دولية متميزة، وما يرتبط بها من حدود والتزامات دولية وسياسية خارجية، وهناك أيضًا في الوقت ذاته مفهوم قومي للأمن يدخل في اعتباره العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية وطبيعة انتماءاتها وتطلعاتها وأنماط التفاعلات السياسية والاجتماعية التي تقوم بينها[2].

هكذا، لا يجوز القفز على مفهوم الأمن الوطني باسم القومية كما لا يجوز بالقدر نفسه الانكفاء عن مفهوم الأمن القومي العربي تحت ستار الوطنية، فالأمن الوطني والقومي لا يحجب أحدهما الأخر بل يكمله ويتممه، وهناك أمن وطني لعديد من البلاد العربية يمكن دراسته من تحليل السياسات الخارجية لهذه الدول وأنماط تحالفاتها الإقليمية والدولية، ولكن هذا الأمن هو

---

[1]- حول تطبيق مفهوم الأمن القومي على الوطن العربي انظر: على الدين هلال، "الوحدة والأمن القومي العربي"، مجلة الفكر العربي الصادرة عن معهد الإنماء العربي، عدد ١١، ١٢، سبتمبر ١٩٧٩، ص ص ٩٤ -٩٧. وعبد النور بن عنتر، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، مجلة شؤون عربية، عدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨، ص ص ٧٣-٧٨.

[2]- عبد المنعم المشاط، "نحو تدريس الأمن القومي في الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية، عدد ٥٩، صيف ١٩٨٩، ص ص ١١١- ١٣٢.

جزء من كل وهو الأمن القومي العربي. ومن الخطأ، الاعتقاد بأنه يمكن لدولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى[1]، وهذا ما يؤكده التاريخ وأيضًا تؤكده الأحداث التي شهدها الوطن العربي منذ العام ٢٠١١.

إن الأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية، وإلى وحدة الانتماء العربي، وإلى مفهومي الأمة الواحدة والمصير الواحد. فالأمن العربي ليس مجرد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة بل إنه مفهوم يأخذ في اعتباره الأخطار والتهديدات الموجهة إلى هذه البلاد ويتخطاها ويتجاوزها[2]. إن الأمن القومي العربي ليس مجرد صورة من صور الأمن الإقليمي وحق الدفاع الشرعي الجماعي على النحو المشار إليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة[3]؛ ففي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وتحصرها على رابطة الجوار الجغرافي[4].

والخلاصة، إن تحقيق الأمن القومي العربي يتطلب إعداد وبناء الإنسان العربي القادر على استيعاب مفهوم الأمن بأبعاده المختلفة، وكذا تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الأمة إلى حمايتها، وكذلك الأخطار أو التهديدات التي تواجه الأمة من الداخل والخارج. وإلى جانب تحديد المصالح والأخطار، يجب أن تحدد الوسائل والخطوات وبناء المؤسسات الوحدوية القادرة على تحقيق ذلك في الواقع العملي، وبالاعتماد الكامل على الذات[5]. فلا يوجد أمن قومي إذا كانت مقوماته الرئيسية أو بعضها تعتمد على إرادة قوى خارجية. وقد تسنى للأمة العربية أن تحدد من خلال ميثاق جامعة الدول العربية المصالح القومية العليا التي يتوجب حمايتها، والتي

---

[1]- محمد محمد القطاطشة، "إشكالية العلاقة بين الصلاح السياسي والأمن القومي: العالم العربي دراسة حالة"، **مجلة حوليات آداب عين شمس**، عدد ٣٨، ديسمبر ٢٠١٠، ص ص ٢٥٥- ٢٥٧.

[2]- رانيا محمود إبراهيم عبد الرحيم، الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية والأمن القومي العربي، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ٢٨-٣٤.

[3]- تنص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء (الأمم المتحدة) وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورًا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه".

[4]- حسن نافعة، "الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد ٤٣٨، أغسطس ٢٠١٥، ص ص ٢٤-٢٦.

[5]- عبد المنعم سعيد، "تأملات في فكرة الأمن القومي العربي"، **جريدة الشرق الأوسط**، ٦ فبراير ٢٠٠٨، متاح على الرابط التالي:

http://cutt.us/4OHMO

تتمثل في[1]: السعي إلى الوحدة العربية أرضًا وشعبًا، والحفاظ على سيادة واستقلال الأمة العربية، والعمل على تقدم وازدهار الشعب العربي – في مختلف الأقطار – اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

٢. أبعاد الأمن القومي العربي:

بعد محاولة تطبيق مفهوم الأمن القومي على الوطن العربي، يصبح من الأهمية تحليل الأبعاد المتصلة به، مثل البعد السياسي، والبعد العسكرى، والبعد الاجتماعي، والبعد الثقافي، والبعد المعلوماتي والتكنولوجي، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ. البعد السياسي:

يتضمن البعد السياسي للأمن القومي العربي ثلاث قضايا رئيسية وهي: أزمة الشرعية، وعدم الاستقرار السياسي، وغياب الديمقراطية؛ فالدولة لكى تحافظ على استقرارها لابد أن تتمتع بالشرعية أي رضاء وقبول المواطنين عنها حتى يتسنى لها الحفاظ على أمنها الداخلي، ومواجهة الأخطار الخارجية. كما أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر بالسلب على النواحي الاقتصادية والاجتماعية[2]، إضافة إلى أن غياب الديمقراطية وعدم إتاحة الفرصة لحرية الرأي والتعبير من شأنه تهديد الأمن القومي على الصعيد الداخلي.

ب. البعد العسكري:

يهدف البعد العسكري للأمن القومي إلى حماية استقلال الدولة وسلامة أراضيها ضد أي عدوان قد يقع عليها؛ لذا تعمل الدولة على الاهتمام بخطط الدفاع في أوقات السلم والنزاع، وعادة ما يكون البعد العسكري في سياسة الأمن القومي للدول الصغرى مقتصرًا على دعم قدرة الدولة دفاعًا عن النفس في مواجهة ما يمكن أن تتعرض له من عدوان[3]. ويعد هذا البعد مهمًا للدول

---

[1]- بشأن المصالح القومية العليا لجامعة الدول العربية انظر: المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية التي تنص على أن "الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقًا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها. كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونًا وثيقًا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية: (أ) الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك، والعملة، وأمور الزراعة والصناعة. (ب) شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية، والطرق، والطيران، والملاحة، والبرق، والبريد. (ج) شؤون الثقافة. (د) شؤون الجنسية، والجوازات، والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين. (هـ) الشؤون الاجتماعية. (و) الشؤون الصحية.

[2]- أحمد ثابت، "الأبعاد السياسية للأمن القومي العربي"، في عبد المنعم المشاط (محرر)، **الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ص ٤٢٨-٤٣١.

[3]- سبيل فؤاد، "الأبعاد الأمنية – العسكرية لإصلاح النظام العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٥، يناير ٢٠٠٤، ص ص ٢٤٦-٢٥٢.

العربية وتحقيقه يتطلب التعاون العسكري بين هذه الدول من خلال اتفاقيات الدفاع المشترك، إضافة إلى التنسيق لمواجهة التهديدات العسكرية، إلى جانب العمل على إعادة بناء النظام العربي من المنظور العسكري الأمني من خلال تحديد مصادر التهديد والعمل على ترتيب الأولويات وعدم الدخول بشكل فردي أو متعدد في ترتيبات أمنية مع قوى غير عربية من داخل وخارج الإقليم[1].

ج. البعد الاجتماعي:

يعد البعد الاجتماعي من الأبعاد المهمة للأمن القومي العربي، لاسيما وأن الأمن لم يصبح قاصرًا على تراكم السلاح، فالمجتمعات تتكون من عدد من النظم والمؤسسات الاجتماعية التي لها دور في تحقيق الأمن القومي للدولة[2]، ولكي يتحقق الأمن القومي بفاعلية من خلال هذه المؤسسات لابد من إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، ومنع التمييز الاجتماعي بين الأفراد.

وفي هذ السياق، تجدر الإشارة إلى أن هناك عدد من المتغيرات والظواهر الاجتماعية في الوطن العربي تمثل تهديدًا للأمن القومي العربي منها؛ العمالة الوافدة التي استقرت في بعض دول المنطقة، وهجرة العقول العربية واتجاهها للعمل بالخارج على نحو يضعف عجلة التنمية والتحديث[3]، إلى جانب ما يسمى بالعنف الحضري نتيجة الهجرة من الريف إلى المدن في الدول العربية والذي مثّل ضغطًا على المدن فيها، مما يخلق مشكلات التهميش الاجتماعي والبطالة الذي يجعل المدن مهددة بالانفجار على نحو يهدد الأمن الوطني في الأقطار العربية.

د. البعد الثقافي:

إن البعد الثقافي للأمن القومي العربي يقوم على حماية الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم، وهو الذي يعزز ويؤمّن انطلاق مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية، ويوسع قاعدة الشعور بالحرية والكرامة وبأمن الوطن والمواطن، وبالقدرة على تحقيق درجة رفاهة مناسبة للمواطنين، وتحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة. كما أن الدور الثقافي بالغ الأهمية في تحصين الوطن العربي من الأفكار

---

[1]- محمد رضا فوده، "المقومات العسكرية للأمن القومي العربي"، في عبد المنعم المشاط (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦٠٥-٦٠٩.

[2]- على ليلة، "الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي" في عبد المنعم المشاط (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٤٧-٢٥٠.

[3]- أنطوان زحلان، "هجرة الكفاءات العربية: السياق القومي والدولي"، **المستقبل العربي**، العدد ١٥٠، مايو ١٩٩٢، ص ص ٤-٦.

المتطرفة والأطروحات الثقافية للعولمة وصراع الحضارات، إذا أخذناه بالمفهوم الشامل متضمنًا الفكر والثقافة والتعليم والإعلام والفنون والأدب[1].

هـ. البعد المعلوماتي والتكنولوجي:

مع ثورة المعلومات تزايد الاعتماد على التكنولوجيا، وأصبح الفضاء الإلكتروني أحد العناصر المؤثرة فى الأمن القومي لما يحمله من أدوات تقنية تلعب دورًا مهمًا فى عملية التعبئة والحشد، فضلاً عن التأثير على القيم السياسية، وعلى نمط القوة، والحرب، والأمن[2]. وقد أدخلت التطورات التكنولوجية مفاهيم جديدة لم تكن موجودة من قبل، حيث ظهر نوع جديد من القوة وهو القوة الإلكترونية، والتي أتاحت للفاعلين– سواء كان دولة أو فواعل من غير الدول مثل الحركات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية والأفراد وغيرهم – قدرة على استخدام وسائل الاتصالات الحديثة لتحقيق أهداف معينة عبر شبكات الكمبيوتر والإنترنت، قد تشمل سرقة بيانات مهمة أو تدميرها أو تعديلها أو إغلاق نظم إلكترونية أو إعادة ضبطها[3].

لذا، تحتاج الدولة الوطنية العربية فى القرن الحادي والعشرين[4] إلى تطوير بنيتها التكنولوجية وتصميم وتطوير برامج لمواجهة الفيروسات والبرامج الخبيثة لمنع اختراق أو تعطيل أو شل البينة المعلوماتية والاتصالاتية الخاصة بالدول العربية، وهو ما يسبب خسائر عسكرية واقتصادية[5].

وأمام التعدد في الأبعاد؛ يمكن القول، أن الهدف الرئيسي للأمن القومي العربي هو التركيز على قيمة الانسان، فالقاعدة الشعبية العريضة هي ركيزة الأمن. وعلى الرغم من أن القوة

---

[1]– انظر: حسن نافعة، "اللغة العربية والأمن القومي العربي والقرار السياسي"، **ورقة بحثية مقدمة** للمؤتمر رقم ٢٩ الموسم الثقافي التاسع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني، مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، ٢٠١١، ص ص ١٧–٤١؛ وعبد المعطي زكي، "الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٩ فبراير ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/M4C4t

[2]- Franklin D. Kramer, "Syberpower and National Security: Policy Recommendations for Strategic Framework", In Franklin D. Kramer Stuart H. Starr, and Larry Wentz (eds.), **Cyberpower and National Security** (Washington, D.C: National Defense University, 2009), PP. 17-19; Jan Goldman،Susan Maret, **Intelligence and Information Policy for National Security: Key Terms and Concepts** (London: Rowman & Littlefield, 2016), PP. 1-21.

[3]– إيهاب خليفة، **القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت؟** (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧) ص ص ٧–٢٣.

[4]– نتيجة التطورات التكنولوجية والاتصالاتية، وصف البعض القرن الحادي والعشرين بـ"العصر السيبري" باعتبار أن الإنترنت هو الإطار العام الحاكم لكافة تفاعلاته، سواء كانت شخصية أو عامة، عسكرية أو سياسية، اقتصادية أو اجتماعية.

[5]– سعاد محمود أبو ليلة، "دورة القوة: ديناميكيات الانتقال من الصلبة إلى الناعمة إلى الافتراضية"، **مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية**، العدد ١٨٨، أبريل ٢٠١٢، ص ص ١٦–١٧.

العسكرية مهمة ومطلوبة، لكن هناك أيضًا القوة الاقتصادية، ونصيب الفرد من الدخل القومي، ودرجة نمو المجتمع، والمنظومة السياسية والاجتماعية السائدة التي تتيح لكل قوى الشعب التعبير عن نفسها، ومستوى التنمية، والمعادلة بين مستوى المعيشة ونفقات الدفاع، وتحديد المصالح الحيوية في الداخل والخارج، وأيضًا تحديد الدوائر الحيوية وأولوياتها.

رابعًا: المفاهيم والمشروعات المنافسة للأمن القومي العربي

ظهر مبكرًا مفاهيم ومشروعات منافسة للأمن القومي العربي، نتيجة للفراغ الأمني الناتج عن فشل الدولة العربية في سد الثغرات الموجودة في نظام حماية أمنها القومي، ومن أهمها مشروع الشرق الأوسط، والمشروع المتوسطي؛ ويقوم المشروع الأول على فكرة جوهرية مؤداها أن الأمن والسلام والازدهار الذي تطمح إليه دول الشرق الأوسط سيكون ممكنًا فقط عن طريق الربط بين السلام والأمن والتعاون الاقتصادي في بناء إقليمي واحد. وتستند هذه الفكرة إلى الاعتقاد بأن التعاون الإقليمي بين دول المنطقة في مجالات محددة من شأنه أن يخلق مصالح جماعية بين الخصوم السابقين، بحيث تصبح تكلفة العودة إلى حالة الصراع مكلفة جدًا إن لم تكن مستبعدة. أما المشروع الثاني الذي يُعرف بـ "مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية" فيهدف من وجهة نظر مؤيديه إلى إقامة تعاون إقليمي فعال في إطار مشروع استراتيجي متكامل الأبعاد يجمع بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الواقعة جنوب البحر المتوسط[1].

وفي هذا الإطار، سيتم التركيز على المشروع الأول وهو مشروع الشرق الأوسط، وتأثيره على الأمن القومي العربي، فهذا المشروع منذ ولادته يحمل مضامين كثيرة في كل عملية تطور تلحق به.

إن مفهو الشرق الأوسط ينظر إلى المنطقة باعتبارها منطقة فسيفسائية Mosaic، وليس منطقة واحدة متجانسة، وارتبط في بدايات ظهوره بالمناطق الجيوسياسية الواقعة خارج جغرافيا الدول المهيمنة عالميًا لتحقيق أهدافها الحيوية متعددة الأبعاد[2]. بيد أن المصطلحات الجغرافية ارتبطت بداية بالاكتشافات الأوروبية الكبرى وطرق المواصلات الدولية بحيث جرى تقسيم العالم لتحقيق الأهداف المقصودة والمتوافقة مع تلك المصالح.

---

[1]- عبد الجليل محمد حسين كامل، الشرق الأوسط الكبير دراسة تحليلية مقارنة للمشاريع الأمريكية في المنطقة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص ٢١٣-٢٢٧؛ وياسين الشيبتي، "الأمن القومي العربي: الواقع والطموح"، المجلة المصرية للقانون الدولي، عدد ٥٥، يناير ١٩٩٩، ص ص، ١١٦-١٢٠.

[2]- محمد على الروسان وطارق تركي العماري، "الشرق الأوسط الكبير: تطور الرؤية الأمريكية"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، عدد ٤، أكتوبر ٢٠١٠، ص ٢٧٧.

وفي هذا السياق، أطلق الأوروبيون على الهند والصين مصطلح "الشرق الأقصى"، وعلى البلاد الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط بين أوروبا وتلك المنطقة مصطلح "الشرق الأدنى"، أما مصطلح "الشرق الأوسط" فقد أطلق على مجموعة أقاليم متنوعة تقع في جنوب غرب آسيا تتوسط العالم، إذ هي تتوسط الشرق الأدنى والشرق الأقصى؛ وتضم تركيا والعراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين وشبه الجزية العربية وإيران ومصر وباكستان[1]. هكذا، بنى الأوروبيون – وبالذات الإنجليز – وشكلوا تصوراتهم باعتبار أن أوروبا هي مركز كوني يتم على أساسه إطلاق المصطلحات والمفاهيم الجغرافية – السياسية[2].

وكان أول من استخدم مصطلح "الشرق الأوسط" – في حدود علم الباحث – رجل الاستخبارات البريطاني توماس إدوارد جوردن الذي شغل منصب مديرًا للبنك الامبراطوري الفارسي، وذلك في مقالة له كتبها عام ١٩٠٠ حملت عنوان "مشاكل الشرق الأوسط"[3]. وكتب فالنتاين شيرول الذي كان يعمل مراسلاً للشئون الخارجية لجريدة التايمز اللندنية، مجموعة من المقالات من أكتوبر ١٩٠٢ حتى أبريل ١٩٠٣ بعنوان "المسألة الشرق أوسطية"، كما أستخدم المصطلح ذاته في كتاب هاملتون الصادر في لندن عام ١٩٠٩ بعنوان "مشاكل الشرق الأوسط"[4]. ولم تصك هذه التعبيرات من فراغ وإنما جاءت تعبيرًا عن توجهات الأوروبيون وبالذات الإنجليز، لاسيما أنها برزت في سياق تاريخي معين أملته ظروف الصراع الدولي آنذاك، بما يوحي عن توجهات الأوروبيون – والإنجليز خاصة – لتعزيز وجودهم في مواقع جغرافية استراتيجية مرتبطة بمصالحهم، والتي لازالت هذه المصالح مستمرة على الرغم من استبدال الأمريكيين بالأوروبيين. فلم يبق لدى الأوروبيين ما يقدموه أو يأخذوه من العرب على حد تعبير المؤرخ والدبلوماسي اللبناني خالد زيادة[5].

هكذا، ارتبط مفهوم الشرق الأوسط وانتشاره بتطور الفكر الاستراتيجي الإنجليزي منذ عام ١٩٠٢، وذاع انتشاره في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وبات مصطلح "الشرق الأوسط" يحمل اسم لمواد تدرس في الجامعات الغربية والعربية، ولعناوين مؤتمرات علمية عربية وغير

---

[1] – المرجع السابق، ص ٢٧٩.

[2] – بلان بيير وجان بول شانيولير، ترجمة، محمد عبد الفتاح السباعي، **عنف وسياسة في الشرق الأوسط من سايكس – بيكو إلى الربيع العربي** (القاهرة: دار روافد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ص ٦٣-٦٩.

[3] – محمد الجبر، "البعد التاريخي للشرق الأوسط الكبير"، بدون تاريخ، متاح على الرابط التالي:
http://www.baath-party.org/download/monadel340.pdf

[4] – جميل مطر وعلى الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩، ص ص ٢٠-٢٤.

[5] – انظر: خالد زيادة، **لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٥).

عربية. وقد اتسع استخدام هذا المصطلح في الوطن العربي ومن المثير للدهشة وفق تعبير الدكتور صفي الدين خربوش أن مصر الناصرية حظيت بمحطة إذاعية سميت "إذاعة الشرق الأوسط" التي لازالت مستمرة حتى الآن[١].

وقد استخدم الباحثون والمؤلفون الغربيون مفهوم الشرق الأوسط للدلالة على المنطقة العربية، وعقب مرحلة الحرب العالمية الثانية ظهرت عشرات الكتب ومئات الأبحاث حول تاريخ وجغرافية واقتصاديات وسياسة منطقة الشرق الأوسط. بيد أن المصطلح لا يشير في جوهره إلى منطقة جغرافية متعارف عليها، فهو تعبير سياسي يترتب عليه دائمًا إدخال دول غير عربية في المنطقة وإخراج دول عربية منها في كثير من الأحيان، وكأن منطقة الشرق الأوسط منطقة فسيفسائية تضم خليطًا من القوميات والسلالات واللغات، وتتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية، والقاعدة هي التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل[٢].

وظل مفهوم الشرق الأوسط مفهومًا غامضًا ومحصورًا ومقتصرًا على الكتابات الأكاديمية المتخصصة في العالم العربي حتى مطلع الستينيات من القرن الماضي، إلا أنه عاد بقوة داخل المنطقة وخارجها لعوامل مختلفة إقليمية ودولية، ولعل من الكتابات الرائدة حول المفهوم في التسعينيات دراسة برنارد لويس في مجلة "شؤون خارجية" في خريف ١٩٩٢، والتي حملت عنوان "إعادة التفكير في الشرق الأوسط" Rethinking the Middle East[٣]، إضافة إلى كتاب شيمون بيريز الذي ذاع صيته وانتشاره بعد عام من دراسة برنارد لويس، وجاء كتابه بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" The New Middle East، المنشور عام ١٩٩٣ [٤]. وانتشر المفهوم بقوة عقب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ولازالت البحوث والدوريات الغربية تهتم بدراسة المنطقة بوصفها منطقة "الشرق الأوسط" التي تعج بها الصراعات وتستخدم فيها القوى الإقليمية والدولية شبكة منظمة من وسائل الإعلام، والسلطات الدينية، والمصالح المالية للفوز بالسيطرة عليها، وهو ما تناوله بالتحليل الباحث طارق عثمان في دراسته الحديثة عام ٢٠١٤ بمجلة شئون خارجية، والتي حملت عنوان "من سوف يفوز بمنطقة الشرق الأوسط؟" Who Will Win the Middle East?[٥]. ولعل ما يدل على أن المفهوم يخفي في طياته مشروع سياسي، تباين

---

[١]- صفى الدين خربوش، "مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي"، **مجلة دراسات شرق أوسطية** - الأردن، مجلد ٥، عدد ١٣، ٢٠٠٠، ص ١٧.

[٢]- **المرجع السابق**، ص ١٦.

[3]- See: Bernard Lewis, "Rethinking the Middle East", **Foreign Affairs**, fall 1992. PP 99-119.

[4]- See: S. Reres, **The New Middle East** (Shaftesbury, Dorest: Element, 1993).

[5]- Tarek Osman, "Who Will Win the Middle East?", **Foreign Affairs**, May 20, 2014, available at: http://cutt.us/QoFgi

استخدامه من قبل السياسيين، فتارة يتم تسميته بالشرق الأوسط الجديد، وتارة ثانية الشرق الأوسط الكبير، وتارة ثالثة الشرق الأوسط الموسع أو المعدل[1].

وعلى الرغم من أن فكرة الشرق أوسطية قد حظيت بما تتضمنه من دعوة إلى إقامة نظام شرق أوسطي أو سوق اقتصادية شرق أوسطية بأنصار كثر في العالم العربي سواء من رجال الفكر أو رجال الأعمال إلا أن تكييف المنطقة بأنها منطقة شرق أوسطية هو أمر مرفوض، ويمكن أن نسوق الحجج الداعمة لذلك، على النحو التالي[2]:

أولها، أن هذا التكييف للمنطقة لا ينطلق من خصائصها الثقافية والحضارية أو من طبيعتها البشرية، أو من شكل نظمها السياسية، وإنما يقدم فقط رؤية الأخر له وتكييفه لموضعه في إطار مصالحه الاستراتيجية.

وثانيها، أن تعريف المنطقة بالشرق الأوسط من شأنه أن يساوي بين إيران وباكستان وتركيا وإسرائيل وباقي الدول العربية مما يميع الحدود والأوزان والعلاقات، فإيران ليست دولة عربية، وإن كانت تمثل عمق استراتيجي حضاري ومشترك تاريخي مع الوطن العربي، وكذلك تركيا. أما إسرائيل فهي كيان مصطنع استيطاني قائم على الاحتلال المادي الذي يفتقد الشرعية وإن توافرت له عوامل الفاعلية والوجود.

وثالثها، أن مفهوم الشرق الأوسط يقوم على تكييف للمنطقة على اعتبار أنها تفتقد إلى الهوية والوحدة الثقافية، فضلاً عن أن تداعيات هذا المفهوم سترسخ مفهوم الكيانات الصغيرة العرقية أو الدينية، وبالتالي يصبح أمرًا مشروعًا إنشاء دولة للدروز وأخرى للموارنة وثالثة للأكراد[3]، ورابعة للشيعة وخامسة للسنة...إلخ، مما يؤدي في النهاية إلىَ شرق أوسط مكون من كيانات صغيرة على أسس عرقية ودينية تجعل من إسرائيل القوة الكبرى فيه[4]. ويبدو أن هذا ما تسعى إليه حثيثًا القوى الدولية الداعمة لهذا المشروع، مستغلة التوترات والصراعات وحالة عدم الاستقرار التي تشهدتها الدول العربية لاسيما بعد الانتفاضات في العام ٢٠١١.

---

[1]- انظر: سامح راشد، "عودة الشرق الأوسط الجديد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢٠٨، إبريل ٢٠١٧.

[2]- صفي الدين خربوش، "مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٨- ١٩.

[3]- تم تحديد يوم الخامس والعشرين من سبتمبر من ٢٠١٧ موعدًا لإجراء استفتاء على استقلال الإقليم من الحكومة المركزية في بغداد، للمزيد انظر: صافيناز محمد أحمد، "هل بات استقلال كردستان واقعًا؟"، دراسة منشورة على موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٠ يوليو ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:
http://acpss.ahram.org.eg/News/16344.aspx

[4]- أحمد يوسف أحمد، "العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية"، **المستقبل العربي**، عدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤، ص ص ٥٤-٦٦.

وفيما يتصل بمدى تهديد مفهوم الشرق الأوسط أو النظام الشرق أوسطي أو أية مشروعات تسعى إلى أن تكون بديلة أو متعايشة مع النظام العربي لأمنه القومي، فيمكن العودة إلى ما توصل إليه الدكتور "صفي الدين خربوش" فيما إذا كان مفهوم الشرق الأوسط أو أية مشروعات أخرى تمثل تهديدًا للأمن القومي العربي، وذلك من خلال التمييز بين الأمن القومي (القطري) والأمن القومي العربي (الإقليمي)[1].

فوجهة النظر الأولى، تنطلق من أولوية الأمن القومي العربي بالمعنى الشامل على ما عداه من مستويات للأمن، ومن ثم فإن جميع الدول العربية والمناطق العربية دون الإقليمية يجب ألا تتبنى سياسات من شأنها تهديد الأمن القومي العربي بالمعنى الشامل، بل وتفترض هذه النظرة أنه لا تعارض بين الأمن القطري لكل دولة عربية والأمن العربي بالمعنى الشامل، وأنه في حالة حدوث تعارض بينهما تعطى الأولوية للأمن القومي العربي حتى لو ترتب عليه انتقاصًا للأمن القطري أو تهديدًا له. ووفقًا لهذه النظرة، فإن مفهوم الشرق الأوسط أو الشرق أوسطية لا يمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي بالمعنى الشامل، وذلك لعدم وجود اتفاق بين الدول العربية على تحديد مصادر تهديد الأمن القومي العربي.

أما وجهة النظر الثانية، فتركز على تأثير مفهوم الشرق الأوسط والنظام الشرق أوسطي على الأمن القومي القطرى (أي لكل دولة عربية)، وذلك لارتباط هذه الأفكار بدور إسرائيلي رئيسي – إن لم يكن الدور الإسرائيلي بالفعل هو الدور الرئيسي – وبرعاية أمريكية لتحقيق هيمنة إسرائيلية اقتصادية وعسكرية. فإذا كانت المشروعات الغربية المناوئة للنظام الإقليمي العربي لا تمثل تهديدًا للأمن القومي بالمعنى الشامل، إلا أنها تمثل تهديدًا في بعض الأحيان على المستوى القطري. فالدور الإسرائيلي بارز في مشروع الشرق الأوسط والشرق أوسطية، وما تتضمنه هذه المشاريع يمثل في جوهره تهديدًا عسكريًا لأراضي دولة عربية، وتهديدًا للاستقرار في دولة عربية ثانية، أو دعمًا لحركة انفصالية في دولة عربية ثالثة[2].

فالقضية الأساسية في هذا الصدد تتمثل في فض الاشتباك بين الأمن القطري والأمن القومي فهما أمران مختلفان، وقد يتعارضان في الحالة العربية، ويجب التمييز بين مفهومي الأمن القومي بالمعنى القطري والأمن القومي العربي بالمعنى الشامل، وأنه يجب البدء من الأمن القومي القطري وصولاً إلى الأمن القومي العربي، وذلك لأنه يترتب على التركيز على الأمن

---

[1]– صفى الدين خربوش، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٨-٣٣.

[2]– على سبيل المثال كان لإسرائيل دور في دعم حركات الانفصال في السودان، انظر: محمود محارب، "التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان"، سلسلة أوراق ودراسات بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو (٢٠١١، ص ص ٨-٩.

القومي العربي بمعناه الشامل تهديد كل من الأمن القطري والأمن العربي، فليس من المقبول، قوميًا، أن تتم التضحية بالأمن القطري لدولة عربية ما خشية تهديد الأمن القومي العربي الإقليمي.

وخلاصة القول، أن المشروعات الأمنية الإقليمية وبالذات مشروع الشرق الأوسط، يمثل تهديدًا جوهريًا للأمن القومي (القطري) والأمن القومي العربي (الإقليمي)، حيث يتجاهل المشروع المشار إليه الهوية والمصالح العربية المشتركة، ومن ثم يلحق ضررًا جسيمًا بأمنها القومي. وبالتالي يصبح من الأهمية الاهتمام بالأمن على المستوى القطري والقومي لما فيه دعمًا للأمن القومي العربي بالمعنى الشامل.

وبعد مناقشة التأصيل النظري لمفهوم الأمن القومي، يتضح أنه مفهوم مركب سواء من حيث المضمون (عسكريًا، وسياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا) أو من حيث المستويات (داخلي، وإقليمي، ودولي) أو من حيث الفاعلون (عدد وهوية الفاعلين المحليين والأجانب)، واتساقًا مع هذا، سيناقش الفصل الثاني مصادر التهديد الداخلية للأمن القومي العربي، لاسيما في ضوء تداخل الاعتبارات الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في تكوين المفهوم، فضلاً عن إرتباطه الوثيق بقدرات المجتمع. كما سيناقش الفصل الثالث مصادر التهديد الإقليمية والدولية، وذلك في ضوء تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة على الأمن العربي.

الفصل الثاني:

التهديدات الداخلية للأمن القومي العربي:

أزمة الدولة الوطنية*

تواجه الدولة الوطنية العربية أزمات كثيرة وكبيرة جعلتها غير قادرة على مواجهة مصادر التهديد الداخلية من ناحية، وتحسين حياة المواطنين من ناحية أخرى، وإن كانت هذه التهديدات والتحديات لها جذورها التاريخية إلا أنها تفاقمت وزادت حدتها مع الانتفاضات التي شهدتها الدول العربية منذ بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. والواقع يكشف تشابك وتعقد التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، وهي في جوهرها تمثل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي العربي لارتباطها بالأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعد محورًا رئيسًا لنظرية الأمن القومي.

وتتعدد مظاهر أزمة الدولة الوطنية العربية ومن أهمها، ازدياد علامات أزمة التنمية الاقتصادية بشكل حاد في البلاد العربية محدودة الموارد، وبشكل أقل في البلاد الثرية المنتجة للنفط تحت تأثير انخفاض أسعاره منذ يونيو عام ٢٠١٤، وتراجع العوامل الدافعة للتطور الديمقراطي والانفتاح السياسي، والتي برزت لفترة في أعقاب موجة الانتفاضات الشعبية، وعدم وجود علاقة سليمة وصحيحة بين الدولة والمجتمع، أدت إلى تسييس التعددية الاجتماعية بشكل واضح، فضلاً عن غياب العدالة الاجتماعية. وترتب على كل ذلك استمرار الحروب الدامية التي تعددت أطرافها وتحالفاتها واتخذت أشكالاً إثنية ومذهبية أو طائفية وقبلية مثل حالة سوريا والعراق وليبيا واليمن، فضلاً عن تواصل أنشطة العنف والإرهاب في دول أخرى كحالة مصر وتونس والكويت والسعودية والبحرين والأردن، وازدياد دعوات ومطالبات إعادة تنظيم الدول على أساس فيدرالي أو إقامة مناطق تتمتع بالإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي كحالة اليمن وليبيا وسوريا

---

* تعبير أزمة الدولة الوطنية العربية، لا يعني أزمة وجود الدولة الوطنية ذاتها، وإنما يشير إلى الأزمات المتعددة التي تواجهها الدولة الوطنية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ يقر الباحث بأن الدولة الوطنية راسخة وقادرة على مواجهة أعدائها على الرغم من التحديات التي تواجهها. للمزيد حول نقد مقولات أزمة الدولة الوطنية العربية ذاتها، انظر: صفي الدين خريوش، "ملاحظات على مقولة مأزق الدولة الوطنية في المنطقة العربية"، دورية آفاق سياسية، الصادرة عن المركز العربي للبحوث والدراسات، عدد ٢٤، ديسمبر ٢٠١٥، ص ص ٦٠-٦٥.

والعراق، وكل ذلك في سياق من التدخلات والاختراقات الخارجية مما أنتج ما يمكن تسميته بـ"مجتمع المخاطر" في أغلب الدول العربية على نحو مثّل تهديدًا لأمنها القومي.

وفي هذا السياق، يصبح من الأهمية بمكان دراسة عوامل نشأة أزمة الدولة الوطنية العربية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تعد من مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وكذلك النتائج التي ترتبت عليها، والتي تتمثل في عدم الاستقرار السياسي ومحاولات الانفصال عن الدولة الوطنية، وصعود عدد من الدول العربية إلى مرتبة الدول الفاشلة، وتنامي ظاهر الإرهاب.

أولاً: أسباب أزمة الدولة الوطنية

يمكن تحديد أربعة عوامل رئيسية أوجدت البيئة المهيئة Conducive لنشوب أزمة الدولة الوطنية العربية وأثرت على أدائها، لاسيما وأنها ترتبط بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتمثل هذه العوامل في: العجز التنموي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وغياب العدالة الاجتماعية، وتسييس التعددية الاجتماعية، والضعف المؤسسي والعجز الديمقراطي، والتي تمثل تهديدًا للأمن القومي العربي.

١. العجز التنموي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة:

أصبح من المستقر في الدراسات الاستراتيجية والأمنية أن السياسة الاقتصادية تشكل محورًا رئيسيًا لاستراتيجية وسياسة الأمن القومي لأية دولة في ضوء عولمة الاقتصادات المحلية وتحول أسواق السلع والخدمات ورأس المال نحو العالمية، وإذا كان الفرض العلمي الاقتصادي الصائب، هو أن التنمية الاقتصادية وتداخل الاقتصادات العالمية غالبًا ما تنعكس إيجابًا على الاستقرار الإقليمي والداخلي لمعظم الدول، وأن النمو الاقتصادى على المدى البعيد سوف يزيد من فرص التوظيف وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وبالتالي زيادة مستوى ولاء مواطني تلك الدولة وأداء حكومتها وفرص نجاح سياستها الاقتصادية، بما يقلل من فرص نجاح مهددات أمنها القومي، ويحد كذلك من نفوذ الجماعات المتطرفة التي ربما استهدفت تلك الدول في مرحلة لاحقة. وفي المقابل فإن تطبيق أي سياسة اقتصادية خاطئة في ظل عولمة اقتصاد الدول فى الوقت الراهن ربما تمخض عنه العديد من المخاطر على أمنها الوطني[1].

وبالنظر إلى السياسات الاقتصادية لدول المنطقة، فنجد أن الحقبة الأولى من القرن الحادي والعشرين شهدت توسع أغلب الدول العربية في تبني سياسات التحرر الاقتصادي،

---

[1]- Robert A. Levine, "The Principal Economic Consideration in Making National Security Policy", **Rand paper**, available at: http://www.rand.org/pubs/papers/P2870.html

والتحول إلى الاقتصاد الرأسمالي. وارتبط بيع وحدات القطاع العام بممارسات فساد وانحراف. وأدت هذه السياسات إلى التهميش الاقتصادي والاجتماعي لدائرة واسعة من المواطنين، وتداخل الثروة بالسلطة في غياب قواعد قانونية لمنع التعارض بين المصالح، وأدى ذلك إلى خصخصة سلطة الدولة وسقوطها في براثن المصالح الاقتصادية الخاصة، ومقاومة الطبقة الرأسمالية العليا لإجراءات الحكومة في تنظيم السوق بهدف ضمان المنافسة ومنع الاحتكار أو حماية حقوق المستهلك، أو فرض ضرائب على مصادر أرباح رأس المال في أسواق المال والبنوك.

وبصفة عامة، تتسم الدول العربية باختلالات عميقة في هيكل توزيع الموارد ومصادر القوة فيما بينها، وتبرز التفاوتات وفقًا لمعايير عدد السكان، وانتشار التعليم، ومتوسط دخل الفرد، وإجمالي الناتج القومي المحلي، ودرجة التطور الاجتماعي. وجاء ارتفاع أسعار النفط منذ حقبة السبعينيات ليكرس التفاوت بين "الدول الغنية" و"الدول الفقيرة".

وكان من شأن فجوة توزيع الموارد شعور إحدى أو بعض الدول العربية بوضعها المتميز، وأنه ينبغي على الدول الأخرى تبني وجهة نظرها فيما يتعلق بالتكامل العربي أو السياسات الخارجية التي ينبغي أن تتبناها هذه الدول، كما أوجد أحيانًا لدى هذه الدول الرغبة والحافز للضغط على الدول العربية الأخرى لتقبل وجهة نظرها.

وفي سياق الاقتصاد المعولم، يشير التقرير العربي الموحد لعام ٢٠١٦ إلى أن العجز التنموي العربي له جذوره التاريخية، لكنه تأثر خلال الأعوام الثلاثة الماضية بعدد من العوامل أهمها: تباطؤ الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية واستمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط التي فقدت في عام ٢٠١٥ نحو ٤٩% من قيمتها المسجلة خلال عام ٢٠١٤، إضافة إلى الأوضاع الداخلية التي شهدتها بعض الدول العربية خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وأضعفت من فرص نموها. وكمحصلة لتلك التطورات تراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل من ٢٧٢٧ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى حوالى ٢٤٢٩ مليار دولار عام ٢٠١٥، مسجلاً انكماشًا بنسبة ١٠,٩%، مقارنة بمعدل نمو بلغ نحو ٥,٠% في عام ٢٠١٤ [١].

بيد أن أداء الاقتصادات العربية خلال الأعوام الثلاثة الماضية تأثر بالأوضاع الداخلية، حيث انتشار النزاعات والاضطرابات على نطاق واسع من ناحية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي من ناحية ثانية، وذلك وفقًا لبيانات التقرير العربي الموحد لأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ [٢].

---

[١]- التقرير العربي الموحد لعام ٢٠١٦، **موقع صندوق النقد العربي**، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/fWhBB

[٢]- انظر إلى التقرير العربي الموحد لأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥، **موقع صندوق النقد العربي**، متاح على الرابط التالي: http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

واتصالاً بما سبق، تشير وثيقة الإسكوا[1] الصادرة فى مارس ٢٠١٤ إلى أن الوطن العربي لن يستطيع تحقيق أولوياته الإنمائية ما لم تتخذ حكوماته التدابير الإدارية اللازمة، وتحسن نوعية الخدمات الأساسية المرتبطة بحياة المواطنين وأبرزها الصحة والتعليم، حيث أشار التقرير إلى أن معدل الفقر المدقع وفقًا للخط الدولي للفقر (١,٢٥ دولار) يعد منخفضًا نسبيًا في الوطن العربي. وقد تراجع معدل الفقر في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠ من ٥,٥% إلى ٤,١%، مما قد يعزي إلى إنجازات بعض بلدان المشرق العربي مثل الأردن وسوريا ومصر، غير أنه ارتفع مجددًا في عام ٢٠١٢ ليبلغ ٧,٤% في المشرق العربي، مما يؤكد الأثر المباشر والفورى للنزاعات والاضطرابات السياسية على آفاق التنمية، ففي سوريا ارتفع معدل الفقر من ٠,٣% في عام ٢٠٠٧ إلى ٧,٢% في الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٣، أما في البلدان العربية الأقل نموًا فبلغ أعلى مستوى له في ٢٠١٢ نحو ٢١,٦% بعد أن كان ١٣,٩% في عام ١٩٩٠.

ووفقًا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠١٦، تنقسم البلدان العربية من حيث فقر الدخل إلى أربع مجموعات، تتكون المجموعة الأولى من البلدان التي تقل فيها نسب الفقر في الدخل عن ١٠%، وتضم مجموعة مجلس التعاون لأقطار الخليج العربي (عدا البحرين) والمغرب ولبنان والجزائر. وتتكون المجموعة الثانية من البلدان التي تتراوح فيها نسب فقر الدخل بين ١٠% و٢٠%، وتضم كل من تونس والأردن وسوريا والبحرين. أما المجموعة الثالثة، والتى تتراوح نسب فقر الدخل فيها بين ٢٠% و٣٠% فتضم العراق ومصر وفلسطين. أما المجموعة الرابعة التي تتراوح فيها نسب الفقر بين ٣٨% و٤٦,٥%، فتضم الدول الأقل دخلاً وهى اليمن وموريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر والسودان[2].

ويضيف التقرير أنه على الرغم من أن قيمة أو معامل "جيني" (أى درجة تركز الدخل أو الإنفاق) فى عدد من البلدان العربية مثل الأردن، وتونس، والجزائر، والعراق، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا قد انخفضت، إلا أن هذا المعامل لا يُعطى صورة واضحة عن هيكل توزيع الدخل أو الإنفاق بين الشرائح الاجتماعية المختلفة.

وتخلص التقييمات المتخصصة التي أجرتها البلدان العربية إلى معدلات فقر أعلى بكثير من تلك المحسوبة على أساس الخط الدولي للفقر، وذلك نتيجة لارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون ما بين ١,٢٥ دولار و٣ دولارات فى اليوم. وتبقى ثمار النمو حكرًا على فئات معينة فى المجتمع وتتفق الدراسات أنه بالنسبة لمصر مثلاً لم يستفد الفقراء ولا الطبقة المتوسطة من النمو

---

[1] – نحو خطة للتنمية لما بعد ٢٠١٥ من منظور عربي: أهداف عالمية وغايات وطنية وأولويات إقليمية، مارس ٢٠١٤، موقع الأمم المتحدة، متاح على الرابط التالي:

https://aneed.mawared.org/sites/default/files/e_escwa_edgd_14_wp-1_a.pdf

[2] – التقرير العربي الموحد لعام ٢٠١٦، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٨-٤٩.

الاقتصادي خلال العقد الذى سبق اندلاع الثورة فى عام ٢٠١١. وفي مصر يعاني ٢٩% من سكان الريف من الفقر مقابل ١٥% في الحضر وفقًا لأرقام عام ٢٠١١، ويعزي ذلك لإهمال قطاع الزراعة وضعف التنمية الريفية. وتُسجل البلدان العربية الأقل نموًا وبلدان المشرق العربي زيادة كبيرة فى معدلات الفقراء[١].

وتفيد بعض الدراسات حول الاقتصاد التونسي[٢] بأن نسبة الفقر قد انخفضت إلى ١٥,٥% في عام ٢٠١٠ بعد ما كانت فى حدود ٣٢,٤% في عام ٢٠٠٠، إلا أن هذا التحسن يخفي تباين نسب النمو بين المناطق الداخلية والشريط الساحلي، حيث كشفت النتائج الأولية للمسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى معيشة الأسر لعام ٢٠١٠ التي يصدرها المعهد الوطني للاحصاء أن نسبة الفقر المدقع في المناطق الداخلية وبالتحديد في الوسط الغربى زادت فى عام ٢٠١٠ (١٣ مرة) عن مستوى الفقر المدقع في تونس الكبرى، فقد بلغت ١٤,٣% في الوسط الغربى مقابل ١,١% فى مدينة تونس الكبرى. وقد تم إرجاع الفشل في سياسة التشغيل والتنمية الإقليمية إلى عجز نموذج التنمية السائد عن تقديم نسبة نمو قادرة على امتصاص البطالة.

وتجدر الإشارة إلى أن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣، يوضح أن توزيع الدخل في البلدان العربية أقل تفاوتًا بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى، إلا أن وضع البلاد العربية ليس بأفضل حال فيما يتعلق بتوزيع الأصول الإنتاجية والنفاذ إلى الخدمات الأساسية، وكذلك فيما يتعلق بمؤشرات تكافؤ الفرص في الأجور والتحصيل التعليمى[٣]. وعلى الرغم من أن عدالة توزيع الدخل في تونس كما تكشفها بيانات قديمة تظهر أنها الأسوأ بين البلدان العربية (حيث بلغ معامل جيني ٤١,٤ في عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٣٧,٧ في اليمن، و٣٢,١ فى مصر في نفس العام) إلا أن تقرير الثروات فى العالم الصادر عن بنك الائتمان والاستثمار المصرفى السويسرى Credit Suisse Investment Banking أوضح أن أغنى ١٠% من السكان فى مصر امتلكوا نحو ٦١% من الثروة فيها عام ٢٠٠٠، وارتفعت حصتهم إلى ٦٥,٣% في ٢٠٠٧، وإلى ٧٣,٣% في ٢٠١٤. وتصنف مصر بين الدول الأكثر سوءًا في توزيع الثروات مقترنة من

١- المرجع السابق، ص ٥٢.

٢- معز العبيدي، "تحديات تمويل الاقتصاد التونسى في خضم الانتقال الديمقراطي"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الأول، يناير ٢٠١٣، ص ص ٣٣٦-٣٣٧.

٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، موقع صندوق النقد العربي، متاح على الرابط التالي:

http://cutt.us/kaFC8

النموذج الأمريكي الذى يستحوذ فيه أغنى ١٠% من السكان على قرابة ٧٥% من الثروة، والنموذج التركي الذي يستحوذ فيه أغنى ١٠% من السكان على ٧٧,٧% من الثروة[١].

ومن ثم فإن إصلاح اختلالات توزيع الثروة يحتاج إلى تمكين الفقراء من توليد وحيازة الدخل عبر تشغيلهم أو دعم مشروعاتهم الصغيرة والتعاونية، وإلى إصلاح النظام الضريبي لإعادة توزيع الدخل عبر هذه الآلية، وكذلك إصلاح نظام الدعم واستهداف الفقراء، ودعم الخدمات الصحية والتعليمية العامة لمصلحة محدودي الدخل.

وإلى جانب ما سبق، تُعد قضية البطالة من أهم العوامل التي تهدد مستوى الاستقرار الاقتصادي وتماسك المجتمعات العربية. وقد تختلف أسبابها من بلد إلى آخر وفقًا للهيكل الاقتصادي والتوزيع السكاني في كل بلد. ففي البلدان العربية الأقل نموًا وتشمل السودان والصومال واليمن وجيبوتي على سبيل المثال يسيطر القطاع غير الرسمي والتوظيف الذاتي في اقتصاد الكفاف، أما الدول الأكثر تنوعًا في اقتصاداتها مثل: لبنان ومصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب، فتتسم بفائض عمالة، فلا ينمو الناتج المحلي بمعدلات تسمح باستحداث فرص تشغيل في ظل عدم الاتساق بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، وهناك بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تواجه تحديًا نتيجة فرط الاعتماد على النفط.

ويجمع الكثير من المحللين الاقتصاديين على أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتدني قدرة القطاع العام على التوظيف في ظل البطالة المقنعة والترهل الإداري وضعف الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص، بسبب ما يواجهه من تحديات تتعلق ببيئة الأعمال والفجوة الظاهرة بين جودة الوظائف الحكومية والوظائف في القطاع الخاص التي تعتبر أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والعنف في العراق واليمن وليبيا وسوريا، وضعف الإمكانات ومحدودية الإنتاج كما هو الحال في اليمن وموريتانيا والسودان وجيبوتي[٢]، ويوضح الجدول رقم (١)، معدل البطالة بين الشباب في البلدان العربي خلال العام ٢٠١٣.

ويوضح تقرير منظمة العمل العربية أن نسبة البطالة في تونس قد وصلت لأدنى مستوياتها عام ٢٠١٠ بنحو ١٣%، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى بعد الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١٠، ثم ارتفعت إلى ١٨,٣% في مايو ٢٠١١، ثم إلى ما يقارب الـ ١٩% في مايو ٢٠١٢.

---

[١]- أحمد السيد النجار، "قوائم الأثرياء والفقراء ... من يكسر ميراث الهيمنة والظلم الاجتماعي"، جريدة الأهرام، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/351176.aspx

[٢]- التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في البلدان العربية: آفاق جديدة لمستقبل ٢٠١٤، موقع منظمة العمل العربية، ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/1Bezi

الجدول الرقم (١):

معدل البطالة للشباب بين (١٥-٢٤ سنة) والبطالة العامة في البلدان العربية عام ٢٠١٣

الدولة	معدل البطالة للشباب (*)	معدل البطالة العامة (*)	معدل البطالة (**) ٢٠١٣
الأردن	٢٧,٢	١٢,٧	١٢,٦
الإمارات	١٢,٥	٣,١	٤,٢
البحرين	١٥,٣	٤,٠	–
تونس	٢٨,٣	١٤,١	١٥,٣
الجزائر	٣١,٠٣	١٣,٨	٩,٨
جيبوتي	٣٩,٣	٣٥,٢	–
السعودية	٢٩,٦	٥,٦	٥,٥
السودان	٣٩,٣	١٧,٣	–
سوريا	٢٢,١	٨,٤	٣٥
الصومال	٤٥,٣	٣٤,٧	–
العراق	٣٠,٢	١٧,٥	–
عمان	٢٠,٢	٦,٧	–
فلسطين	٣٧,١	٢١,٥	٢٣,٤
قطر	١٥,٢	٢,٤	٠,٣
الكويت	١٨,٣	١,٣	٢,٧
لبنان	٣٤,٣	١٥,٠	–
ليبيا	٩,٣	١٨,٢	–
مصر	٢٩,٨	١٥,٦	١٣,٢
المغرب	١٧,٢	٩,٦	٩,٥
موريتانيا	٤٣,٣	٣٣,٢	–
اليمن	٣٥,٣	١٨,٥	٤٠,٠

المصدر: التقرير العربي حول التشغيل والبطالة في البلدان العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٥.

(*) بيانات منظمة العمل العربية بيانات منظمة العمل العربية، **مرجع سبق ذكره**، ١٠٢.

(**) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٤، **مرجع سبق ذكره**، جدول رقم (١٠).

وكما هو الحال بالنسبة للبلدان العربية بشأن ارتفاع معدل البطالة، فإن فئة الشباب ١٥-٢٩ سنة التى تمثل ما يزيد على ثلث القوى العاملة في تونس هى المعنية بالدرجة الأولى بالبطالة. إذ ما يزيد على ٧٠% من العاطلين عن العمل في الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٢ ينتمون إلى

هذه الفئة. هذا مع ملاحظة أن نسبة البطالة للإناث سجلت ٢٦,٦% في عام ٢٠١٢ مقابل ١٤,٩% للذكور في نفس السنة[١].

وبالنسبة لبطالة خريجي الجامعات، ففي الجزائر يشير تقرير منظمة العمل العربية إلى أن معدلات البطالة بينهم قد تجاوزت حاجز ٢٠% في عام ٢٠١٠، وذلك لسببين رئيسيين: أولهما، استمرارية التوسع المفرط في قطاع التعليم العالي. وثانيهما، ضعف معدل الاستثمار الإنتاجي خاصة في القطاع الصناعي خارج المحروقات[٢]، وبلغ معدل البطالة للإناث إلى ٣٣,٣% مقابل ١٠,٤% للذكور عند مستوى التعليم الجامعي فى عام ٢٠١٦.

ويشير نفس التقرير إلى أن إجمالي عدد العاطلات من الإناث في السعودية كان في تزايد مستمر خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠١٣، ومثّل عدد العاطلات الإناث في بداية عام ٢٠١٣ أكثر من ثلث إجمالي عدد العاطلين بعد أن كان يقل قليلاً عن الربع في ١٩٩٩ [٣].

ويذكر تقرير منظمة العمل العربية المشار إليه، أن معظم الشباب العربي يجدون صعوبة في الحصول على المهارات الأساسية، ويدلل على ذلك ما ورد في تقرير اليونسكو للإحصاء بما مفاده أنه في موريتانيا والمغرب يوجد ٧ شباب من كل ١٠ شباب (الفئة العمرية ١٥- ١٩ سنة) لا يملكون المهارات الأساسية، وفى سوريا ٥ من كل ١٠ لا يملكون تلك المهارات. ويرجع السبب إلى الفقر الذى يحد من قدرتهم على الوصول إلى التعليم والتدريب، وفى مصر لا يصل ١ من كل ٥ تلاميذ على الأكثر إلى التعليم الابتدائي[٤].

بالإضافة لما سبق، فإن التعليم الذي يعتمد على الحفظ والتلقين يهيمن على التدريس في المجتمعات العربية الفقيرة التي تفتقد إلى التعليم الفعال، ففي اختبارات الاتجاهات في الدراسة الدولية الخاصة بالرياضيات والعلوم (TIMSS) فشلت كل البلدان العربية في تحقيق مراكز متقدمة. ويترتب أيضًا على غياب التدريب النوعي أن يبقى العديد من الشباب عاطلين عن العمل بسبب النقص في المهارات، حيث إن أكثر من ٧٠% من العاطلين يبقى لمدة تفوق سنة باحثًا عن عمل، وفى مصر ٢٥% من العاطلين يعانون من البطالة لمدة تفوق السنتين.

١- التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في البلدان العربية: آفاق جديدة لمستقبل ٢٠١٤، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٣-٩٤.

٢- المرجع السابق، ص ص ٩٥-٩٦.

٣- المرجع السابق، ص ص ١٠٠-١٠١.

٤- المرجع السابق، ص ١١٦.

٢. غياب العدالة الاجتماعية:

إن مفهوم العدالة الاجتماعية هو أوسع بكثير من مجرد "عدالة توزيع الدخل"، فهو يتجاوز هذا المفهوم الضيق ليشمل عدالة توزيع الفرص والتمكين وعدم الاستبعاد بمعناه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال العمل على خفض معدل البطالة وتحقيق الحماية الاجتماعية التي من شأنها توليد فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتنمية الاقتصادية.

ففي مجال الحماية الاجتماعية، يشير تقرير الإسكوا[١] إلى أن الحماية في البلدان العربية تقوم على دعامتين: أولاهما، نظام الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات ويغطي ٣٠ – ٤٠% من القوى العاملة مقابل الحصول على خدماته. وثانيتهما، المساعدة الاجتماعية التي تشمل التحويلات النقدية ومعونات الطاقة والأغذية، ولا يحصل ثلاثة أرباع سكان المنطقة على أي تحويلات نقدية، في حين لا يستفيد إلا ربعهم من الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وذلك ضمن الاقتصاد الرسمي. وأن معظم البلدان العربية تدعم ٥٠ – ٨٥% من قطاع الطاقة بما يوازي ٣ – ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل قيمة هذا الدعم ما يقارب ٩% من الناتج المحلي الإجمالي (أو ما يعادل ٢٧% من الانفاق الحكومي وأكثر من ٢٠ مليار دولار في مصر مقابل ١٣,٣% أو ١١,٣ مليار دولار في العراق). وأن الانفاق على دعم الطاقة أكبر بكثير منه على قطاعي الصحة والتعليم، ولا تلتزم الحكومات العربية بتقديم حد أدنى محدود من الحماية الاجتماعية مع أن ذلك كفيل بتعزيز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وتعرض بعض الدراسات الاقتصادية واقع التغطية الاجتماعية الهشة في القطاع غير الرسمي، موضحة أن معدل غير المسجلين في الضمان الاجتماعي يبلغ ٦,٤% في بلدان الخليج العربي، وهي نسبة أقل من مستوى الدول المتقدمة التي تصل فيها إلى ٩%. وإذا ما تم قياس حجم القطاع غير الرسمي (العمالة الهشة) بنسبة التشغيل الذاتي من إجمالي التشغيل، فإن هذه النسبة وصلت إلى ٢٨,٤% في الوطن العربي، وتتوافق هشاشة سوق العمل وارتفاع البطالة مع ارتفاع معدلات الفقر في البلدان العربية إذا ما أخذ قياس خط الفقر بدولارين بالقوة الشرائية المتكافئة، والتي تشير التقديرات إلى أنه يمكن أن يكون مقاربًا إلى ٢٥%[٢].

---

[١] تقرير الإسكوا الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بعنوان: مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، ٢٠١٥، ص ص ١٧-١٨.

[٢] بلقاسم العباسي، "اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الأول، يناير ٢٠١٣، ص ص ١٧٧- ١٧٨.

ولا تنفصل قضية العدالة الاجتماعية عن البعد الصحي، فيشير تقرير الإسكوا لعام ٢٠١٤، إلى أن الدول العربية لا تخصص سوى ٢,٧% من ناتجها المحلى الإجمالي لتوفير خدمات صحية، والأسوأ أن نوعية هذه الخدمات آخذة فى التدهور بينما يتزايد الإنفاق الخاص للمواطنين للحصول على هذه الخدمات. وينفق سكان الوطن العربي نحو ٥٠% من مجموع نفقاتهم الصحية من أموالهم الخاصة وذلك بنسبة تتراوح ما بين ١٤% في قطر، و٥٨% في مصر، و٧٨% في اليمن، وتتجاوز هذه النسبة المتوسط العالمي البالغ نحو ١٨% تقريبًا. وفيما يتعلق بجودة المياه وسلامة نهج إدارتها، فقد أدى التخلص عشوائيًا من المياه المستعملة في عدد كبير من المدن العربية إلى تلوث الموارد المائية والنظم الأيكولوجية، والتي ترتب عليها العديد من المشاكل الصحية[1].

وعلى الجانب الآخر يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٤، إلى أن نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية وصلت إلى ٩٥% في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية وسوريا وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر في عام ٢٠١٢. بينما تراوحت هذه النسبة بين ٦٣% و٨٦% في موريتانيا واليمن والمغرب والسودان وسلطنة عمان والعراق، ومع ذلك يتفاوت مؤشر الرعاية الصحية بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، إلا أن هذه الخدمات تفتقد للكفاءة اللازمة فى معظم البلدان العربية. ويمكن تفسير ضعف الكفاءة الصحية في ضوء انخفاض متوسط نسبة الانفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان العربية في عام ٢٠١٢ إلى ٥,٨%، وهى نسبة تقل عن المتوسط العالمي البالغ ١٠,٢% في نفس العام. ولا يزال القطاع العام يتولى المسئولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في ١٤ دولة عربية، حيث تتراوح فيها نسبة الانفاق الحكومي العام إلى إجمالي الانفاق على الصحة ما بين ٥٥% في تونس، و٨٢% في الكويت. أما في السودان وسوريا والصومال وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن فإن النسبة تتراوح فيها ما بين ٢١%، و٤٩%[2].

وخلاصة القول، أن العلاقة بين الأمن والتنمية متشابكة، حيث يترتب التقدم فى أحدهما التقدم فى الآخر والعكس صحيح، فالإخفاق التنموى يحدث خللاً أمنيًا، وهذا بدوره يقود إلى العنف فيتعزز هذا الإخفاق، وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائى قد حدد تسعة أبعاد للأمن المجتمعى وهي: الأمن الاقتصادي، والأمن المالي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن

---

[1] تقرير الاسكوا، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠-٢٢.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، موقع صندوق النقد العربي، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/XIHjf

البيئي، والأمن الشخصي وأمن النوع، والأمن السياسي، وأمن المجتمعات المحلية[1]. فضعف وتباطؤ مستويات التنمية في المنطقة العربية، يثير القلاقل ويؤدي إلى الاضطرابات والعنف، لاسيما وأن هناك علاقة مباشرة ودائمة بين حدوث العنف وبين الوضع الاقتصادي السائد للدول التي تبتلى به، وكما يقول روبرت ماكنمارا – على النحو الذي سبق الإشارة إليه في الفصل الأول – أن الفقر ليس مفهومًا بسيطًا لأنه ليس مجرد عدم توفر الثروة، بل شبكة من الأحوال التي تؤدي إلى الضعف، فالأمية والمرض والجوع وإنعدام الأمل تؤدي إلى الهبوط بمصالح الإنسان وآماله، فيلجأ إلى العنف والتطرف[2]. ففي غياب التنمية والعدالة الاجتماعية لا يمكن توافر النظام أو الاستقرار ويصبح الفشل في محاولات التنمية بما يترتب عليه من عدم استقرار سياسي واجتماعي تهديدًا مباشرًا لأمن الدولة والمجتمع.

٣. تسييس التعددية الاجتماعية:

يشير مفهوم التعددية الاجتماعية إلى تعدد التكوينات التي تعيش في دولة ما على أسس قومية ولغوية ودينية ومذهبية أو طائفية، وهو ما يطلق عليه عمومًا بالتعددية الاثنية. ووفقًا لدرجة التعددية الاجتماعية، تُصنف المجتمعات إلى مجتمعات متجانسة، وأخرى ذات طابع تعددي، وثالثة ذات طابع فسيفسائي انقسامي[3].

وقد شهدت الدولة الوطنية العربية في القرن الحادي والعشرين ازدياد صعود الهويات الإثنية والطائفية واللجوء إلى العنف، وذلك من خلال ازدياد صراعات الهوية بين الأعراق والطوائف والإثنيات، على الرغم من أن الدولة العربية الحديثة قد ارتبطت نشأتها بوجود هوية وطنية تسمو على ما عداها من صور الانتماء الديني أو الطائفي أو اللغوي أو العرقي أو غيرها[4].

وتبرز خطورة الصراعات الاثنية والمذهبية والطائفية في أن هذا النوع من الصراعات يُمثل صراع رأسي يقسم المجتمع كله ويشوهه عبر الطبقات والشرائح الاجتماعية، ولأنها تتعلق باللغة أو الدين أو الطائفة، فإن المنخرطين فيها يعتبرونها صراعات وجود وبقاء. وتزداد

---

[1]- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤، "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على الرابط التالي: http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf

[2]- روبرت ماكنمارا، ترجمة، يونس شاهين، جوهر الأمن، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٢-١٢٣.

[3]- Joseph Rudolph, **Politics and Ethnicity: A Comparative Study** (New York: palgrive Macmillian, 2003), pp. 1-5; Stefan Wolff, **Ethnic Conflict: A Global Perspective** (New York: Oxford University Press, 2006), pp. 5-15.

[4]- صفي الدين خربوش، "التحدي الإسلامي للهوية الوطنية .. وإحباط التغيير العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، أكتوبر ٢٠١٤، ص ص ٣٨-٤٠.

خطورتها إذا اختلط صراع الهوية باعتبارات اقتصادية وسياسية مثل أن تكون الجماعة الاثنية محرومة اقتصاديًا أو مضطهدة سياسيًا، فصعود الهويات الطائفية ليس مسألة انتماء وثقافة وحسب، وإنما يرتبط صعودها عادة بالحرمان الاقتصادي والاقصاء السياسي والاجتماعي[1].

في هذا المجال، انتشرت الكتابات والتحليلات عن الصراع "السني الشيعي"، مرة في العراق وأخرى في سوريا ولبنان، وعن التوترات المماثلة في السعودية والكويت والبحرين، وحذر الملك عبد الله ملك الأردن من خطر المثلث الشيعي الذي تقوده إيران وتدعمه[2]. كما ذاع استخدام كلمتى "السنة" و"الشيعة" كمقولات تحليلية يتم وفقًا لها تفسير الأحداث والصراعات وتحليل التحالفات. ونجحت مراكز البحوث وأدوات الإعلام الغربية في تصدير هذه المفاهيم للعرب بما يؤثر على صورتهم لأنفسهم، ويعمق من دواعي الانقسام والتفتيت على أسس مذهبية، ويقدم تفسيرًا سهلاً وجاهزًا لما يحدث في عدد من البلاد العربية.

وعلى الرغم من أن الباحثين يرون أنه من الخطأ التوظيف السياسي أو القبول العلمي لمنطق الانقسامات "السنية – الشيعية"، وأن هذه الخلافات لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية، وتتعلق بالأخطاء السياسية والتهميش الاجتماعي في بعض الدول، إلا أنهم يستخدمون مصطلح "الاستقطاب المذهبي" لوصف ما يحدث في الدول العربية[3]. فمنذ فترة جرى إعلاء شأن الخلاف المذهبي إقليميًا وبين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وساعد على ذلك ما حدث بعد غزو العراق ٢٠٠٣، وإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية وفق مبدأ المحاصصة المذهبية، حيث بدأ غرس الانقسام المذهبي في مجتمع ومؤسسات دولة لم يكونا يتعاملان وفقًا له. وكان لِمَا جرى في العراق تأثيراته على جيوب وبؤر الاستثارة المذهبية في البحرين والكويت والمناطق الشرقية في السعودية، وانتهى الأمر باعتبار حزب الله اللبناني، الذي كان رمزًا للمقاومة ومحل فخر عربي في أواخر تسعينيات القرن الماضي وأوائل العقد الأول من القرن الحالي، حزبًا إرهابيًا[4].

ولا شك في أن تطور المسألة المذهبية في العراق على مدى سنوات ما بعد الغزو الأمريكي كان عاملاً أساسيًا في تبلور ملامح الاستقطاب المذهبي الذي انحصر في البداية في

---

[1]– على الدين هلال، "سؤال البقاء .. النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٩٨، أكتوبر ٢٠١٤، ص ص ٥١–٥٢.

[2]– إيكونوميست: رؤية ملك الأردن للهلال الشيعي تتحقق، **موقع اليوم**، ٢٤ أبريل ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: http://www.alyaum.com/article/4062543

[3]– كاظم شبيب، **المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة** (بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠١١)، ص ص ١٢–٢١.

[4]– إيمان أحمد محمد رجب، الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٢٥–١٢٣٠.

الداخل العراقي، ثم توسع بدائرته إلى الخارج، حتى أصبحت إيران بمثابة مركز وفلك إقليمي لدائرة كبيرة تضم في إطارها وحدات وتكوينات مذهبية مشايعة بدول الخليج والجزيرة العربية والشام والهلال الخصيب، وهو ما تولد عنه استقطاب مذهبي سني. وسعى مؤيدو هذا الاستقطاب إلى تمديده ليشمل تركيا ومصر، وعملوا على إنشاء تحالف يضم أغلب دول العالم الإسلامي على نحو ما تمثل في الأفكار السعودية الخاصة بإنشاء كتلة سنية أو تحالف سني، وهو ما انتهى بشكل أو بآخر إلى "التحالف العسكري الإسلامي"[1]؛ وبعد أن كان الأمر يتعلق بردود فعل مذهبية تلقائية داخل البلد الواحد، فقد انتهى إلى سياسات وأهداف متناقضة بين إيران والمملكة العربية السعودية في العراق، وتوسعت مع تفجر الخلاف والصراع المذهبي والإقليمي بشأن سوريا، وانتهى كل هذا إلى تبلور محاور مذهبية مدت جسورًا جيو – سياسية بين العالم العربي والخارج، وربطته بدائرة إقليمية أوسع، ضمت إيران وتركيا.

وقد برزت أشكال وصور متعددة من الاستقطاب المذهبي في المنطقة العربية، وإلى حد كبير، عكست مواقع التواصل الاجتماعي العربية تزايد النبرة العدائية المذهبية السنية والشيعية على حد سواء[2]. وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي صفحات تحمل اسم "أنا الشيعي"[3] و"صوت الشيعة"[4]، إضافة إلى صفحات تحمل اسم "شيعة فلسطين"[5]، و"شيعة الكويت"[6]، و"شيعة لبنان"[7]، وغيرها من الصحفات التي تثير النبرة العدائية بين أبناء الوطن الواحد. وهنا يظهر مدى تأثير تقدم وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تفتيت الهوية الوطنية، وإثارة العداءات بين المذاهب المختلفة على نحو يؤثر على الأمن القومي العربي.

---

[1]- Ramy Aziz, "The Purpose of Saudi Arabia's Islamic Military Coalition", **policy-analysis**, The Washington Institute for Near East Policy, February 4, 2016, Available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-purpose-of-saudi-arabias-islamic-military-coalition

[2]- أيمن حسان، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف"، ورقة منشورة على موقع المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ١٢ يونيو ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/4n2Zo

[3]- صفحة على موقع التواصل الاجتماعي تحمل اسم "أنا الشيعي"، متاح على الرابط التالي:
https://ar-ar.facebook.com/imshiaacom/

[4]- صفحة على موقع التواصل الاجتماعي تحمل اسم "صوت الشيعة"، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/q3n3j

[5]- صفحة على موقع التواصل الاجتماعي تحمل اسم "شيعة فلسطين"، متاح على الرابط التالي:
https://ar-ar.facebook.com/Shiite.Palestine/

[6]- صفحة على موقع التواصل الاجتماعي تحمل اسم "شيعة الكويت"، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/CwuMx

[7]- صفحة على موقع التواصل الاجتماعي تحمل اسم "شيعة لبنان"، متاح على الرابط التالي:
https://ar-ar.facebook.com/Lebanon.shia/

وكان من مظاهر تفاقم الاستقطاب المذهبي ازدياد أعمال العنف داخل مناطق الشيعة في البحرين والسعودية، وشهدت بعض دول الخليج كثيرًا من حوادث العنف والإرهاب على أرضية طائفية، على نحو ما جرى أكثر من مرة ضد مساجد الشيعة بمنطقة القطيف والإحساء وبلدة العوامية عام ٢٠١٦[١]، وأيضًا بمسجد الإمام الصادق في الكويت عام ٢٠١٥[٢]. ولم تقتصر حوادث العنف المذهبي على الخليج، وإنما شهدت منطقة غرداية جنوب الجزائر أعمال عنف بين العرب الذي يأخذون بالمذهب المالكي والأمازيغ الذين يأخذون بالمذهب الأباضي، بعد مواجهات أسفرت عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصًا وجرح العشرات[٣]. كل ذلك جرى على أرضية العنف المذهبي.

وكانت أكثر ساحة برز فيها الاستقطاب المذهبي والعسكرة المذهبية، هي ساحة الحرب في سوريا، والتي وقفت فيها جماعات الجهاد السنية (مثل: لواء أحرار سورية، وجبهة تحرير سوريا الإسلامية، وألوية الفاروق، وصقور الشام، ولواء التوحيد، ولواء الفتح، وجيش الإسلام، والجبهة الإسلامية السورية، وحركة أحرار الشام، والجبهة الإسلامية)، في مواجهة جماعات شيعية من العراق ولبنان وإيران ومختلف الدول الإسلامية التي يوجد بها وجود شيعي (مثل: حزب الله اللبناني، ولواء أبو الفضل العباس، ولواء ذو الفقار، وكتائب حزب الله العراق، وكتائب سيد الشهداء، وقوات الشهيد محمد باقر الصدر، ولواء كفيل زينب، وحركة حزب الله النجباء، وفيلق الوعد الصادق)[٤].

وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال دور القوى الإقليمية – على نحو يكشف تعقد وتشابك قضية الصراعات المذهبية بين الداخل والخارج – في إثارة الصراعات المذهبية في الداخل العربي، لاسيما الدور الإيراني الذي اتجه مع موجة الانتفاضات العربية في ٢٠١١ إلى تلوين صراعه السياسي بالصبغة المذهبية تحت شعارات الجهاد المقدس، وانتعشت حملات التجنيد والتعبئة التابعة للحرس الثوري الإيراني في بعض الدول العربية، خصوصًا في العراق وسوريا،

١- لماذا تستهدف التفجيرات مساجد الشيعة بالسعودية والسنة بالعراق؟.. الإرهاب يعمل بخطة ممنهجة لزرع الفتنة المذهبية بالمنطقة وتأجيجها.. تفجير الإحساء بالمملكة يكشف المخطط .. والرياض تتصدى لشق وحدة المجتمع، **موقع اليوم السابع**، ٢٩ يناير ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:

http://cutt.us/lX0gF

٢- ما دلالات تفجير مسجد الإمام الصادق بالكويت؟، **موقع الجزيرة نت**، ٢٦ يونيو ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:

http://cutt.us/JF8sz

٣- الأمازيغ والأباضية: ثنائية المذهب والعرق في الجزائر، **موقع بوابة الحركات الإسلامية**، ١٢ مارس ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:

http://www.islamist-movements.com/39426

٤- رابحة سيف علام، "The Syrian Issue السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع السوري"، **دورية بدائل**، الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد ١٦، السنة السابعة، نوفمبر ٢٠١٦، ص ص ٦-١٠.

كما عملت على تجنيد الأطياف الشيعية من أفغانستان وباكستان ودول آسيا الوسطى في المواجهة المذهبية ضد الجماعات والقوى السلفية المسلحة في سوريا والعراق، ويعني ذلك أن الدولة الوطنية العربية أمام ابتعاث لظاهرة الصراعات المذهبية.

إن التوجهات التي تنحو نحوها السياسة الإيرانية تشكل مقدمة لاستقطاب وصدام مذهبي استراتيجي شامل بالمنطقة العربية، بحيث يتأسس ما يسمى بالهلال الشيعي القائم على قيادة إقليمية تحيط بها أربع دول عربية تقع في دائرة النفوذ الإيراني مقابل محور سني حول المملكة العربية السعودية، في مشهد يعكس أكبر صراع مذهبي تشهده المنطقة في تاريخها، وإن كان هناك الكثير من القوى لدى الجانبين السني والشيعي تحذر من الانزلاق وراء هذا النوع من الصراع، إلا أنه بالنظر إلى أن أغلبية الكتل السكانية تعتمد على المرجعيات الفقهية من الجانبين[1]، فإن ذلك قد يؤدي إلى حروب أشمل في المنطقة تكون هذه المعارك التي تخوضها جماعات حزب الله اللبناني ولواء أبو الفضل العباسي أو لوائي الزينبيون والفاطميون، أو جماعات مثل داعش وفتح الشام وأحرار الشام، نماذج مصغرة ومقدمة للاندفاع نحو صدام مذهبي واسع النطاق على نحو يضعف الدولة الوطنية العربية ويقسم ظهرها.

وجدير بالذكر، أنه من بين الأسباب الأساسية لحرب عاصفة الحزم في اليمن – وفق الطرح السعودي – هو مواجهة مساعي إيران لإنشاء بؤرة تمدد شيعية في الجوار الجنوبي للمملكة العربية السعودية، من خلال دعم انقلاب الحوثيين وسيطرتهم على السلطة. ووفق هذا الطرح لم تكن المملكة لتتدخل عسكريًا لو لم تتضح ملامح مخاطر تواصل أيديولوجي وسياسي إيراني مع الحوثيين، وهو ما هدد بإضافة اليمن إلى حزام المرجعية الإيرانية. ونتيجة تراجع النفوذ السعودي والخليجي في ساحة فضاء استراتيجي تشكل فناء خلفيًا مهمًا، اعتيد على تسميته بـ "حاضرة الجزيرة العربية"، اتجهت حرب "العاصفة" في بدايتها إلى قطع أي تواصل بحري حوثي مع إيران من خلال إحكام الرقابة على شواطئ اليمن على البحر الأحمر والمحيط الهندي[2]. بيد أنه بدون هذه العاصفة لتفاقم الصراع الطائفي بشكل أكبر من أي وقت مضى، فالعاصفة مثّلت الحد الأدنى ممّا يتوجب فعله، لإنقاذ عناصر حيوية من مقومات الأمن القومي العربي.

وخلاصة القول، تعد الصراعات المذهبية والطائفية والاثنية من أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي، فهذه الصراعات عادة ما تكون غارقة في الشراسة لأنها تقوم على

---

[1] معتز سلامة، "إيران والأمن القومي العربي"، دورية آفاق عربية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات بجمهورية مصر العربية، العدد الأول مارس ٢٠١٧، ص ص ٣٦-٤٢.

[2] علي الدين هلال (محرر)، حال الأمة العربية ٢٠١٥-٢٠١٦: العرب وعصر جديد من المخاطر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٦)، ص ص ١٠٠-١٠١.

العصبية، وبالتالي فإن خسائرها المادية والبشرية غالبًا ما تفوق التقديرات والتوقعات، وقد تعيد المجتمع إلى الوراء بدلاً من التقدم، بل تعيد الشعوب نفسها إلى بذور التخلف الفكري والثقافي، وتتحول إلى عسكرة مذهبية وإثنية وطائفية لتكرس سمات التشرذم والفرقة بين أبناء الوطن الواحد، كما أن آثارها تظل باقية في النفوس لوقت طويل، وقد تكون مقدمة لحدوث انقسامات داخلية تهدد بتغيير ملامح البنيان السياسي للدولة وجغرافيتها، بل إن آثارها قد لا تتوقف عند حدود المجتمع الذي تدور رحاها داخله، بل تمتد وتتسع لتشمل المنطقة المحيطة به ما دامت التداخلات الاجتماعية والتاريخية ناشطة وطبيعية بين هذا المجتمع ومحيطه الجغرافي[1].

ويؤدي الفشل في تبني الصيغ السياسية المناسبة للتعايش بين المكونات الاجتماعية بما يحفظ لها حقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية والقومية، إلى ظهور أشكالٍ من الاضطرابات والتوترات السياسية، وتصبح التعددية الاجتماعية مصدرًا للصراعات والخلافات، وتزيد من شعور بعض الجماعات بالحرمان والإقصاء. ويولد الإحباط المترتب على ذلك البيئة المحبذة للصراعات الإثنية المهددة لكيان وأمن الدولة الوطنية العربية.

٤. ضعف المؤسسات والعجز الديمقراطي:

تتسم النظم السياسية في الدول العربية بطابع القيادة الفردية بغض النظر عن شكل نظام الحكم، وعما إذا كان ملكيا وراثيًا أو جمهوريًا سيطر عليه العسكريون أو اعتمد على الحزب الواحد. ففي كل الحالات، كان هناك مركز/ شخص واحد للحكم – يلتف حوله مجموعة محدودة من المعاونين – يُمسك بخيوط السلطة وتلابيبها، وتماهت العلاقة بين شخص الحاكم والنظام السياسي والدولة.

وترعرعت في هذه الظروف نماذج متنوعة للدولة الأبوية، وممارسات الزبانية السياسية والاجتماعية، وغلبة عقلية الاقصاء للمخالفين في الرأى، وشيوع الفساد السياسي والإداري، وغياب العدالة الاجتماعية، ورسوخ قيم الفردية والتسلطية في سائر الأبنية الاجتماعية[2]. وارتبط ذلك بأمرين: الأول، غلبة "التعبئة" على "المشاركة" في علاقة الدولة بالمواطنين، وضعف المشاركة الشعبية التطوعية. والثاني، عدم التوازن الوظيفي في بناء المؤسسات، فنمت مؤسسات الحكم والإدارة والأمن بدرجة تفوق بكثير نمو مؤسسات المشاركة والتعبير عن الرأى والمصالح[3].

---

[1]- Stefan Wolff, **Ethnic Conflict: A Global Perspective** (New York: Oxford University Press, 2006), pp. 5-15.

[2]- مارينا أوتاوي وخوليا شقير (محرران)، ما يتعدى الواجهة.. الإصلاح السياسي في العالم العربي (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٨)، ١١-١٢.

[3]- على الدين هلال، السياسية المقارنة من السلوكية إلى العولمة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٥)، ص ص ١٦٢-١٧٠.

وعندما أخذ بعض هذه الدول بالنظام الديمقراطي وتعدد الأحزاب، فإنه تبنى شكل الديمقراطية الإجرائية دون أن يترتب على ذلك الأخذ بمبادئ الفصل بين السلطات، وخضوع الدولة للقانون، وتداول السلطة بين الأحزاب، وإجراء انتخابات نزيهة. واستمرت سلطة اتخاذ القرار مركزة في نخبة حكم محدودة العدد[1].

وأدى نمو السمة الريعية لاقتصادات الدول النفطية أو نمو قطاعات ريعية في اقتصادات عدد من الدول العربية الأخرى إلى دعم هذا الطابع الفردي السلطوي، وإلى إطلاق يد النخبة الحاكمة في تصريف شئون الدولة والمجتمع، وجعل الرأى العام أقل قدرة على محاسبتها، وإلى ضعف البناء المؤسسي للدولة[2].

1- على الرغم من حالة الحراك التي شهدتها دول المنطقة العربية في أواخر عام ٢٠١٠ وبدايات عام ٢٠١١، إلا أن الخبرة التاريخية تشير إلى أن الحياة السياسية لا تزال بشكل عام محتجزة وأسيرة تمامًا في معظم الدول العربية، ولا يزال من الصعب الحديث عن تنافس حقيقي ونزيه على الحكم أو تداوله في عموم البلاد العربية. فعلى سبيل المثال؛ في مصر التي عرفت بداية التعددية في فترة ما بعد عام ١٩٧٠ مع وصول أنور السادات إلى الحكم، استمرت السلطة السياسية حكرًا على حزب الرئيس أو الائتلاف البرلماني المؤيد للرئيس، ولا تزال التعددية تراوح في مكانها مع هامش لا يتغير من حرية التعبير والتنظيم.

أما في الجزائر التي همت بالانتقال نحو التعددية منذ ١٩٨٨ إثر الأزمة التي عرفها نظام الحزب الواحد، فقد نجح الفريق العسكري الذي يسيطر عمليًا على مقاليد الأمور في منع أي تحول سياسي حقيقي في اتجاه المشاركة السياسية، وكانت الحرب الداخلية ولا تزال وسوف تبقى لفترة طويلة ربما هي التكريس المباشر والدائم لأزمة التحول الديمقراطي.

وفي العراق – أكثر مما حصل في مصر وسوريا – كانت التصفية السياسية المباشرة والمنهجية للتعددية الموروثة عن الحقب السابقة هي السمة البارزة للتطور السياسي، ولم يكن من الممكن الحفاظ على الحكم المطلق والأحادي من دون الدخول في حروب داخلية وخارجية مستمرة كان من نتيجتها التدمير السياسي والمعنوي والاقتصادي للمجتمع والبلاد معًا.

أما في سوريا فقد نجح الحزب الواحد الذي وضع يده على مقاليد الأمور منذ عام ١٩٦٣ تحت حماية قانون الطوارئ في شق جميع الأحزاب وتمزيقها وتحويل القسم الأكبر منها إلى واجهة لتعددية شكلية لا وظيفة لها سوى تمجيد الحزب الواحد الذي ضمن لها عوضًا عن المشاركة في السلطة مشاركة في المنافع والامتيازات.

وفي ليبيا التي أراد لها معمر القذافي أن تكون جمهورية أكثر من كل ما سبقها من جمهوريات فأطلق عليها اسم الجماهيرية الكبرى، تكاد السياسة تقتصر على استعراض ذاتي لمواهب شخص واحد، وهو نفسه غالبًا ما يضن على شعبه بترضيح رأيه السياسي، فلا تفتقر البلاد إلى التعددية فحسب ولكن إلى الحكم السياسي.

وفي السودان الذي عرف حركة شعبية ديمقراطية أطاحت بالنميري منذ منتصف الثمانينيات، آلت الأمور في النهاية إلى حكم عسكري منقسم على نفسه، وبدل أن يقود انهيار نظام الحزب الواحد إلى التعددية، عمق النزوع نحو الاقتتال الداخلي من دون أي أمل في الخروج من دوامة الحرب المستمرة منذ عقود بين الشمال والجنوب.

وفي تونس لم يعمل إبعاد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة على توسيع دائرة المشاركة السياسية كما كان متوقعًا، وإنما ساهم في التضييق المتزايد على الحريات الفكرية والتنظيمية حتى لم يبق منها شيء.

2- على الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠) ص ص ٢٣-٣١، ١٢١-١٣٠.

وتواصلاً مع الوضع في الداخل، اتسمت إدارة العلاقات بين الدول العربية بالاعتبارات الشخصية. وكان لذلك أثار سلبية وخيمة على أى توجه جاد نحو التكامل العربي. فإذا كان القائمون على إدارة الدولة غير مقيدين بقواعد منظمة لسلوكهم أو بإطار مؤسسي في دولهم، فكيف يمكن لهم المشاركة في إقامة مؤسسات إقليمية تقيد من سلطاتهم وإراداتهم باسم التكامل العربي[1]؟.

ثانيًا: تداعيات أزمة الدولة الوطنية

ترتب على أزمة الدولة العربية، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بروز مظاهر عدم الاستقرار السياسي ومحاولات الانفصال عن الدولة الوطنية العربية، وانهيار المؤسسات وصعود الدول العربية إلى مصاف الدول الفاشلة، وتنامي ظاهرة الإرهاب التي أصبحت طاغية على الخطاب العربي الرسمي. وهو ما يمثل تهديدًا حقيقيًا لأمن الدولة الوطنية العربية.

١. عدم الاستقرار السياسي ومحاولات الانفصال عن الدولة الوطنية:

بفعل تعدد عوامل أزمة الدولة الوطنية العربية برزت محاولات الانفصال عنها. فيشير الاتجاه السائد إلى أن التفكك أو الانفصال يحدث لدى أقلية أو جماعة في منطقة جغرافية متى توافرت المحفزات المؤدية لذلك، والتي تتمثل في خمسة عوامل رئيسية، وهي: التركيز الديموغرافي للجماعة في منطقة جغرافية معينة، ووجودها في منطقة طرفية، وتعرضها للتمييز من قبل الدولة أو الجماعة السائدة، وعدم حصولها على نصيب عادل من الثروة الوطنية، ووجود تحريض من الخارج لهذه الأقلية أو الجماعة على الانفصال[2].

وقد رافق حالة الانتفاضات العربية زيادة دور قوى عدم الاستقرار، لذلك شهد النظام العربي تكاثر واستنساخ عدد من القوى الأدنى التي لا تقدم منهجًا أو فلسفة مغايرة للنظم التي انهارت، ولا تمتلك رؤى أو طاقات لبناء نموذج تنموي، وإنما تمتلك أدوات ووسائل لزعزعة الاستقرار، حيث استمرت حالة الانقسام والتمزق في الدول التي شهدت انتفاضات، خصوصًا

---

[1]- من المفارقات أن النخب الحاكمة في الدول العربية التي عرقلت التكامل العربي بدعوى الحفاظ على سيادتها، قبلت ما هو أكثر وأشد من القيود والالتزامات في علاقاتها بالدول الكبرى والعالم.

[2]- الرحمون أحمد عوض، أحمود رائد فوزي وأخرون، الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ص ٢٠-٣٢.

ليبيا وسوريا واليمن، واستمرت حالة عدم التوافق الوطني على الحل السياسي، واستمرت محاولات الانفصال عن الدولة الوطنية[1].

فعلى الرغم من استمرار السعي للتوصل إلى حلول سياسية للصراعات الداخلية في الدول العربية المضطربة، فإن أيًا من تلك المساعي لم يحقق نجاحًا، ويعد الصراع في سوريا من المظاهر الواضحة على استمرار عدم التوافق الوطني على الحل السياسي، كما أن أطراف الصراع اليمني، خاصة الحوثي/ صالح، لا تزال تعتقد، حتى الوقت الراهن[2]، أن بإمكانها الاستمرار فيه[3]. لقد عقد العديد من المؤتمرات لحل وتسوية صراعات سوريا واليمن وليبيا، وشهدت عواصم مثل جنيف والرياض وموسكو ومسقط والقاهرة والجزائر والرباط، جولات حوار متعددة، ولكن أغلب هذه اللقاءات لم يتمكن من إحراز اختراق لدى الأطراف المتصارعة[4].

مع ذلك، فقد برزت مؤشرات تشير إلى تراجع القوى المناهضة للنظام في مواجهة القوات الشرعية، إذ تشير حالات العراق وسوريا واليمن إلى أنها شهدت مؤشرات على بدء قوات الدولة استعادة زمام الأمور، فقد قامت القوات الكردية في العراق بطرد قوات داعش من العديد من المدن، كما تمكن الجيش العراقي من استعادة مدينة الرمادي التي تبعد نحو ٦٠ ميلاً عن بغداد، وكان من إنجازات الجيش العراقي في عام ٢٠١٧ استعادة وتحرير الموصل من تنظيم داعش. وعلى جانب سوريا، تمكنت قوات النظام من استعادة مدن ومحافظات كانت قد خرجت عن

---

[1]- See: Bahgat Korany ed., **The Changing Middle East: A New Look at Regional Dynamics** (Cairo: AUC Press ،2010).

[2]- على الرغم من تزايد التكهنات، خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر عام ٢٠١٧، بشأن الانهيار المحتمل لتحالف الحوثي/ صالح في المستقبل القريب، وذلك في ضوء التسريبات عن اعتقال الرئيس السابق على عبدالله صالح وحصار الحوثيين له، إلا أن صالح بعث، خلال حديث بثته قناة "اليمن اليوم" التابعة له، رسالة طمأنة بخصوص صمود تحالفه مع الحوثيين في مواجهة سيل التسريبات المشار إليها. لكن في الواقع، توجد بالفعل خلافات بين صالح والحوثيين، ويلمسها المواطنون في صنعاء، لاسيما بعد قتل الحوثيين للمرافق الشخصي لنجل صالح، إلا أن هذا لا يعني أن المواجهة الصريحة بين الحليفين قد دانت، لهذا سيستمر التحالف بينهما في الأمد القريب، وهو الاحتمال الذي تؤكده التحليلات التي تسود الفترة الراهنة، إذ تشير إلى أن تحالف الحوثي/ صالح، لا يزال يعتقد، أن بإمكانه الاستمرار في الصراع الحالي الذي تشهده اليمن.

[3]- عاتق جارالله، "علاقة صالح والحوثي: تنسيق تكتيكي أم تحالف إستراتيجي؟"، موقع المركز العربي للأبحاث، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art805.aspx

[4]- وحدة العلاقات الإقليمية بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، "أدوار المبعوثين الدوليين في الأزمات الإقليمية بالشرق الأوسط"، في محمد عبد الله يونس (محرر)، **مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط** (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، ٢٠١٥)، ص ص ٨٥- ٨٩؛ وأزمة المبعوثين الأممين، **موقع الجزيرة نت**، ٣١ مايو ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/iBHf6

سيطرتها منذ الأزمة السورية في منتصف مارس ٢٠١١. وفي اليمن أيضا حدثت تقدمات كبيرة للقوات الشرعية جعلتها على مشارف صنعاء.

ولكن التقدم الذي أحرزته قوات النظام والشرعية في **العراق وسوريا واليمن**، أتى بدعم عسكري خارجي مباشر؛ حيث الضربات الجوية للتحالف الدولي ضد الإرهاب، والوجود الإيراني والمستشارين الأمريكيين في العراق، والتدخل العسكري الروسي، فضلاً عن وجود إيران وحزب الله في سوريا، والتدخل العسكري للتحالف العربي والقوات السعودية والإماراتية وعدد من الدول الأخرى في اليمن. ويشير ذلك إلى استمرار حالة عدم الاستقرار وعدم التوافق الوطني على الحل السياسي[1].

وتكشف الأوضاع في **العراق وسوريا وليبيا**، أنها تتجه نحو محاور التفكك المحتملة، ومن مظاهر ذلك مشهد الدول الافتراضية في شكل الإمارات والولايات الإسلامية التي أعلن العديد منها تبعيته وولائه لتنظيم الدولة "داعش" ومبايعة زعيمه أبو بكر البغدادي، أو إعلان إمارات إسلامية على نحو ما جري بشكل مستمر من قبل تنظيمي القاعدة وداعش، وهي الظاهرة التي تكاثرت كالفطر في الدول العربية[2]، ولن يكون آخرها محاولة تنظيم الدولة لإقامة إمارة في منطقة بن قردان في تونس على الحدود الليبية في مارس ٢٠١٦. وقد شهدت هذه الفترة توجهًا معلنًا من بعض المناطق والطوائف العرقية والإثنية نحو الانفصال عن الدولة الأم، واتجهت إلى تطوير كيانات التجزئة الانفصالية المحلية على حساب الوحدة الجغرافية والسيادية للدولة الوطنية، وبعض هذه الكيانات لم يعلن عن اتجاهه للانفصال، إلا أن مقدمات الانفصال وأشكاله واضحة ولم يبق سوى الإعلان عنها بقرار سياسي.

ففي **العراق** لم يعد خافيًا التوجه الرسمي لإقليم كردستان نحو الانفصال وإعلان الدولة الكردية. وكان مشهدًا دالاً، حين وقف رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في مؤتمر مشترك له في ألمانيا مع المستشارة أنجيلا ميركل في فبراير ٢٠١٦ ليصف استقلال كردستان بأنه "ليس له داع"، و"متمنيًا" أن تبقى كردستان جزءًا من العراق، مشيرًا إلى أن "التجزئة ليست في صالح أحد"، ولم يملك سوى توجيه النقد المعنوي لقادة الإقليم[3]. وكان رئيس إقليم كردستان مسعود

---

[1] - سنا ياوانراجا، "سياسات الوساطة لوقف إطلاق النار في الصراعات الداخلية" في محمد عبد الله يونس (محرر)، **مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٠-٩٤.

[2] - مايو ليفيت، "اتساع دائرة الصراع في سوريا: التهديد المتزايد للإرهاب والطائفية في الشرق الأوسط"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، **تحليل السياسات**، ٦ مارس ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syria-spillover-the-growing-threat-of-terrorism-and-sectarianism-in-the-mid

[3] - العبادي: لاداعي للاستفتاء على استقلال كردستان عن العراق، **موقع السومرية نيوز**، ١١ فبراير ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/MSBow

البارزاني، قد صرح بأنه "لا أحد يستطيع إنكار حقوقه (أي الشعب الكردي) وإن إجراء الاستفتاء ليس إعلانا للدولة، وإنما هو تعبير عن إرادة الشعب". وبالفعل، في يونيو ٢٠١٧، قررت أحزاب إقليم كردستان خلال اجتماع مع رئيس الإقليم، تحديد يوم ٢٥ سبتمبر من نفس العام موعدًا لإجراء استفتاء على استقلال الإقليم من الحكومة المركزية في بغداد[1]. الأمر نفسه – وإن كان بشكل مختلف – يشهده إقليم "كردستان سوريا" في شمال **الدولة السورية**، حيث قرر كُرد سوريا ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم ضمن الدولة، ويلقى القرار قبولاً أمريكيًا وروسيا، وتتفق المعارضة السورية مع الكرد في حقهم في إدارة مناطقهم، والخلاف هو على شكل هذه الإدارة[2]. وهكذا، يزداد الحديث عن إقليم فيدرالي كردي في المحافل الإقليمية والدولية.

وشهدت دول عربية أخرى تكريسًا لأوضاع شبه انفصالية تمثلت في تطور أقاليم الدولة بأشكال متباينة، وتحت سلطات حاكمة مختلفة، وتركز هذا النوع من التطور بالأساس في كل من اليمن وليبيا.

ففي **اليمن**، بعد الفشل في تطبيق مشروع الدولة الفيدرالية الذي أقرته وثائق الحوار الوطني، واستيلاء الحوثيين وأنصار الرئيس السابق علي عبدالله صالح على السلطة، وانطلاق عاصفة الحزم، حدث تفاوت في التطور السياسي لأقاليم الدولة؛ فقد جرت السيطرة على عدن وبعض المناطق والمدن والأقاليم والموانئ من جانب قوات التحالف العربي وقوات الشرعية، لكن هذه المناطق لم تستأنف حياتها بشكل اعتيادي، وإنما شهدت موجات من العنف وعدم الاستقرار[3]. وبينما استمرت قوات التحالف على أبواب صنعاء، لم تفقد تنظيمات مثل القاعدة وأنصار الشريعة مناطق أعلنتها إمارات إسلامية، على نحو ما شهدته محافظة حضرموت وعاصمتها المكلا.

وشهدت **ليبيا** أوضاعًا مشابهة لما حدث في اليمن إلى حد كبير، حيث تطورت مناطق الشرق بشكل مختلف عن مناطق الغرب والجنوب[4]. والمشكلة أن هذا التفاوت في التطور السياسي للمناطق، لا يسير وفق مخطط محكوم ومنضبط لإعادة بناء الدولة على أسس فيدرالية

---

[1] – تم تسليم البحث يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧، ولم تعلن نتيجة الاستفتاء بشكل رسمي من قبل الهيئة المشرفة على عملية الاستفتاء.

[2] – بارزاني: لا أحد يستطيع منع الشعب الكردي من التعبير عن تقرير مصيره، **وكالة النبأ**، ٢٣ فبراير ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: http://n.annabaa.org/news4746

[3] – حمود ناصر القدمي، "ممارات الصراعات الداخلية في اليمن" في محمد يونس عبد الله (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٤٤-٥٣.

[4] – خالد حنفي علي، "أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات"، في محمد عبد الله يونس (محرر) **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦٦-٧٠.

أو غير فيدرالية، وإنما يحدث بمقتضى الأمر الواقع، ومن ثم يصعب التكهن بالمسارات المستقبلية لهذه الكيانات، ومدى رغبتها في إعادة الانضواء تحت عباءة الدولة، حيث يرجح أن يؤدي تطور الأوضاع الخاصة بكل منها إلى زيادة الفروقات بينها، على نحو يجعل إعادتها إلى الكل عملية صعبة.

وتشير خبرة التحولات الداخلية في **الدول الخليجية** إلى أن محاولات التفكك قد عبرت عن نفسها في لحظات غضب سابقة، لاسيما مع الانتفاضات التي شهدتها بعض دول الخليج في سياق الانتفاضات العربية، والتي تتمثل بصفة خاصة في مملكة البحرين وسلطنة عمان وشرق السعودية، حيث شهدت احتجاجات تفاوتت حدتها، وإن تركزت بصفة خاصة في الجيوب الثورية الجغرافية أو المناطقية المحددة، مثل القرى الشيعية الفقيرة كسترة والغريفة والدراز والمعامير والسهلة وبني جمرة وسار وجدان وتوبلي وبلد القديم في مملكة البحرين وصلالة وصحار وظفار في عمان وبلدة العوامية في السعودية. وهكذا تركزت نقاط الإشتعال في نقاط الضعف الخليجية الأكثر حرمانًا من عائدات الدولة الريعية، والتي يصفها الباحثون بأنها أكثر المناطق والطوائف التي عانت سياسيًا واقتصاديًا ومذهبيًا. غير أنه لم تظهر الميول الانفصالية لدى ساكني الإمارات الشمالية الفقيرة، رغم الفجوة القائمة مقارنة بقاطني الإمارات الأخرى الغنية في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما يشير إلى اختلاف السياسات المتبعة لدى كل دولة خليجية على خدة، على نحو جعل احتجاجات تنشب وأخرى لا تنشب، أو تندلع وتخمد وأخرى تندلع وتستمر.

وبالنظر إلى تركز الوجود الشيعي في مناطق وجود المخزون النفطي، دفع البعض إلى التحدث عن سيناريو "دولة الشيعة النفطية"، إذ أن الصدفة الجغرافية هي التي وضعت أكبر احتياطي نفطي على مستوى العالم تحت أرض تشكل تجمعاتهم فوقها أغلبية سكانية، في إيران والمنطقة الشرقية في السعودية والبحرين وجنوب العراق، فيما يطلق عليه "كومنولث دولة النفط الجديدة" أو "شيعستان". وفي هذا السياق، قد طرح البعض داخل الولايات المتحدة الأمريكية، في مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تهديد السعودية بانفصال المنطقة الشرقية وتكوين دولة نفطية مستقلة، وذلك للضغط عليها من أجل التعاون في مجال التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، في ظل إدراك أن مصادر الثروة تعطي بعض الجماعات في المناطق الغنية بهذه المصادر حافزًا لتأسيس دولة مستقلة، خصوصًا حين لا يكون في المناطق الأخرى ما يشجعها على البقاء ملتحمة في الدولة الأم[1].

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٥ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦)، ص ص ٢٨٤-٢٩٢.

٢. بروز ظاهرة الدول العربية الفاشلة:

في ضوء انتشار حالات تراجع قدرات الدولة وتقلص فاعلية مؤسساتها وسياساتها، برزت مفاهيم مثل التحلل السياسي Political decay أو Political dissolution [١] وانهيار الدولة Breakdown of the state، وكذلك أوصاف مثل أشباه الدول [٢] Quasi states واللادولة Nostate والدول الفاشلة [٣] Failed states والدولة الهشة Fragile State، وذلك بعد اتضاح عدم قدرة الكثير منها على اكتساب صفات الدولة وسماتها Stateness. ومؤدى ذلك أن هناك بعض المجتمعات التي لا توفر الظروف المناسبة لاكتساب المؤسسات الحاكمة للسمات المعروفة للدولة وأركانها، ومن هذه الظروف التفتت الاجتماعي، وتعدد الولاءات والانتماءات، وتنوع مكوناتها الاجتماعية والصراعات بينها، وسيطرة الجماعات الإثنية على أقاليمها، وغياب تقاليد مؤسسية، بينما توجد مجتمعات أخرى تُحقق ذلك مثل مصر (تقاليد السلطة المركزية).

وثمة تركيز في الأدبيات السياسية على التأثير الأمني للدول الفاشلة والضعيفة على النظم الإقليمية والنظام الدولي، حيث تشير تلك الأدبيات إلى أن هذا التأثير يتضمن عددًا من النتائج السلبية التي تشمل تدفقات الهجرة الإجبارية التي تقود إلى انتشار المتمردين وتهديد الاستقرار في الدول المجاورة لها. ثم إن الدول الفاشلة والضعيفة قابلة للتأثر بكل أشكال التدفقات غير الشرعية عبر الحدود التي تشمل الجماعات المسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

---

[١]- طور هذا المفهوم صمويل هانتجتون في كتابه:

Samuel P. Huntington, **Political Order in Changing Societies** (New Hevan: Yel University Press, 1968).

[٢]- Robert Jackson, **Quasi States, Sovereignty; International Relations and the Third World** (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), PP. ٣-10.

[٣]- توجد ثلاثة اتجاهات فيما يخص مصطلح الدولة الفاشلة؛ **الأول**، يرى أن مقولة الدولة الفاشلة نافعة ومناسبة للتحليل. وطبقاً لهذا الاتجاه فإن التخلف وما يرتبط به من تداعيات تحتاج إلى مواجهة. ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن ثمة أساليب جديدة من الضروري اتباعها مع هذا النوع من الدول تشمل التعليق المؤقت للسيادة، والإشراف والمراقبة لتقييم مخاطر الدولة الفاشلة، واستخدام القوة العسكرية عندما تكون الحكومات غير قادرة أو غير راغبة في التحكم في احتواء آثار هذا الفشل. **والاتجاه الثاني**: يمثله فريق من المحللين المنفتحين على المفهوم لكنهم يشعرون أن الدولة الفاشلة ليست مفهومًا تحليليًا موثوقًا فيه، لأنه لا يوجد تعريف موضوعي له أو اتفاق على مؤشراته أو آثاره أو مضامينه. وفي نطاق هذا الفريق هناك من يجادل بأن تهديد الدول الفاشلة أحيانًا ما يساء فهمه أو ببساطة يبالغ فيه، ومن ثم فإن السياسات التي تترتب على استخدامه غير فعالة بل وخطيرة، وإن الفشل المستمر لهذه الدول وليس الدول الفاشلة نفسها هو الأولى بالاهتمام. **والاتجاه الثالث**: ينتقد المفهوم بشدة ويرى أن وراءه أجندة سياسية تسعى لنزع الشرعية عن الدول التي تفشل في التوافق مع رؤية الدول المسيطرة على العالم. وطبقًا لهذا الاتجاه، فإن فكرة الدولة الفاشلة محاولة لشيطنة الآخر كحجة للتحكيم والتدخل. للمزيد انظر: أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (مشرفان)، **حال الأمة العربية ٢٠١٢-٢٠١٣ مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ص ٥٨- ٦٣.

وعلى الرغم من أن هناك اختلافات في كيفية تعريف وقياس حالة الفشل والضعف، لكن أغلب الدراسات تركز على مظاهر تعطيل قيام الدولة بوظائفها التي تقاس بالعجز عن إدارة الصراع والآثار الناتجة عنه، وتعثر الخدمات المدنية، والحكم الضعيف وعدم فاعلية المؤسسات، وقصور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم تبلور مشاعر الولاء الوطني والانتماء للدولة[1].

وبالنسبة للدولة الوطنية العربية، فإنها تمتلك العديد من عناصر الدولة الفاشلة، وهي معرضة للتفكك والعودة إلى مرحلة ما قبل الدولة الحديثة من تكوينات سياسية قبلية وعشائرية وطائفية ومناطقية، وهو ما يعني الدخول إلى دائرة الصراع والحروب الأهلية على نحو يفتح المجال أمام إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة العربية، وفقًا لأجندات ومصالح استراتيجية للقوى الكبرى في العالم، بل يمكن أن تكون عملية إعادة رسم هذه الخريطة مقترنة بتسويات بعض جوانب التنافس بين تلك القوى[2].

وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد ثلاثة مجموعات من الدول العربية التي تواجه خطر الدولة الفاشلة:

تتمحور **المجموعة الأولى** حول احتمالية انهيار أو فشل الدولة. فباتت القناعة في دوائر محللي وصانعي السياسة في الغرب بأن **اليمن** تسير على درب الفشل في ظل تراجع قدرة السلطة المركزية على السيطرة الأمنية على أراضيها وإدارتها. أما **السودان**، فتواصل إساءة إدارة أزمة منطقة دارفور – بعد الانفصال بين الشمال والجنوب في عام ٢٠١١ – إلى الحد الذي أضحت معه مؤسسات الدولة غير قادرة على القيام بوظيفتي الأمن وتخصيص الموارد لسكان المنطقة. بينما مؤسسات **الدولة العراقية** التي تبدو أكثر تماسكًا وأقل عرضة لخطر الانهيار والفشل، في الوقت الراهن، عما كانت عليه في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، إلا أنها ما زالت تعاني من صراع القوى السياسية والمجتمعية على النفوذ بداخلها، والتي تتصاعد باستمرار نظرًا لتضارب أجندات القوى السياسية المؤثرة في الدولة. ويضاف إلى هذه المجموعة دولة **الصومال** التي انهارت بالفعل وأصبحت دولة فاشلة، ولم يعد في محيطها الإقليمي ولا في المجتمع الدولي من يسعى إلى إعادة كيانها إلى ما كان عليه قبل الحرب الأهلية[3].

وترتبط **المجموعة الثانية** بالحالات التي يؤدي فيها الفاعلون من غير الدول بعض الأدوار والوظائف التي عادة ما تضطلع بها مؤسسات الدولة، وتشرع في ترسيخ ذاتها أمام

---

[1]- صلاح سالم زرنوقة، **الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة** (القاهرة: مكتبة الإسراء، ٢٠٠٦)، ص ص ٣٤-٣٥.

[2]- أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥٩- ٦٠.

[3]- رنا أبو عمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة** (القاهرة: دار ميريت للنشر، ٢٠١٤)، ص ص ٣٢-٣٥.

المجتمع والمواطنين كبدائل فعّالة. وتجسد **لبنان** هذا النموذج، فالدولة تخلت تدريجيًا عن دورها في الإدارة الأمنية والخدماتية للضاحية الجنوبية من بيروت للجزء الجنوبي من البلاد، بحيث باتت الضاحية والجنوب تحت حكم "حزب الله" الذي بات مسئولاً عن كل شيء فيهما، من تنظيم المرور إلى توفير خدمات التعليم والرعاية الصحية والتوظيف. ومع ذلك لا يمكن القول، بأن الدولة في لبنان "متداعية"[1]، فتقاسم السلطة وتوزيع الوظائف والأدوار بين القوى اللادولتية وبعضها بعضًا قد صار منهجيًا مقبولاً إلى حد بعيد، ومكّن لبنان كدولة بعد انتهاء الحرب الأهلية من الاستمرار، والقطاعات الحيوية في المجتمع من العمل بطريقة ما[2].

وتتلخص **المجموعة الثالثة** في التفاوت البادي في الكثير من الدول العربية بين حداثة التراكيب والبنى الاجتماعية والاقتصادية وبين تقليدية الأنظمة والمؤسسات المتوقع منها أن تدير الدولة وتضطلع بوظائفها وأدوارها إزاء المجتمع، وقد أفرز ذلك تراجع القدرة الأساسية للحكم على صناعة وتطبيق السياسات العامة. ففي بعض بلدان الخليج على سبيل المثال، تغير المجتمع والاقتصاد على نحو أعمق وأسرع في مجالي التعقيد المؤسسي والتعددية الوظيفية من أنظمة ومؤسسات الحكم، مما أسفر عن جعل الأخيرة تلهث للحاق بالركب للتأسيس لترتيبات جديدة قادرة على إدارة الطبيعة المتغيرة للمجتمعات[3].

إضافة لما سبق، توجد مجموعة من الدول العربية **كالمغرب والجزائر ومصر**، تبلورت فيها مؤسسات حكم قوية صنعت السياسات العامة بانفرادية وتميزت بقدرتها على ممارسة درجة معتبرة من السيطرة على المجتمع، وتمكنت بالتبعية من إقامة أنظمة أوتوقراطية والحفاظ عليها. بيد أن هذه المؤسسات، وبسبب الكثير من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تعاني – في الوقت الراهن – تراجعًا حادًا في قدرتها على الاضطلاع بالدور ذاته، وتواجه ممانعة شعبية متنامية، خصوصًا مع رغبة النخب القائمة عليها في الإبقاء على الطبيعة الأوتوقراطية من دون تغيير[4].

وقد اختبرت الدولة الوطنية العربية خلال السنوات الثلاثة الماضية أربعة أشكال للأخطار: خطر الأفعال الإرهابية مثلما هو الحال في مصر التي تشهد خطرًا منظمًا ومتواصلاً، أو الحال في تونس والمملكة العربية السعودية والكويت بشكل أقل حدة. وخطر تداعيات المشاكل

---

[1]- تعبير "متداعية" يعني بلوغ الدولة مرحلة الدعة والتمتع واللذة، وهذه الفكرة قديمة تعود إلى عالم الاجتماع العربي عبد الرحمن بن خلدون الذي جعل من فكرة العصبية محور نظريته حول نشوء الدول وسقوطها.

[2]- عبد المنعم سعيد، "نظرة على خطر الدول العربية الفاشلة؟"، **جريدة الشرق الأوسط**، ٢ سبتمبر ٢٠٠٩.

[3]- عادل مجاهد الشرجبي وعبد الإله بلقزيز وآخرون، **أزمة الدولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ص ٩٨-٩٩.

[4]- **المرجع السابق**، ص ٩٩.

الاقتصادية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي مثل الحال في مصر وتونس والأردن والسودان. وخطر الاستقطاب السياسي مثل حالة فلسطين والجزائر والبحرين. وخطر الفجوة بين حداثة التكوينات الاجتماعية وتقليدية العلاقات والمؤسسات السياسية القائمة، وهي الفجوة التي نشأت نتيجة انتشار التعليم والتصنيع والانفتاح على الخارج، مثل الحال في دول الخليج.

ولقد أفضت أزمة الدولة الوطنية العربية إلى اعتبار المنطقة في نظر عدد من المعلقين "مرجل النزاعات المسلحة" في العالم، وإلى احتدام الصراع في المنطقة حول ثلاث صور للدولة هي: صورة الدولة الوطنية الحديثة التي ترتكز على أركان الإقليم والشعب والحكومة والقائمة على المواطنة، وهى التي سادت العالم منذ معاهدة وستفاليا ١٦٤٨. وصورة دولة الخلافة التي ظلت هدفًا أثيرًا لحركات الإسلام السياسي وجوهرها الدولة الإمبراطورية متعددة الأعراق والإثنيات، والتي تمثل وحدة الأمة الإسلامية. وصورة الدولة الطائفية أو المذهبية التي تستند إلى تكوين إثني واحد[1]. ومن الأرجح أن يستمر الصراع بين هذه الصور الثلاثة لسنوات قادمة.

وأدى مجمل هذه التطورات إلى أن بعض الدول العربية أو أجزاء منها أصبحت "غير قابلة للحكم Ungovernable"، مما دفع أحد الباحثين بوصفها بـ "الجيوبولتيك المظلمة الجديدة في الشرق الأوسط"[2].

٣. تنامي ظاهرة الإرهاب:

لم تكن قضية الإرهاب بعيدة تمامًا عن التطورات الداخلية أو التفاعلات الإقليمية للدول العربية. وعلى الرغم من تنامي ظاهرة الإرهاب مع بروز النشاط العالمي لتنظيم القاعدة إثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وعقب الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، إلا أن الإرهاب لم يتقدم ليحتل الموقع المركزي في شبكة التفاعلات العربية على نحو ما برز في الفترة ما بين ٢٠١٣ و٢٠١٥، وبالأخص بعد أحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في مصر، حيث أصبح الإرهاب هو القضية المركزية للدول العربية، على نحو دفع جميس كلبير[3] ليصف عام ٢٠١٣ بأنه "عام الإرهاب"[1]

---

[1]- يدافع عدد من الباحثين الإسرائيليين والغربيين عن هذه الصورة بحماس. انظر عرض ومناقشة لهذا الرأى في: علىّ الدين هلال، سؤال البقاء .. النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٢-٤٨.

[2]- Hoashang Amirahmadi, The dark new geopolitics of the Middle East, **The Cairo Review of Global Affairs**, The American University in Cairo, School of global Affairs and Public Policy, March 30, 2015.

[3]- جيمس كلبير هو رئيس مجلس الاستخبارات الأمريكي والمشرف على التقرير السنوى الذي يحمل عنوان "تقييم التهديدات العالمية للولايات المتحدة" Worldwide Threat Assessment of the US الصادر عن إدارة الاستخبارات الوطنية الأمريكية.

نتيجة لارتفاع معدل الإرهاب في المنطقة خلال هذا العام، ووصف عام ٢٠١٤ بأنه "العا
الأكثر دموية"[٢]، كما وصف عام ٢٠١٥، بأنه عام القرصنة والتجسس، ووصف عام ٢٠١٦ بأن
عام النزوح البشري نتيجة ارتفاع معدلات اللجوء والنزوح في المنطقة[٣]. وبصفة عامة، يع
الإرهاب هو القضية الرئيسية التي تُمثل التهديد الخطير للأمن القومي العربي.

الشكل رقم (١):

قائمة الدول الأكثر والأقل سلامًا وأمنا في العالم

ource: "Global Peace Index 2017", The Institute for Economics and Peace (IEP), ne 2017, available at:

:p://economicsandpeace.org/reports/

ويكشف مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٧، الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، :
تصاعد العمليات الإرهابية على مستوى العالم، والتي أدت إلى ارتفاع معدل الوفيات الناجمة :

"worldwide Threat Assessment of the US", Intelligence Community, US Intelligence mmunity, March 12, 2013.
"worldwide Threat Assessment of the US", Intelligence Community, US Intelligence mmunity, January 29, 2014.
"worldwide Threat Assessment of the US", Intelligence Community, US Intelligence mmunity, February 26, 2015.

الإرهاب من ١١ ألفًا في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٩ ألفًا في عام ٢٠١٥، ووضع التقرير منطقة الشرق الأوسط في صدارة أكثر مناطق العالم اضطرابًا وأقلها سلامًا، بل أنها الأكثر اضطرابًا على المؤشر للسنة الخامسة على التوالي، وتُعد سوريا – على النحو الموضح في الشكل رقم ١ – هي الدولة الأقل سلامًا في العالم، كما يأتي كلٌ من العراق والسودان وليبيا في ذيل القائمة، وعلى الرغم من الهزائم المتلاحقة التي واجهت تنظيم داعش، فإن هذا لم يخلق حالة من الاستقرار في المنطقة، بل على العكس أدى إلى تصاعد العمليات الإرهابية.

وقد عكست أولوية قضية الإرهاب في الخطاب الرسمي العربي الشعور بالخطر على الأمن القومي العربي، وبالضغوط علي العقل السياسي العربي، وبالوجود الوطني الذي يعلو أي اهتمام آخر، وزاد من هذا الشعور إعلان تنظيم داعش في ٢٩ يونيو ٢٠١٤ عن قيام دولة الخلافة الإسلامية، فضلاً عن انهيار بعض المؤسسات الأمنية في عدد من الدول العربية.

فمن يتتبع الخطاب السياسي العربي على مدار الثلاث سنوات الماضية سواء في القمم العربية أو المحافل الدولية، يجد أنه من المتعذر العثور على أي خطاب أو كلمة لبعض الملوك والرؤساء العرب، دون ذكر موضوع الإرهاب والخطر على الدولة الوطنية العربية. وفضلاً عن ذلك ظهرت مؤشرات على الخطاب الوطني – القومي العابر للحدود، وإن لم يكن بنفس الصور القومية التدخلية التي شهدتها فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، فلم يجد الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، حرجًا في توجيه النصيحة لشعوب عربية بأن "تأخذ بالها من بلادها"، على نحو ما حدث مع كل من الكويت[1] وتونس[2]، وهو الأمر الذي لم يجد معه بعض مواطني هذه الدول غضاضة، مؤكدين أنه لا يشير إلى تدخل في الشئون الداخلية لدولهم. كما كان الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز سباقًا في توجيه خطابه للمصريين في مناسبات وطنية متعددة قبل وبعد يونيو ٢٠١٣، حيث وجه نداءه للشعب والجيش في مصر، ولم يعتبر المصريون أيضًا ذلك تدخلاً في شئونهم الداخلية.

وبالنظر إلى كلمات الرؤساء والملوك العرب في القمة العربية بشرم الشيخ ٢٨ – ٢٩ مارس ٢٠١٥، لا توجد كلمة لزعيم عربي لم تتناول قضية الإرهاب كأولوية من بين الأولويات العربية المشتركة، بغض النظر عن الأسباب أو الدوافع أو الأهداف. فبعض رؤساء الدول ربطوا حديثهم عن الإرهاب بأبرز المشكلات التي تعانيها بلادهم، متجهين إلى وصم خصومهم وأعدائهم به، كما أن البعض القليل استمر في تقديم القضية الفلسطينية، وبينما اهتم البعض

١- السيسي للشعب الكويتي: خلوا بالكم من بلدكم، **موقع دوت مصر**، ١٢ يناير ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/vWAYY

٢- السيسي للشعب التونسي: «خلوا بالكم من بلادكم»، **موقع صوت الأمة**، ٢٣ يناير ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/kXFvS

بتبني مواقف وسياسات ضد الإرهاب، ركز آخرون على ضرورة معالجة أسبابه، وبينما أورد البعض أسبابًا اقتصادية وثقافية ركز آخرون على الأسباب الفكرية والسياسية والدينية، وربطه بعض آخر بالطائفية، وهو ما يكشف عن خلافات في التعاطي العربي مع هذا الملف، وأنه على الرغم من الاتفاق العريض حول العنوان الأبرز لخطورة الإرهاب، فإن هناك اختلافات كثيرة في التفاصيل، ولقد أخفى كل ذلك تباينات هائلة في تعاطي الدول العربية مع هذه القضية.

وبشكل عام، كان الإرهاب هو القضية الرئيسية للدول العربية خصوصًا تلك التي دخلت معه في معارك داخلية حاسمة. وفي عدد من الكلمات في قمة شرم الشيخ جرى ربط مختلف القضايا بالإرهاب، وذلك على نحو ما حدث بالنسبة لقضايا العراق وليبيا وفلسطين وسوريا واليمن.

فأكد الرئيس السيسي على أن الأمة لم يسبق أن استشعرت تحديًا لوجودها وتهديدًا لهويتها كالذي تواجهه اليوم، وركز على ربط الإرهاب بقضايا بطالة الشباب والأمية والفقر، ودعا إلى تجديد الخطاب الديني وتعزيز دور رجال الفكر والثقافة والإعلام والتعليم، وطرح مقترح تشكيل القوة العربية المشتركة لمواجهته على الجانب العسكري[1]. وكانت قضية الإرهاب هي أول ما ورد بكلمة الأردن التي دعت إلى استراتيجية عربية شاملة تعالج خطر تمدد الإرهاب والعنف الطائفي والسياسي، ودعت إلى تبني منهج شمولي لدحر ما أسمته بـ"خوارج" العصر وهزيمتهم، وتوحيد الصفوف لقيادة تحالف عربي – إسلامي لمواجهة الإرهاب[2]. أما الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي، فقد أشار إلى استهداف الإرهاب لمتحف باردو الأثري في بلاده، مؤكدًا أن مشروع الجماعات الإرهابية واحد، وهو تقويض سلطة الدولة ونشر الفوضى، ودعا إلى اعتماد مقاربة شاملة واستراتيجية استباقية تعالج أسباب الظاهرة[3].

وأكد العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبدالعزيز، أن الواقع المؤلم الذي تعيشه البلدان العربية هو "نتيجة حتمية للتحالف بين الإرهاب والطائفية" مشيرًا إلى "الميليشيات الحوثية المدعومة من قوى خارجية هدفها بسط سيطرتها على اليمن وجعلها قاعدة لنفوذها في المنطقة"[4]. أما أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر، فقد اعتبر أن الإرهاب هو "أبرز التحديات التي

1- نشر نص كلمة الرئيس السيسي في مؤتمر القمة العربية بشرم الشيخ، **الأهرام**، ٢٨ مارس ٢٠١٥.

2- نص كلمة الملك التي ألقاها النسور نيابة عنه في القمة العربية، **موقع السبيل**، ٢٩ مارس ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/uQIeH

3- النص الكامل لكلمة الرئيس التونسي في القمة العربية، **المصري اليوم**، ٢٨ مارس ٢٠١٥.

4- الملك سلمان: الواقع المؤلم الذي تعيشه بلدان عربية هو نتيجة للتحالف بين الإرهاب والطائفية الذي تقوده قوى إقليمية، **موقع جريدة الحياة**، ٢٨ مارس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/MM4Uo

نواجهها" ودعا لمكافحته عبر "جهود شاملة وبفكر استراتيجي"[1]. وتحدث ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، عن ضرورة محاربة التطرف الفكري والتشدد المذهبي وانتشار الإرهاب متعدد الأشكال والمظاهر والشعارات في المنطقة[2]. وأكدت كلمة سلطنة عمان على ضرورة مكافحة الإرهاب بكل صوره وأشكاله، ودعت إلى استئصال منابعه ومعالجة أسبابه.

وذكّر الخطاب الجزائري باكتواء الجزائر بنار الإرهاب لعشر سنين، وأشار إلى المقاربة الجزائرية الخاصة في القضاء عليه، والتي لم تقتصر على البعد الأمني، وإنما تعدته إلى تفعيل الحوار والمصالحة الوطنية. أما الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، فقد أشار إلى استمرار المحاولات اليائسة التي تهدف إلى ضرب المؤسسات العامة والخاصة، وتحدث عن الهجوم الذي وقع في بلاده في ٢٧ مارس ٢٠١٥، والذي استهدف مواطنين أبرياء[3]. وأشارت كلمة لبنان إلى تسلل ما أسمته بـ "الإرهاب الأسود"، إلى منطقتنا من ثقوب الجهل والوعي الزائف بالدين، ومن عسف السياسات المولدة للضغائن، ومن غرف التآمر ومعامل توليد الفتن، ودعت إلى إقامة سد دفاعي وأمني وسياسي وفكري في مواجهة هذه الحالة الشاذة[4]. ودعا الرئيس السوداني، عمر البشير، إلى مقاربة مع الإرهاب تقوم على أساس المعالجة الفكرية الثقافية والفقهية، ولا تستبعد الأدوات السياسية والأمنية[5]. أما كلمة الرئيس العراقي، فؤاد معصوم، فقد سلطت الضوء على تجاوزات الإرهابيين على جميع الفئات من العراقيين، ودعت إلى هزيمة الإرهاب عبر تجفيف منابع تمويله، ومواجهته بخطة شاملة وفاعلة[6]. بينما أشار الرئيس الموريتاني إلى تجربة بلاده في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال الوعي العميق بالترابط العضوي بين الأمن والتنمية.

وعلى خلاف ما سبق، وضعت كلمة أمير قطر، تميم بن حمد، التحدي الخاص بالقضية الفلسطينية على رأس التحديات التي تواجهها الأمة العربية، وإلى حد كبير أعطت للمسألة السورية مساحة موازية، وفي تناوله لظاهرة الإرهاب اكتفى بالتشديد على ضرورة معالجة الأسباب

---

[1] – نشر نص كلمة أمير دولة الكويت في القمة العربية، **موقع فيتو**، ٢٨ مارس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: http://www.vetogate.com/1554579

[2] – نشر كلمة ملك البحرين أمام القمة العربية في دورتها الـ٢٦، **الشروق**، ٢٨ مارس ٢٠١٥.

[3] – نص كلمة الرئيس الصومالي في القمة العربية الـ٢٦ بشرم الشيخ، **اليوم السابع**، ٢٨ مارس ٢٠١٥.

[4] – كلمة وزير الخارجية لبنان جبران باسيل في القمة العربية – شرم الشيخ، ٢٨ مارس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=mftkezf-xL4

[5] – نص كلمة السيد رئيس الجمهورية أمام القمة العربية بشرم الشيخ، **موقع البشير**، ٢٨ مارس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/YsVH3

[6] – نص كلمة الرئيس العراقي بالقمة العربية الـ٢٦، **موقع جريدة الفجر**، ٢٨ مارس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: http://www.elfagr.org/1692412

ومواجهة العوامل التي أدت إلى بروزه "كيأس الخاسرين من عمليات التحديث دون تنمية واليأس من إمكانية التغيير السلمي مع سد الدولة الأمنية احتمالات الإصلاح وسياسة الإقصاء الطائفي والتهميش الاجتماعي وغيرها"[1]. وعلى الرغم من تخصيص الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبومازن جل كلمته لقضية بلاده، فقد حرص على الربط بين حل القضية الفلسطينية، وسحب الذرائع من تيارات الإرهاب التي تتخذ من الدين ومن القضية الفلسطينية العادلة ذريعة لممارساتها الإرهابية الدموية[2]. واعتبرت كلمة ليبيا أن الإرهاب أفسد ثورات الربيع العربي وحولها إلى حروب أهلية، ودعت إلى توحيد الجهود لمواجهة "سرطان الإرهاب"، وأشارت إلى طعنات من الخلف من جانب بعض ممن "اختاروا أن يقدموا دعمهم للميليشيات المتحالفة مع تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي"[3].

وبتحليل كلمات الملوك والرؤساء العرب في الدورة ٧٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٥، كنموذج على الأولويات والشواغل العربية، فإنها تؤكد أيضًا هذه التحولات في الاهتمامات العربية. فيكشف تحليل المضمون لهذه الكلمات، عن صورة نموذجية لتبدل أولويات الدول العربية واحتلال الإرهاب موقع القضية الرئيسية للنظام العربي، ليصبح هو الشغل الشاغل للقادة أمام أهم منبر أممي. ففي خطابه بالجمعية العامة، تحدث الرئيس السيسي عن المتطرفين الذين يمثلون قلة قليلة ويريدون فرض أنفسهم على مليار ونصف المليار مسلم، وأكد على أن مصر تقف في خط الدفاع الأول وفي قلب المواجهة مع الإرهاب، وعلى أنه لا بديل عن التضامن بين البشر جميعًا لدحر الإرهاب في كل مكان. وربط قضايا سوريا وليبيا واللاجئين بالإرهاب، مؤكدًا على أن تسوية القضية الفلسطينية سوف تقضي على إحدى أخطر الذرائع التي يتم الاستناد إليها لتبرير الإرهاب والتطرف[4]. أما ملك الأردن عبدالله الثاني، فقد كرر ما جاء بكلمة بلاده في قمة شرم الشيخ؛ فأكد على أن مستقبل العالم يتعرض لتهديد خطير من "الخوارج" الخارجين عن الإسلام وقيمه الإنسانية النبيلة، معتبرًا أن ما يشهده العالم هو بمثابة حرب عالمية ثالثة، وهي حرب تجمع كل المعتدلين من جميع الأديان والمعتقدات، ضد كل المتطرفين من جميع الأديان والمعتقدات. وبينما خصص الملك أغلب خطابه لقضية الإرهاب، فلم يأت على ذكر القضية الفلسطينية إلا في فقرة صغيرة عن القدس، جاءت أيضًا في سياق

---

[1]- نص كلمة أمير قطر أمام القمة العربية بشرم الشيخ، اليوم السابع، ٢٨ مارس ٢٠١٥.

[2]- نص كلمة الرئيس الفلسطيني بالقمة العربية.. أبو مازن: إسرائيل تبعد عن السلام، اليوم السابع، ٢٨ مارس ٢٠١٥.

[3]- بث مباشر لفعاليات القمة العربية بشرم الشيخ، موقع دوت مصر، ٢٨ مارس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/rQhME

[4]- ننشر نص كلمة السيسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، الأهرام، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٥.

حديثه عن مكافحة الإرهاب[1]. وكان تركيز كلمة الإمارات على الإرهاب وتنظيماته في كل من مصر واليمن وليبيا وسوريا والعراق. وأكدت على التزام الدولة بالتصدي له من خلال التحالف الدولي لمكافحة داعش والتنسيق مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وإنشاء مؤسسات دولية لمكافحة التطرف الفكري مثل مركز هداية، ومجلس حكماء المسلمين ومنتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة. وحتى في ختام الكلمة – التي أشارت إلى القضية الفلسطينية – لم تنس ربطها بالإرهاب، بالقول أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يتيح المجال للجماعات المتطرفة في بث أفكارها بين الشباب المحبطين وجرهم لتنفيذ أهدافها الدنيئة[2].

وركز خطاب المغرب على التنمية الدولية والبيئة، وإفريقيا، وقضية الصحراء، والعدالة الدولية، والعلاقة بين الشمال والجنوب، والصحراء المغربية، والهجرة وحقوق الإنسان، والتغيرات المناخية والتنمية المستدامة، ومحاربة الإرهاب، ولم يتناول فلسطين. وخصص أغلب الخطاب للحديث عن هموم أفريقيا. بينما ركزت كلمة الجزائر على إبراز مساعيها للتسوية السلمية في مالي وليبيا، وجهودها في حل النزاعات في القارة الأفريقية، وتحدثت عن أوضاع شعب الصحراء والصراع بين المغرب وجبهة البوليساريو، ودعت إلى مكافحة الإرهاب الدولي ومعالجة أسبابه وتداعياته وتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية. بينما أكد الرئيس الموريتاني أنه "لم تعد الحلول الوطنية قادرة على مواجهة الأخطار الأمنية المعقدة بطبيعتها والعابرة للحدود في بنيتها وأهدافها" ودعا إلى وضع تصور للأمن والتنمية يرتكز إلى تلازمهما العضوي. بينما خصصت ليبيا كلمتها للحديث عن الإرهاب، وتناولت دور المقاتلين الأجانب وجماعات داعش والقاعدة وأنصار الشريعة ودور الدعم الخارجي في استمرار الإرهاب، وأكدت أنه لو تمكن الإرهاب من السيطرة على ليبيا فإنه سوف يستخدمها كقاعدة لعملياته في شمال أفريقيا وأوروبا[3].

وإن كان من الجدير بالملاحظة أن هناك بعض الدول العربية التي لم تركز على قضية الإرهاب بنفس الدرجة، وعلى سبيل المثال، فإن كلمة المملكة العربية السعودية تناولت كل قضايا فلسطين وسوريا واليمن وإيران، ولم تشر إلى الإرهاب إلا في فقرة – قبل ختامية – مقتضبة، وحتى عندما تناولت الإرهاب في هذه الفقرة فإنها تناولته في سياق قضايا أخرى. ويكشف التحليل

---

[1]– النص الكامل لخطاب الملك عبد الله الثاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، **موقع رؤيا**، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: http://royanews.tv/news/59253/%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8

[2]– عبدالله بن زايد: الإمارات تقف بحزم مع السعودية ضد أيّ تدخل إيراني بالمنطقة، **موقع الإمارات اليوم**، ٤ أكتوبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
http://www.emaratalyoum.com/politics/news/2015-10-04-1.826887

[3]– كلمات الزعماء العرب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، **موقع روسيا اليوم**، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/iht8a

الكمي للفارق بين كلمة السعودية بالجمعية العامة عام ٢٠١٤ وكلمتها عام ٢٠١٥ عن الكثير من التحولات في الأولويات؛ فبينما احتلت قضية الإرهاب قلب خطاب المملكة في ٢٠١٤، فقد تُركت إلى الفقرة قبل الأخيرة في خطاب ٢٠١٥، وبينما جاء خطاب ٢٠١٤ مفصلاً في تحديد مواقف المملكة مما أسماه بـ"جيوش الإرهاب"، بدا تناوله له في قسم منزوٍ في آخر خطاب ٢٠١٥، وبينما خُصص لقضية الإرهاب ٤٧٣ كلمة من مجمل الخطاب في ٢٠١٤ من بين ٢٧٨٩ كلمة، فإنه لم يخصص لها سوى ١٠٠ كلمة من بين ١٠٣٩ كلمة في خطاب ٢٠١٥، وهو ما يشير إلى تباين الأولويات بين السنتين[١].

وإلى حد كبير، برزت علاقة ديناميكية بين الإرهاب والصراع العربي- الإسرائيلي في الخطاب السياسي العربي؛ فكلما تردد موقف هذه الدولة العربية أو تلك من الجماعات الجهادية المسلحة، كانت تتحصن بقضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وهو ما يتضح من مساحة هذه القضية في كلمة قطر، وهو ما يعني عدم قدرتها على تبني موقف محدد من جماعات الإسلام السياسي، فلقد خصص أمير قطر ٣٤٧ كلمة من إجمالي ١٨١١ كلمة في خطابه للقضية الفلسطينية، مقارنة بـ ٣٣١ كلمة لسورية، و٢٢٨ كلمة لإيران، و٢٥٢ كلمة للإرهاب، وعلى الرغم من تخصيص هذا الكم من الكلمات للإرهاب إلا أن أغلبها اتجه إلى تسليط الضوء على الأسباب الكامنة وراءه؛ حيث أشارت إلى بؤر التوتر والصراع التي أسهمت في نشوء المنظمات الإرهابية، وتقاعس المجتمع الدولي عن التصدي لهذه البؤر، وظروف اليأس وانسداد الأفق والاستبداد والقمع والإذلال، والتعذيب في السجون، وفقدان الأمل من العمل السياسي السلمي[٢].

وبعد دراسة مصادر التهديد الداخلية للأمن القومي العربي، والتي كان من بين أسبابها؛ العجز التنموي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وغياب العدالة الاجتماعية، وضعف المؤسسات والعجز الديمقراطي، وتسييس التعددية الاجتماعية، وما صاحب ذلك من تداعيات تمثَّلت في محاولات الانفصال عن الدولة الوطنية وعدم الاستقرار السياسي، وبروز ظاهرة الدول العربية الفاشلة، وتنامي ظاهر الإرهاب. سيتناول الفصل الثالث مصادر التهديد الإقليمية والدولية للأمن القومي العربي.

١- عادل الجبير أمام الدورة الـ (٧٠) للأمم المتحدة: المملكة تؤكد أن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين يتطلب تحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب، موقع جريدة البلاد، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/KLY7M

٢- كلمة أمير دولة قطر في أعمال الدورة ال ٧٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=KmRI-AvQzZQ

الفصل الثالث:

التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي:

تدخل الأطراف الإقليمية والدولية

يناقش هذا الفصل التهديدات الخارجية – الإقليمية والدولية – التي تواجه الأمن القومي العربي، من خلال دراسة تأثير دول الجوار الإقليمي على أمن الدول العربية، والتي تتمثل في التهديد الإسرائيلي، وكذا الأدوار الإيرانية والتركية والإثيوبية المتعمقة في دول المنطقة[1]. فضلاً عن دراسة ظاهرة الاختراق الدولي للمنطقة، لاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.

أولاً: تهديد القوى الإقليمية

يكاد يجمع دارسوا النظام الإقليمي العربي على أن إسرائيل وتركيا وإيران، ويضاف إليهم إثيوبيا[2] من القوى الإقليمية أو دول الجوار الأكثر تأثيرًا على النظام الإقليمي العربي أو الأمن القومي العربي أو السياسات العربية. وفي المقابل تعتبر أي من القوى الإقليمية المشار إليها وجود دولة عربية قوية تهديد لأمنها القومي، ومعرقلاً لتحقيق أهدافها في المنطقة، وعقبة أمام مصالحها القومية والهيمنة[3].

1- استخدم الباحث تعبير "الدور" مع إيران وتركيا وإثيوبيا، نظرًا لتباين علاقات القوى الإقليمية المشار إليها مع الدول العربية، وهو ما سيتضح تفصيلاً في عناصر الدراسة، بينما تم استخدام تعبير "التهديد" مع إسرائيل، لأنها على مستوى الخطاب الرسمي العربي – بيانات جامعة الدول العربية – وعلى المستوى الشعبي تمثل العدو والتهديد الرئيسي للعرب.

2- من الكتب الحديثة باللغة العربية التي أضافت إثيوبيا باعتبارها من القوى الإقليمية المؤثرة على السياسات العربية، انظر: علي الدين هلال (محرر)، **حال الأمة العربية ٢٠١٣ -٢٠١٤: مراجعات ما بعد التغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤). ونفس المحرر، **حال الأمة العربية ٢٠١٤ - ٢٠١٥: الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥). ونفس محرر، **حال الأمة العربية ٢٠١٥-٢٠١٦: العرب وعصر جديد من المخاطر**، مرجع سبق ذكره.

ومن الدراسات الحديثة باللغة الإنجليزية انظر:

Berouk Mesfin, "Ethiopia's Role and Foreign Policy in the Horn of Africa", **International Journal of Ethiopian Studies**, Vol. 6, No. 1/2(2012), PP. 87-113

3- صفى الدين خربوش، **التطور السياسي في مصر: محاولات هدم الدولة المصرية** (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٤)، ص ٥٩.

وفي هذا السياق، سيتم التركز على دراسة التهديد الإسرائيلي للأمن القو
الأدوار الإيرانية والتركية والإثيوبية المتعمقة في دول المنطقة، وذلك بالاستناد إل
جامعة الدول العربية والبيانات الصادرة عن مؤتمرات القمم العربية بالنسبة لإسر
سلوك وتصرفات إيران وتركيا وإثيوبيا تجاه الدول العربية.

١. التهديد الإسرائيلي:

على الرغم من أن الموقف الإسرائيلي تجاه الانتفاضات التي شهدتها نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ لم يكن واضحًا، واكتفت بمتابعة ما موقف تجاه حركة وسياسة الشارع العربي، إلا أن إسرائيل كانت المستفيد الأكبر الخطر الحقيقي على الأمن القومي العربي. ومن يتتبع قرارات القمم العربية منذ قبل إنشاء دولة إسرائيل بنحو عامين، يجد أن "الصهيونية" هي الخطر الرئيس وأمنها[٢]، فأشارت قرارات القمة العربية الأولى في أنشاص عام ١٩٤٦ إلى أن ليست على فلسطين وحدها بل على البلاد العربية جميعها[٣]، كما أجمعت الأم القاهرة عام ١٩٦٤ على أن إقامة إسرائيل هي الخطر الأساسي الذي يجب موا

وظل التوجه نحو تأكيد خطر الصهيونية والدولة الإسرائيلية في قرار ففي قمة بغداد عام ١٩٧٨ التي انعقدت بعد أقل من شهرين على توقيع اتفاقيتي مصر وإسرائيل، أكدت قراراتها على أن الصهيونية وكيانها في الأرض اله عسكريًا وسياسيًا وحضاريًا على الأمة العربية كلها، وعلى مصالحها القومية حضارتها ومصيرها[٥]. كما أكدت قمة تونس عام ١٩٧٩ على ما تم الإشارة والألفاظ التي أكدت عليها قمة بغداد السابقة عليها[٦].

وعلى الرغم من غياب الإشارة المباشرة إلى الصهيونية وإسرائيل كمص الأمن القومي العربي في قمة فاس عام ١٩٨٢ وما بعدها نتيجة الانشغال

١- هدى عبد الرؤوف عبد الرحمن، الموقف الإسرائيلي من مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠١٢، ص ص ٣٠-٣٧.

٢- أحمد يوسف أحمد، "الأمن القومي العربي دروس الخبرة الماضية ومعضلات الوضع الراهن"، لجنة الشئون السياسية والخارجية والأمن القومي بالبرلمان العربي، يونيو ٢٠٠٧.

٣- قرارات قمة أنشاص (١٩٤٦/٥/٢٩-٢٨)، في أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق، ص ٢٠.

٤- قرارات قمة القاهرة (١٩٦٤/١/١٧-١٣)، في أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق، ص٢٠.

٥- قرارات قمة بغداد (١٩٧٨/١١/٥-٢)، في أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق، ص٢٠.

٦- قرارات قمة تونس (١٩٧٩/١١/٢٢-٢٠)، في أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق، ص٢١.

إسرائيل أو بتصاعد الخطر الإيراني على المنطقة العربية، إلا أن قمة عمان عام ١٩٨٧ أكدت في قراراتها على الخطر الصهيوني، وأنه يهدد مصير الدول العربية كلها[١]، كما أشارت قمة الجزائر عام ١٩٨٨ عن الأخطار التي يتعرض لها وجود الأمة العربية في ضوء الصراع العربي – الإسرائيلي[٢]. وقد خصصت قمة بغداد عام ١٩٩٠ هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل باعتبارها خطر كبير على الأمة العربية، وباعتبارها تهديدًا خطيرًا للأمن القومي العربي[٣]، بينما غابت الإشارة في قمتي القاهرة عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠، وقمة عمان عام ٢٠٠١، عن مصادر تهديد الأمن القومي العربي. وأعادت قمة بيروت عام ٢٠٠٢ الحديث عن التهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي[٤]، وكانت قمة بيروت هي آخر قمة عربية تشير إلى مصادر تهديد الأمن القومي العربي في مرحلة ما قبل التغيير التي شهدها الوطن العربي خلال العام ٢٠١١، حيث تعددت مصادر تهديد الأمن القومي على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وتجدر الإشارة إلى أنه بتحليل مضمون قرارات القمم العربية وبياناتها نجد أن هناك علاقة ارتباطية بين غياب الحديث عن إسرائيل كمصدر لتهديد الأمن القومي العربي وبين تنامي الاتجاه إلى التسوية السلمية لصراعها مع العرب، وهو الصراع الذي أعيد تكييفه على نحو مطرد منذ العقد الأخير من القرن الماضي باعتباره نزاعًا قابلاً للتسوية السلمية وليس صراع مصير ووجود كما كان يقال.

وفي الحقيقة تعد إسرائيل هي الخطر الحقيقي للأمن القومي العربي، فتشير الدراسات إلى أن إسرائيل تهدف وفق استراتيجيتها الكبرى إلى أن تكون قوة إقليمية عظمي مهيمنة، في منطقة الشرق الأوسط، وإلى ضمان بقائها داخل حدود آمنة معترف بها دوليًا، وأن ذلك لن يتحقق إلا من خلال خطة كبرى يتم تنفيذها على المدى الطويل عبر ثلاث مخططات فرعية[٥]:

أولها، مخطط "بلقنة المنطقة" ويتم تنفيذ ذلك عبر تكريس حالة التجزئة في الوطن العربي وتعميقها نحو مزيد من تفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية

١- قرارات قمة عمان وبيانها الختامي (٨-١١/١١/١٩٨٧)، في أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق، ص ٢١.

٢- قرارات قمة الجزائر وبيانها الختامي (٧-٩/٦/١٩٨٨)، في أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق، ص ٢١.

٣- "التحديات السياسية والأمنية والضرورات العملية كانت وراء ظهور مؤتمرات القمة العربية"، موقع جريدة الجزيرة، ٢٢ مارس ٢٠٠١، متاح على الرابط التالي: http://www.al-jazirah.com/2001/20010327/zt3.htm

٤- جريدة الاتحاد، ٢٩ مارس ٢٠٠٢، العدد ٩٧٦٣.

٥- حسام سويلم، "الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها"، موقع الجزيرة نت، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/YkHmD

وللمزيد حول الاستراتيجية الاسرائيلية انظر: إبراهيم البحراوي، استراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨ دراسة تحليلية (مصر: مركز الدراسات الإسرائيلية بجامعة الزقازيق، ٢٠١٢).

وطائفية ومذهبية، وذلك باستغلال مشاكل الأقليات، والتي تدعو إلى الانفصال والاستقلال أو الالتحاق بدول أخرى غير عربية في الدائرة الإقليمية تشكل القومية "الأم" بالنسبة لبعض الأقليات، وعجز بعض الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل، هذا بالإضافة إلى استغلال إسرائيل للخلافات العرقية والمذهبية والطائفية وتغذيتها بإثارة النعرات الانفصالية التي تؤدي إلى حروب أهلية.

وثانيها، العمل على إقحام الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي في صراعات جانبية مع دول أخرى غير عربية في دائرة الجوار الجغرافي، وذلك بهدف جذب هذه الدول العربية ومن ورائها دول القلب العربي، خاصة مصر، إلى صراعات جانبية بعيدًا عن الصراع الرئيسي بين العرب وإسرائيل، وبما يخفف الضغط على الأخيرة، وظهرت حقيقة هذا المخطط في حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران، وفي النزاع القائم بين سوريا وتركيا الذي تؤججه اتفاقيات التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، وفي دعم إسرائيل لتركيا في عملياتها العسكرية شمال العراق[1]، وكذلك دورها في النزاعات القائمة بين السودان وإثيوبيا، وبين اليمن وإريتريا لفرض سيطرتها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وبين موريتانيا والسنغال في غرب أفريقيا[2]، وتحقق ذلك بشكل واضح في مرحلة ما بعد الانتفاضات التي شهدتها بعض دول المنطقة.

وثالثها، اتباع سياسات تكثيف الاستيطان، بهدف تكريس الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وجنوب غزة والجولان، واستكمال تهويد الأراضي في هذه المناطق، بما يخلق أمرًا واقعًا يصعب تغييره في المستقبل، أو حتى التفاوض بشأنه، لاسيما وأن المستوطنات تشكل أرضًا خصبة لاستيعاب مزيدًا من المهاجرين اليهود، كما أنها تخفف من وطأة المشكلة الديموغرافية التي تعاني منها الدولة المحتلة.

وتمتد الأطماع الإسرائيلية في المنطقة إلى المياه العربية، حيث تمثل جزء من مخططاتها لبناء دولتها من النيل إلى الفُرات، وتعد هذه الأطماع شكل آخر من أشكال الصراع العربي الإسرائيلي، فالمخطّطات التي وضعها الاستعمار الغربي للمنطقة العربية يتم تنفيذُها حاليًا

---

[1] إيمان عبد المنعم زهران، المحدد المائى كآلية للصراع فى المشرق العربى (القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥)، ص ص ١٢-١٦، ٢١٢-٢٢٥.

[2] حسين حموده مصطفى، إسرائيل في أفريقيا (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٦)، ص ص ٣٢-٤٦.

من قِبَل إسرائيل خطوة خطوة؛ لتجزئة المنطقة العربية، وبلقنتها، والاستيلاء على كل مصادر المياه العربية، في كل من سوريان والأردن، وجنوب لبنان[1].

وتعود الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل إلى بدايات القرن العشرين، ومع إحساسها بأن المياه ستكون مصدرًا للتوتُّر والنزاع، عملت على إقامة تنسيق وتعاون مع الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا المائية. وتنظر إسرائيل إلى نهر النيل باعتباره المصدر المائي الذي يُمكنه حل أزمة المياه مستقبلاً في إسرائيل، وهذا ما يشجعها على توطيد علاقاتها مع الدول التي تستفيد بشكل أساسي من نهر النيل، ولاسيما إثيوبيا، ففي منتصف السبعينيات ظهرت مقالات في الصحافة الإسرائيلية تدعو إلى ضرورة شراء مياه النيل وتحويلها إلى النقب[2].

ولم تقف الأطماع المائية الإسرائيلية عند مياه النيل، بل اتجهت إلى دول الفرات، والتغلغل داخلها، ومحاولة إشعال فتن الحروب؛ لمنع الدول العربية، لا سيما سوريا والعراق، من الاستفادة من مياه الفرات، وبدأ التغلغل اليهودي في تركيا منذ فرار اليهود الإسبان هربًا من الاضطهاد في الغرب، حتى أصبحوا جزءًا من المجتمع التركي، بالإضافة إلى توظيف إسرائيل لقضية الأكراد كورقة ضغط على كل من سوريا وتركيا؛ للحصول على مياه الفرات؛ بحيث يناضل الأكراد ليقيموا دولتهم على نهري دجلة والفرات[3].

كما أن لإسرائيل أطماع في مصادر المياه العربية الأخرى، فبدأت التفكر في توفير الموارد المائية اللازمة من مياه نهر "الليطاني" بالجنوب اللبناني، وكذلك مياه نهر الأردن، وقامت إسرائيل بمشروعات للاستحواذ على مياه هذا النهر، منها على سبيل المثال خطتها الزراعية المائية لإقامة المستوطنات الزراعية، وإنتاج الغذاء، وإقامة مشروعات مائية كبرى عبر نقل مياه الأردن إلى صحراء النقب، بواسطة أنبوب يسمى "خط المياه القطري". وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء التوقيع على اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل في وادي عربة في أكتوبر ١٩٩٤، تم الاتفاق على مبدأ التوزيع العادل للمياه بين الطرفين من مياه نهر اليرموك في فترة الصيف من ١٥ مايو إلى ١٥ أكتوبر من كل عام، على أن تحصل إسرائيل على ١٣ مليون متر مكعب، ويحصل الأردن على باقي التدفق، كما تم التفاهم على حصول إسرائيل على كميات إضافية مقدارها ٣٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك شتاءً[4].

---

[1]- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠١) ص ١٥١.

[2]- حسن بكر، "المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل١٩٩١، ص ١٤٠.

[3]- الأرقم الزعبي، الغزو اليهودي للمياه العربية (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص ١١٢.

[4]- رمزي سلامة، مرجع سابق، ص ١٥٦. وإيمان عبد المنعم زهران، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢١-١٣٠.

وبدون التعمق في الأطماع الإسرائيلية في المنطقة العربية، نجد أن عام ٢٠١١ الذي شهد انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، كان كاشفًا عن حجم ونتائج التهديد الإسرائيلي للأمن القومي العربي، حيث بدأت الاتصالات بين قيادات الانفصال في جونب السودان وإسرائيل في عام ١٩٦٣، ومنذ ذلك العام وحتى عام ١٩٧٢، اجتمع كثير من القادة والناشطين الجنوبيين بالمسئولين الإسرائيليين في السفارات الإسرائيلية في أوغندا وإثيوبيا وتشاد والكونغو وكينيا، وتعززت هذه الاتصالات والعلاقات وتعمقت خلال حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل[١].

وتشير صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، في حوار لها في ٣٠ يناير عام ٢٠١١، مع "جوزيف لاجو" قائد حركة "أنيانيا" التي قادت حركة التمرد في جنوب السودان، إلى الدعم الإسرائيلي للحركة، حيث التقى "لاجو" في بداية عام ١٩٦٩ بسفير إسرائيل في كمبالا وسلمه رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية – آنذاك – ليفي أشكول، وشدد فيها "لاجو" على المصالح المشتركة بين إسرائيل وحركة التمرد وفي مقدمتها "الحرب ضد العرب"، وطلب في رسالته مساعدة عسكرية من إسرائيل إلى حركة "أنيانيا"، وأشار إلى أنه إذا امدت إسرائيل الحركة بالسلاح، فإنها ستشن الحرب ضد الجيش السوداني، وستعمل على مشاغلته وإزعاجه[٢].

ولكن رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول توفي في فبراير ١٩٦٩ قبل أن يستلم رسالة "لاجو"، وحلت محله جولد مائير التي قامت بدورها بدعوة "لاجو" إلى زيارة إسرائيل، ولبّى "لاجو" الدعوة، وزار إسرائيل، وخلال الزيارة اجتمع مع جولد مائير وعدد من المسئولين الإسرائيليين، وزار عدد من المواقع العسكرية، واتفق على صفقة تقوم إسرائيل بموجبها بتزويد حركة "أنيانيا" بالأسلحة وبتدريب مقاتلي الحركة عسكريًا في إسرائيل، وكان أبز المتدربين جون جرانج الذي أصبح لاحقًا قائدًا للجبهة الشعبية لتحرير السودان، وبعد هذه الزيارة بفترة وجيزة، شرعت إسرائيل في تزويد الحركة بأنواع مختلفة من الأسلحة على متن طائرات إسرائيلية التي قامت بنقلها إلى مدينة جوبا في جنوب السودان. وذكر "لاجو" أن السلاح الذي حصلت عليها الحركة من إسرائيل غيّر من موازين القوى، وعزز من مكانة الحركة، وبات يحسب حسابها في الصراع[٣].

ويؤكد على ما سبق، أنه بعد أربع سنوات على انفصال جنوب السودان سمحت الرقابة العسكرية الإسرائيلية بنشر كتاب يحمل عنوان "مهمة الموساد في جنوب السودان"، يكشف عن

١- محمود محارب، "التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان"، سلسلة أوراق ودراسات بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو ٢٠١١، ص ١٣.

٢- نقلاً عن: المرجع السابق، ص ١٤.

٣- المرجع السابق، ص ١٥.

دور الموساد في دعم المتمردين في جنوب السودان، فضلاً عن العمليات الخاصة للموساد، في عملية تقسيم السودان، وبناء القوة العسكرية والاقتصادية للانفصاليين الجنوبيين منذ ستينيات القرن الماضي وحتى انفصال جنوب السودان رسميًا في ٢٠١١، والذي يعد حسب الكتاب "إنجازاً إسرائيليًا ونجاحًا خاصًا للموساد". إلى جانب ذلك، أعترف "لاجو" الذي أصبح مستشارًا للرئيس سلفاكير للمهمات الخاصة، في كتابه "حركة تحرير جنوب السودان"، بالدعم الذي قدمته إسرائيل للحركة، أثناء قتالها ضد حكومة الخرطوم[١].

وجاءت الانتفاضات التي شهدتها الدول العربية في أواخر العام ٢٠١٠ وبدايات العام ٢٠١١، وما ترتب عليها من حالة الفوضى في كثير من البلدان المجاورة لإسرائيل، لتمثل فرصة للدولة الصهيونية، حيث استغلت حالة السيولة لتبرير عدم إحراز تقدم في القضية الفلسطينية وتملصت من النقد الموجه لسلوكياتها بالأراضي المحتلة، فالصراعات العنيفة في سوريا والعراق وليبيا واليمن جمعت أجندات السياسات الأجنبية لقادة العالم، في مقابل تراجع القضية الفلسطينية عما كانت عليه من قبل. وفي خلفية المشهد المضطرب، يروج القادة الإسرائيليون لفكرة أن حالة الاضطراب الإقليمية الراهنة تثبت أن غياب الحلول في مواجهة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لم يعد السبب الرئيس وراء عدم استقرار المنطقة ونكبتها[٢].

وقد شهدت المرحلة التالية للانتفاضات العربية تطورا في علاقات إسرائيل مع عدد من الدول العربية، على الرغم من أن تلك العلاقات كانت تتم في أطر ضيقة، إلا أن السياق الإقليمي الراهن أتاح لتلك العلاقات أن تطفو على سطح المشهد وتتوسع أيضًا، لا سيما أن ثمة التقاء بالمصالح المتعلقة باحتواء الهيمنة الإيرانية والطائفية الشيعية ودحرها، وهو الأمر الذي حفّز توسع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية المناهضة لإيران، وتداخلت تلك الأمور مع حالة الإحباط من الاتفاق النووي مع طهران ورفضه. ويدعم ذلك ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن ثمة اعتراف جديد بين عدد من الدول الرئيسية بالشرق الأوسط، هو أن إسرائيل ليست عدوهم اللدود، على أقل تقدير، لكنها حليف محتمل أمام تلك التحديات المشتركة[٣]. فتقدير إسرائيل هو أن الدول العربية السنية مرجحة للتعاون معهم لمواجهة ما يسمى بالخطر الإيراني الذي تنظر إليه هذه الدول كعدو.

---

[١]- "إسرائيل وجنوب السودان سنوات من التعاون"، موقع الجزيرة نت، ٣ نوفمبر ٢٠١١، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/Hgorg

[٢]- صالح النعامي، "تفقات الأمن الإسرائيلي في ظل الثورات العربية"، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو ٢٠١١، ص ص ١١-١٢.

[٣]- Zeynep Coksun, "Palestinian Issue and Israel in the Post Arab Uprisings Regional (Dis)Order", **Al Sharq Forum**, August 2016, available at:

وفي سياق حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي تشهدها الدول العربية، تسعى إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس، كما وعد ترامب خلال حملته الانتخابية. وتجدر الإشارة إلى أن الكونجرس الأمريكي تبنى عام ١٩٩٥ "قانون سفارة القدس"، الذي يعترف بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل، ولكن كل إدارة أمريكية آنذاك، سواء أكانت ديمقراطية أم جمهورية، أجّلت تطبيق هذا القانون، مستشهدةً بمصالح الأمن القومي[1].

وبدأت مراكز الأبحاث الأمريكية تضع للرئيس ترامب خطوات لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس. فتحت عنوان "دليل حول كيفية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس"، طرحت "عينات ويلف"، الباحثة التي نشأت في إسرائيل وتعمل بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، أربع خطوات لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، تتمثل في[2]:

الخطوة الأولى، هي أن يتم اختيار موقع السفارة في القدس غرب خط الهدنة المحدد عام ١٩٤٩، والمعروف أيضًا بخط ١٩٦٧، باعتبار أن هذا الجزء من القدس كان خاضعًا للسيادة الإسرائيلية المسلم بها منذ قيام دولة إسرائيل الحديثة، ولا يشمل أي مقدسات، فهو يتألف من أحياء تتسم بالرتابة على حد وصفها. وأن يتم في هذه الخطوة بذل جهد خاص لإيجاد موقع يشرف على المواقع الأهم في هذا الجزء من المدينة، حيث تكون مجاورة لبعضها البعض بشكل ملائم للبرلمان الإسرائيلي – الكنيست، والمحكمة العليا، والمكاتب الحكومية، والجامعة العبرية والمكتبة الوطنية الجديدة. باعتبار أن هذه المقرات هي رموز فخر لإنجازات إسرائيل والصهيونية، ورمز لسيادة إسرائيل، ومعارفها وإبداعها.

والخطوة الثانية، أن يقوم الرئيس ترامب بالتوضيح في تصريحاته بأن الخطوة تقرّ ما كان معلومًا منذ عقود، أي أن مناطق القدس الواقعة غربي خط عام ١٩٦٧ تنتمي حتمًا إلى إسرائيل التي تملك الحق السيادي الذي تتمتع به أي دولة والمتمثل بإنشاء عاصمتها في أرض غير متنازع عليها. وترى الباحثة "عينات" أن هذه الخطوة ستبطل فكرة وصفتها بـ"الوهمية" وهي أن المنطقة الشاسعة التي تضم أجزاء القدس الواقعة غرب وشرق خط ١٩٦٧ هي كيان منفصل يعود للمجتمع الدولي، كما ورد في اقتراح التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧.

---

http://www.sharqforum.org/2016/08/22/palestinian-issue-and-israel-in-the-post-arab-uprisings-regional-disorder/

[1]- Mohammed S. Dajani, "The Case Against Moving the Embassy", The Washington Institute, available at: http://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/the-case-against-moving-the-embassy

[2]- Einat Wilf, "A How-To Guide for Moving the U.S. Embassy to Jerusalem", The Washington Institute, available at: http://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/a-how-to-guide-for-moving-the-us-embassy-to-jerusalem

والخطوة الثالثة، هي مواجهة الفلسطينيين والعرب والمسلمين الذين يهددون باللجوء إلى العنف بسبب ما تحمله الخطوة الأمريكية من معنى حقيقي لديهم، وهو أن دولة إسرائيل غير شرعية بالنسبة لهم، ما يعني أن العنف – مستقبلاً – لن يكون مبنيًا على معارضة الخطوة في حد ذاتها، بل على وجود دولة إسرائيل أساسًا. وتمثل هذه الخطوة وفقًا للباحثة فرصة مهمة لتوضيح أن أمريكا لن ترضخ لهذا الأمر، وأنه على أي دولة أخرى أن تحذو حذوها.

والخطوة الرابعة، هي دعوة كافة الدول الأخرى التي تربطها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل إلى السير على خطى الولايات المتحدة، وأن توجه الدعوة بشكل خاص إلى الدول التي صوّتت لصالح قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣٣٤ الذي رفض بشكل تام مطالب اليهود والإسرائيليين بضمّ شرقي خط ١٩٦٧، وكذلك الدول التي شاركت في مؤتمر باريس الذي أكّد على القرار ذاته. باعتبار أن قرارهم هذا، حتى لو لم يكن مقصودًا، أكّد بحزم أن ما من نزاع أو مطلب قانوني على الإطلاق بالأراضي الإسرائيلية غربي خط ١٩٦٧، بما في ذلك القدس. وبذلك يوفّر هذا التفسير دليلًا قانونيًا كافيًا لنقل السفارة إلى القدس.

وتشير تصريحات الحكام والقادة العرب إلى أن التوجه نحو تنفيذ الخطوات السابقة ستؤدي إلى اضطرابات في الشارع العربي، وستقوض التعاون البارد بين إسرائيل والدول العربية المعتدلة، وقد يتطور الأمر إلى استهداف المواطنون الأمريكيون والمصالح الأمريكية في المنطقة، ما يزيد من الاضطرابات والتوترات في الوطن العربي، حيث قال الملك عبد الله الثاني، ملك الأردن، للرئيس الأمريكي ترامب، خلال زيارته إلى واشنطن في ٣٠ يناير ٢٠١٧، "أن نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس يهدد حل الدولتين ويزيد من حدة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني"، وأضاف الملك، "أن نقل السفارة سيغذي من اليأس والغضب لدى الشعوب العربية والإسلامية، وسيقوض تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة"[1].

وهكذا، يتيح المشهد الحالي لإسرائيل أن تخترق الأمن القومي العربي، وكذا أن تقوض المساعي لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وعلى الرغم من أن النخبة العربية تبدي استعدادها للتعاون مع إسرائيل في القضايا ذات الاهتمامات المشتركة، فإن الرأي العام العربي سيظل معاديًا لإسرائيل بضراوة. وعليه، ستظل قدرة القادة العرب على تعميق العلاقات مع إسرائيل محدودة.

خلاصة القول، أن تنامي الخلافات الداخلية في الدول العربية، وانتشار الصراعات المذهبية والطائفية والعرقية، سيرجح من تزايد التدخل الإسرائيلي في العلاقات العربية البينية،

---

[1] "العاهل الأردني يحذر من تبعات نقل السفارة الأمريكية للقدس"، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، ١ فبراير ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/()H()Ja

والشئون الداخلية، وفتح المجال لنجاح المشروعات الأمنية الإقليمية والدولية باعتبارها بديلاً عن المشروع العربي، وسينعكس ذلك على بروز إسرائيل كقوة مهيمنة في المنطقة، مما يدفع الدول العربية إلى زيادة التعاون الأمني معها في مجال مكافحة أي توجهات مناهضة لإسرائيل، مما يمهد لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وتتحقق الخطوات الأربعة التي سبق الإشارة إليها، ثم يتبعها الإعلان الرسمي للقدس كعاصمة لدولة إسرائيل، وكل ذلك يمثل تهديدًا جوهريًا للأمن القومي العربي. وبالتالي يجب التوجه نحو العمل على مواجهة الخلافات البينية العربية، والمحاولات الخارجية التي تؤجج من الصراعات الداخلية وتعمل على استثارة النبرة المذهبية والطائفية بما يهدد أمن المجتمع.

٢. الدور الإيراني: تزايد النفوذ في بؤر الصراعات العربية

جاء الاهتمام العربي بالخطر الإيراني بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، حيث تنبهت القمم العربية لهذا الخطر، وبرز ذلك بشكل واضح في قمة فاس عام ١٩٨٢، وإن اختلف ذلك عن قمتي تونس عام ١٩٧٩ وعمان عام ١٩٨٠، ما يعني أن المطامع الإقليمية لشاه إيران وعلاقته بالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مصدر تهديد للأمن القومي العربي مقارنة بالتوجهات الجديدة للنظام الإيراني بعد الثورة، والسلوك الفعلي له إزاء دول الجيران[١].

فالقمة العربية التي عقدت في تونس عام ١٩٧٩ – أي بعد حوالي تسعة أشهر من وصول الثورة إلى سدة الحكم – لم تبد موقفًا سلبيًا من إيران عقب نجاح ثورتها الإسلامية، كما خلت القمة من أية إشارات سلبية تجاه التطورات الحادثة في إيران في ذاك الوقت. كما اتخذت القمة العربية التي عقدت في عمان عام ١٩٨٠ – أي بعد شهرين من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية – موقفًا بالغ الحياد إزاء تلك الحرب، ونص البيان الختامي لهذه القمة على دعوة الطرفين إلى وقف إطلاق النار فورًا وحل النزاع بالطرق السلمية، كما ناشدهما البيان بالالتزام المتبادل بمبادئ عدم التدخل في الشئون الداخلية واحترام الحقوق والسيادة وإقامة علاقات حسن جوار وطيدة بينهما، وأن تكون هذه المبادئ أساسًا للعلاقات بين البلاد العربية وإيران، ومع ذلك فقد أيد البيان حقوق العراق المشروعة في أرضه ومياهه وفقًا للاتفاقيات الدولية المعقودة بين البلدين ورحب تحديدًا بتجاوب العراق مع مناشدات وقف إطلاق النار والمساعي الحميدة لحل النزاع عن طريق المفاوضات، كما ناشد إيران بالاستجابة لهذا الموقف[٢]. ويمكن القول، بأن حياد

١- أحمد يوسف أحمد، "النظام العربي وتحدي النظام الإقليمي الجديد"، قضايا استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٣١ يناير ٢٠١٠، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/YJaVI

٢- القمة العربية (مؤتمرات)، الموسوعة الفلسطينية، بدون تاريخ، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي: http://cutt.us/bwvRj

توجه قمة عمان عام ١٩٨٠ إزاء الحرب العراقية – الإيرانية، يعني أن القمة لم تر في السلوك الإيراني في ذلك الوقت تهديدًا للأمن القومي العربي ككل.

وخلافًا لذلك، فقد تغير الموقف العربي في قمة فاس التي انعقدت عام ١٩٨٢، حيث كان العراق قد سحب قواته إلى الحدود الدولية واستمرت الحرب، ووضعت قمة فاس مواقف قمة ١٩٨٠ كديباجة لموقفها الجديد، حيث بات واضحًا النظر إلى الحرب من منظور تهديد الأمن القومي العربي، وبالتالي اعتبر القادة أن-كل اعتداء على أي قطر عربي هو اعتداء على البلاد العربية جميعًا، كما أعلنوا اتساقًا مع هذا المنطق استعداد الدول العربية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب المادة السادسة لميثاق الجامعة والمادة الثانية لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في حالة عدم استجابة إيران لنصوص قرارهم[١]. وأكدت قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٥ على موقف قمة فاس في هذا الصدد[٢]، ثم شهدت قمة عمان عام ١٩٨٧ نقلة نوعية في هذا الخصوص.

واستمر تأكيد القمم العربية من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٧ على أن الحرب العراقية – الإيرانية مصدر لتهديد الأمن القومي العربي، وحملت القمم العربية بشكل ضمني إيران بأنها المسئولة في هذا الخصوص، وأكدت بشكل صريح في قمة عمان عام ١٩٨٧ على المخاطر الكبيرة التي باتت تهدد الأمن القومي بأسره من جراء السلوك الإيراني الذي وصفته قرارات تلك القمة بالعدواني، كما أكدت بشكل صريح أيضًا على التهديدات الإيرانية لدول الخليج العربية وبشكل خاص دولة الكويت والمملكة العربية السعودية. ومع وقف إطلاق النار في أغسطس عام ١٩٨٨ اختفت الإشارة إلى إيران كمصدر تهديد للأمن القومي العربي من قرارات القمم التالية التي انعقدت عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠[٣].

وأشارت قمة القاهرة عام ١٩٩٦ بشكل غير مباشر إلى التهديد الإيراني للبحرين تحديدًا، حيث أشار البيان الختامي للقمة إلى وقوف القادة العرب إلى جانب البحرين ضد أية محاولات تهديد من أي طرف كان، ودعوا إيران إلى احترام سيادة دولة البحرين في إطار من الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار، ومنع أية أعمال تخريبية تستهدف دولة البحرين وبما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة[٤]، وعلى الرغم من أن قمتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ قد عالجت احتلال إيران

١- قرارات قمة فاس (٦-٩/٩/١٩٨٢)، في أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

٢- البيان الختامي لقمة الدار البيضاء (٧-٩/٨/١٩٨٥)، في أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

٣- مسيرة الجامعة العربية: ٢٦ قمة عادية و٩ طارئة.. قرارات وتوصيات على هامش التنفيذ، موقع الغد العربي، ١٣ يوليو ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/ukXYx

٤- البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادى، ٢١-٢٣ يونيو ١٩٩٦، موسوعة مقاتل من الصحراء، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي: http://cutt.us/ObQIR

للجزر الإماراتية الثلاثة باعتباره نزاع عادي بين دولتين، وليس كمصدر لتهديد للأمن القومي العربي ككل، فإن قمة عام ٢٠٠٤ التي عقدت في تونس وصفت السلوك الإيراني في هذا الصدد بأنه يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة، ويؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين[١]، وهو ما تم التأكيد عليه في قرارات قمة الجزائر التي عقدت عام ٢٠٠٥، وقمة الخرطوم التي عقدت عام ٢٠٠٦[٢].

كما تم التأكيد في قمة الرياض عام ٢٠٠٧، على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة، واستنكار استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث على نحو يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة، ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين، كما أدان البيان الختامي، الأعمال الاستفزازية الإيرانية التي تعرض أمن وسلامة الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر[٣].

وتكشف قرارات القمم العربية عن أن إيران لم تكن مصدرًا دائمًا لتهديد الأمن القومي العربي، ففي قمتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ تم معالجة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاثة باعتباره نزاع عادي بين دولتين، وليس كمصدر لتهديد للأمن العربي، بينما في قمم ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ تم وصف السلوك الإيراني بأنه يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، واستمر ذلك حتى القمم التي عقدت بعد ثورات الربيع العربي، لاسيما مع صعود الدور الإيراني في اليمن والعراق وسوريا. ويمكن تفسير ذلك بتباين الإدراك السياسي العربي بشأن كيفية التعامل مع إيران سواء أنها مصدر أكيد أو محتمل للتهديد بالنسبة للعرب، ويدعم من هذا السياسة الإيرانية التى تميل إلى المزج بين ما يمكن اعتباره تهديدًا وما يمكن النظر إليه على أنه سياسات تعاونية.

فعلى سبيل المثال، قد ترى دولة عربية أن استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث تهديد فى حين لا ترى أن المسعى الإيرانى لامتلاك برنامج نووى يعتبر تهديدًا. كذلك ينقسم

١- البيان الختامي لقمة تونس، جريدة الأهرام، ٢٤ مايو ٢٠٠٤.

٢- البيان الختامي لقمة الجزائر، موقع جريدة المستقبل، ٢٤ مارس ٢٠٠٥، متاح على الرابط التالي:
http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&ArticleId=113533
والبيان الختامي لقمة الخرطوم العربية، موقع جريدة البيان، ٣٠ مارس ٢٠٠٦، متاح على الرابط التالي:
http://www.albayan.ae/one-world/2006-03-30-1.904866

٣- انظر: "قرارات القمة العربية التاسعة عشرة"، موقع جريدة الشرق الأوسط، ٣١ مارس ٢٠٠٧، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/klHjBS

الإدراك العربى للدور الإيرانى فى العراق وفى لبنان، لكن من يرفض الدور الإيرانى فى العراق قد يؤيد الدور الإيرانى فى لبنان وسوريا، وهناك من يرفض إيران بالمطلق، وهناك من الدول العربية من يتعاون مع إيران بشكل مطلق ولا يرى تناقضًا في التعامل معها والعرب في آن واحد[1].

إن التعدد فى الإدراك العربى لإيران والذى يتنوع بين العداوة والصداقة يفرض نفسه فى الوقت الراهن كأمر واقع، ويمكن التدليل على ذلك بثلاثة أسباب[2]: **الأول**، أن واقع التقسيم والتجزئة للوطن العربى الذى فرض وجود ٢٢ دولة عربية تحظى بعضوية النظام العربى ومنظمته الإقليمية (جامعة الدول العربية) حال دون وجود إدراك عربى واحد لإيران فى ظل تنوع المصالح بين الدول العربية إلى درجة التباين وأحيانًا التناقض، وتعدد وتباين التحالفات والعلاقات بين هذه الدول وإيران، وبين هذه الدول والقوى الدولية والإقليمية التى تتشابك فى صراعات مع إيران. وقد حال هذا الانقسام دون وجود إدراك عربى واحد للأمن القومى العربى، ومصادر تهديده، وبالتالي تباين إدراك الدول العربية لإيران كمصدر لتهديد الأمن القومي العربي.

والثاني، اشتباك إيران مع العرب بحزمة متنوعة من القضايا الخلافية التى تحول دون وجود إدراك محدد بعينه لإيران وتفرض الالتباس فى الإمساك بمثل هذا الإدراك حيث تفرض إيران نفسها أحيانًا كمصدر للتهديد فى العراق والخليج، بينما تفرض نفسها أحيانًا كدولة صديقة بل وحليفة في عدائها لإسرائيل.

والثالث، تفاقم حالة الاستقطاب العربى[3]، فالمشروع الأمريكى للشرق الأوسط الكبير الذى كشفت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦، ثم لقائها فى نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى ومصر والأردن، كان بداية لفرض استقطاب إقليمى جديد بين محور للاعتدال يضم دول الخليج ومصر والأردن، ومحور المقاومة الذي يضم إيران وسوريا وحزب الله اللبنانى وحركتى حماس والجهاد الإسلامى فى فلسطين.

وعلى الرغم من تباين الإدراك السياسي العربي تجاه إيران عما إذا كانت تمثل أو لا تمثل تهديدًا للأمن القومي العربي، إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، مثّل فرصة تاريخية لتوسيع إيران لنفوذها في مقابل تراجع الدور العربي الرسمي في هذا البلد، حيث عملت

١- انظر: النور حمد، "السودان وإيران رحلة التقارب والمشهد العربي الراهن"، مجلة سياسات عربية، عدد ١، مارس ٢٠١٣، ص ص ٥٨-٧١.

٢- محمد السعيد إدريس، "إيران والأمن القومى العربى"، المركز العربي للأبحاث والسياسات، ١٧ يناير ٢٠١١، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/kmAUa

٣- رضوان السيد، "الاستقطاب العربي والاستقطاب الدولي"، موقع جريدة الشرق الأوسط، ١٣ يناير ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/jNHwh

إيران على ترتيب الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية خدمةً لأمنها القومي، ومرتكزًا لتعزيز نفوذها في المنطقة[1].

كما أن الانتفاضات التي شهدتها الدول العربية في بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كان لها أكبر الأثر على أن تخطو إيران بخطوات سريعة نحو لعب دور إقليمي في المنطقة، وخلقت فرص جديدة لإيران، خاصة بعد سقوط حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية فيها، والذي كان من شأنه فشل كافة جهود الولايات المتحدة في فرض عزلة إقليمية على إيران[2]. فكانت أهم الفرص التي اكتسبتها بعد سقوط الأنظمة في مصر وتونس واليمن، هو تقديم النموذج السياسي الإيراني، من خلال إيجاد شرق أوسط جديد يقوم على أنقاض الأنظمة التي سقطت، واعتبرت إيران أن الشرق الأوسط الإسلامي[3] هو البديل لمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي طرحته الولايات المتحدة الأميركية بعد احتلال العراق ٢٠٠٣.

إن إيران تدرك أهمية علاقاتها بجوارها العربي الذي يحظى بأولوية كبيرة، حيث تتحرك على محورين الأول[4]: تمتين كافة أنواع الروابط بالدول العربية الحليفة والفاعلين فيها، وتضم بشكل أساسي كل من (سوريا، وحزب الله في لبنان، والعراق، وحركتي "حماس" والجهاد الإسلامي في فلسطين)، والثاني: العمل من أجل فتح الأبواب والنوافذ المغلقة، دون أن يترتب على ذلك تنازلات للمصالح الاستراتيجية الإيرانية، ويشمل ذلك الدول العربية الخليجية، وخاصة المملكة العربية السعودية، وكل من مصر واليمن[5].

وفي سياق حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي لازال يشهدها الوطن العربي منذ انتفاضات ٢٠١١، وجدت إيران فرصة لإنجاح مشروعها القومي على المستوى العربي، من خلال ثلاثة محاور أساسية لتفاعلاتها مع دول المنطقة العربية، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

---

[1]-Frederic Wehrey, (et al.), **The Iraq effect: the Middle East after the Iraq War** (USA: RAND Corporation, 2010), PP.21-26.

[2]- محمد عباس ناجي، "الثورات العربية والمصالح الإيرانية"، **كراسات استراتيجية**، العدد ٢٢٦، نوفمبر ٢٠١١، ص ص ٢٠-٢١

[3]- إيران تقول الاحداث في مصر تبشر بشرق أوسط اسلامي، **موقع دنيا الوطن**، ١ فبراير ٢٠١١، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/qmiYg

[4]- Elizabeth Iskander, "Arab-Iranian Relations: Discourses of conflict and cooperation", Conference Briefing Paper, November 2011, Available at: http://www.lse.ac.uk/internationalRelations/dinamfellow/docs/dinamiskanderconference2011.pdf

[5]- رائد حسن سليمان، تأثير العلاقات السورية الإيرانية على القضايا العربية ١٩٩٧- ٢٠١١، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢، الصفحات ٢٤- ٢٦.

المحور الأول هو **محور الارتكاز**، ويشمل سوريا ولبنان والعراق وحركات المقاومة الفلسطينية. فبالنسبة للمرتكز الأول، وهو **سوريا**، فقد انحازت إيران مبكرًا إلى جانب النظام السوري، واعتبرت أن التوترات داخل سوريا هي "محض مؤامرة خارجية". فسوريا ينظر إليها من منظور الفكر الاستراتيجي الإيراني باعتبارها "الخاصرة الرخوة في السياسة الخارجية الإيرانية"، وأنها ورقة إيران الرابحة في محادثات إيران النووية. وعندما انتهى حكم الرئيس أحمدي نجاد، وجاء الرئيس حسن روحاني، اعتبر الإيرانيون أن "سوريا هى أول اختبار لدبلوماسية حكومة روحاني"[1]. ومنذ الثورة السورية، وبالذات في المراحل التي تقدمت فيها المعارضة، ركزت إيران على الدفاع عن النظام السوري والحيلولة دون سقوطه أمام الدعم المكثف لتنظيمات المعارضة، وعملت الحكومة الإيرانية على اتجاهين: الأول، هو إظهار أكبر قدر من التشدد والتهديد لمنع العدوان ضد النظام السوري من جانب واشنطن، وبضغوط من دول عربية خليجية خاصة السعودية وقطر. والثاني، هو دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى نزع فتيل المواجهة في سوريا، وخاصة ما عُرف بـ "المبادرة الرباعية" التي طرحها الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي في مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي بالسعودية، والتي شملت مصر والسعودية كطرفين عربيين وإيران وتركيا كطرفين إقليميين[2]، ولكن الخلافات السعودية – الإيرانية حالت دون تفعيل هذه المبادرة. ورغم ذلك ظلت إيران تراهن على إنجاح جهود إقليمية مشتركة لنزع فتيل المواجهة الدولية في سوريا.

وما من مناسبة إلا وتؤكد إيران على أنها لن تسمح بسقوط النظام السوري، ثم انتقلت إلى التأكيد على دعم الإصلاحات، وعلى الحوار بين النظام والمعارضة[3]، كما أعلنت أنها بذلت محاولات في هذا المجال لكنها لم تؤد إلى النتائج المطلوبة، فضلاً عن موقفها المتشدد بشأن رفض التدخل الخارجي في سوريا[4].

1- علي حسين باكير، "قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري"، موقع المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، ٢٢ نوفمبر ٢٠١١، متاح على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/73d8ba36-e4ac-4081-8385-1c517de01736

2- مبادرة مرسي لحل الأزمة السورية، **موقع الجزيرة نت**، ١٣ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/NLDLk

3- الأزمة السورية في خطابات الزعماء بالأمم المتحدة، **موقع الجزيرة نت**، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/o9hfH

4- ديفيد بولوك، "ردود الفعل الدولية المستقطبة للهجوم السوري بالأسلحة الكيماوية"، **ورقة تحليل سياسات**، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٢أغسطس ٢٠١٣.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/polarized-international-reactions-to-syrian-chemical-attack

وتمثل لبنان المرتكز الثاني للدور الإيراني بعد سوريا، وإذا كانت السياسة الإيرانية في لبنان قد انطلقت من بوابة "حزب الله"، فإنها باتت واعية بالحرص على توطيد علاقاتها مع كل الأطراف اللبنانية ابتداءً من الرئيس والحكومة والبرلمان، وكذلك القوى السياسية. فشهد عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ تعدد الاتصالات والزيارات المتبادلة للمسئولين اللبنانيين والإيرانيين، ومن أبرزها زيارة نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، لإيران في نوفمبر ٢٠١٣[١]، وزيارة محمد جواد ظريف، وزير الخارجية الإيراني، لبيروت في يناير ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى أنه في لقاء ظريف مع الرئيس اللبناني ميشال سليمان آنذاك، شدد الأخير على "أهمية وضرورة الحوار الإيراني مع الدول العربية، وإقامة علاقات جيدة في سبيل الحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط"[٢]. وكانت إيران هي الدولة الأولى المهنئة للرئيس ميشال عون بعد فوزه في الانتخابات في ٢٠١٦[٣]، ويدل ذلك على أن إيران حريصة على تأمين مكانتها ونفوذها في الداخل اللبناني.

وبالنسبة للمرتكز الثالث، وهو العراق الذي اعتبره كثيرون، البديل الأرجح ليشغل المكانة الأولى في المشروع السياسي الإيراني في حال سقوط النظام السوري، حيث أضحى الرهان الإيراني على العراق يفوق أي رهان آخر. هذا الرهان تعرض لاختبار كبير بعد الاستقواء الذي مارسه تنظيم القاعدة باسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في عدة محافظات بالعراق، في وقت تأزمت فيه العلاقات مع الحكومة العراقية وإقليم كردستان برئاسة مسعود برزاني من ناحية، ومع المناوئين من السنة من ناحية أخرى، فضلاً عن اختلاط الأمور في محافظة الأنبار التي شهدت حربًا على جبهتين بين قوات الأمن والجيش ضد إرهاب داعش، و"ثورة سنية" ضد استبداد الحكم الشيعي في بغداد[٤].

لذلك فإن الدعم العسكري الإيراني للحكومة العراقية كان تحت أنظار المعارضة، وكذلك الأمريكيين الذين كانوا قد بادروا بنشر أخبار عن صفقة أسلحة إيرانية للعراق تشمل أسلحة

١- نبيه بري، "الآن تولد السياسة من إيران"، موقع قناة العالم، ٢٥ مارس ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي:
http://www.alalam.ir/news/1538001

٢- ظريف يؤكد على ضرورة توحيد الجهود لمواجهة الارهاب، موقع قناة العالم، ١٢ يناير ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: http://www.alalam.ir/news/1554256

٣- أول موفد يصل بيروت لتهنئة عون بالرئاسة، موقع قناة العالم، ٧ نوفمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:
http://www.alalam.ir/news/1882345

٤- حارث حسن، "الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء"، ورقة بحثية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٣ أبريل ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/oyem

وذخائر بقيمة ١٩٥ مليون دولار[1]. إن ذلك يشير إلى أن إيران مطمئنة إلى تحالفاتها داخل العراق.

المرتكز الرابع، هو **منظمات المقاومة الإسلامية في فلسطين**، وبالتحديد تنظيمي "حركة المقاومة الإسلامية" (حماس) و"الجهاد الإسلامي". فإذا كان الخطاب الأيديولوجي الإسلامي الإيراني يقول أن "كل الملتقى حتمًا سيكون في القدس"، فإن طهران لا تستطيع أن تقطع علاقاتها مع حركات المقاومة الفلسطينية لأنها تمثل الورقة الأهم في إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني وهي المنفذ الأوحد لإيران في فلسطين[2].

المحور الثاني هو **محور المواجهة**، ويشمل دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، وتقوم علاقة إيران مع دول هذا المحور على أساس خليط من الصراع والتعاون أينما كان للتعاون مجالاً وحيثما كان الصراع اضطراريًا.

فالبنسبة لعلاقة إيران مع **دول مجلس التعاون الخليجي**، فهناك ثوابت لا تتبدل في إدارة إيران لعلاقاتها معها؛ أولها، العمل على تفكيك علاقات التوحد بين هذه الدول، وتجنب التعامل معها باعتبارها "كتلة واحدة" فإيران أبدت تحفظًا على استبعادها من المشاركة كعضو مؤسس في المجلس، وظلت حريصة دائمًا على طرح بدائل أخرى له، وإفشال أي محاولة للنهوض به نحو المزيد من التكامل على نحو ما تكشف مؤخرًا من رفض الدعوة السعودية بتحويل المجلس إلى "اتحاد خليجي". وثانيها، الحرص على رفض أي وجود أجنبي في الخليج، ورفض أي ارتباط أمني بين دول الخليج وأطراف أجنبية، ويشير الأجنبي في الفهم الإيراني إلى كل "من ليس خليجيًا" أي من ليس من بين الدول الثمانية المشاطئة لمياه الخليج العربي، وهي: إيران والعراق+ دول مجلس التعاون. وثالثها، تصنيف دول المجلس إلى مراتب ثلاث: طرف مناوئ (السعودية)، وطرف صديق (سلطنة عمان)، وأطراف مترددة في علاقاتها مع طهران بين الإقبال والإدبار حسب تطور الأحداث، وتسعى إيران إلى استمالتها قدر الإمكان لتكون في صف الصداقة[3].

---

[1]- Farzin Nadimi, "Iran's Expanding Military Role in Iraq", policy-analysis, The Washington Institute for Near East Policy, September 8, 2014, Available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/irans-expanding-military-role-in-iraq

[2]- Ehud Yaari, "Sunni Hamas and Shiite Iran Form a Common Political Theology", policy-analysis, The Washington Institute for Near East Policy, November 9, 2010, Available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/sunni-hamas-and-shiite-iran-form-a-common-political-theology

[3]- مريم نبيل منير، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦، ص ص ١٠٢-١٢٤.

أما بالنسبة لعلاقات إيران مع مصر، فعلى مدى ثلاثين عامًا ظلت العلاقات المصرية – الإيرانية محدودة المستوى ودون العلاقة على مستوى السفراء. وجدد العام ٢٠١٢ الذي شهد حكم الإخوان الفرص لتحسين العلاقات، وإن حال دون تطورها بحسب الإخوان لعداء حلفائهم "السلفيين" لإيران، وللموقفين الأمريكي والإسرائيلي بعد ما تكشف من روابط إخوانية – أمريكية عقب سقوط نظامهم. وتمثل هذا التحسن الطفيف في مشاركة الرئيس الأسبق محمد مرسي في مؤتمر دول عدم الانحياز بطهران، ثم زيارة الرئيس الإيراني نجاد للقاهرة ومشاركته في مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي، وواجه هذا التحسن انتكاسة كبيرة بعد ثورة ٣٠ يونيو التي أسقطت حكم الإخوان بسبب انحياز إيران للخطاب السياسي الإخواني الذي رفض ما حدث واصفًا إياه بالانقلاب على الشرعية، فقد امتنعت إيران عن إظهار أي موقف داعم لإرادة الشعب المصري في اختياره لنظام الحكم الذي يريده[1].

وإذا كانت إيران لم تشأ أن تأخذ مبادرة تحسين علاقاتها مع مصر، فإنها كررت ما سبق من تجاوز للنوايا الحسنة بالتدخل في الشئون الداخلية حسب وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية في يناير ٢٠١٤ الذي أعلن عن استدعاء رئيس بعثة رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة[2]، وإبلاغه احتجاجًا على تصريحات أدلت بها المتحدثة باسم الخارجية الإيرانية حول الاشتباكات بين المنتسبين لجماعة الإخوان وقوات الأمن، والتي كشفت عن انحياز إيران لسلوك الإخوان، وتدخلاً في الشئون الداخلية لمصر الأمر الذي أثر سلبًا على مجمل العلاقات بين البلدين.

المحور الثالث هو **محور التغلغل**، ويشمل الدول العربية التي ليست طرفًا في توترات مع إيران، وتمثل علاقة إيران مع اليمن نموذجًا واضحًا لهذه العلاقة، وكذلك العلاقة مع السودان، ودول القرن الأفريقي العربية، ودول المغرب العربي، حيث تستخدم إيران مصادر قوتها الناعمة المختلفة لدعم علاقات التعاون مع هذه الدول.

وتعتبر **الجمهورية اليمنية** ذات أهمية كبيرة بالنسبة لإيران من منظورين: أولهما، التنافس على المكانة والنفوذ في أهم المناطق حيوية للأمن الوطني السعودي. وثانيهما، فتح مجالات للتعاون والصداقة تُدعم الدور الإيراني[3].

١- محمد عباس ناجي، "نحو مقاربة مصرية جديدة للعلاقات مع إيران"، دورية بدائل، الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٨، سبتمبر ٢٠١٦، ص ص ٧-٢١.

٢- الخارجية تستدعي رئيس بعثة رعاية المصالح الإيرانية للاحتجاج علي تصريحاته، موقع الأهرام العربي، ٦ يناير ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: http://arabi.ahram.org.eg/News/39262.aspx

٣- إبراهيمي شرقية، "إيران والعواصم الأربع: السيطرة بداية الانهيار"، جريدة الحياة، ٣ نوفمبر ٢٠١٤.

في هذا السياق، استطاعت طهران أن تحتفظ بعلاقة جيدة مع الحكومة اليمنية، وأن تنسج روابط قوية مع أحد الأطراف اليمنية المناوئة للحكم – والمعادية للمملكة العربية السعودية – وهو جماعة "الحوثيين" أو "أنصار الله" كما يسمون أنفسهم[1]. وعمومًا فإن الاتهامات التي توجه ضد إيران بدعم "الحوثيين"، أدت إلى خلق أجواء عدائية ضد إيران في صنعاء ما أدى إلى اغتيال أبو القاسم أسدي القنصل الإيراني من جانب متطرفين بعد فشلهم في اختطافه في ١٨ يناير ٢٠١٤. وتُعد هذه الحادثة هي الثانية من نوعها حيث سبق اختطاف الدبلوماسي الإيراني أحمد نكباخت في يوليو ٢٠١٣[2]، والذي أطلق سراحه بعد عملية استخباراتية في مارس ٢٠١٥[3].

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه التغلغل الإيراني في اليمن، لكن طهران الحريصة على إنجاح مشروعها تواصل مسعاها للتوسع في علاقات تعاون مع كل من تستطيع من الدول العربية، وتجاوز كل العقبات الطائفية والمذهبية التي تعترض طريق ذلك، وكذلك تجاوز التخوفات التي تثيرها أطراف خارجية ترى خطورة هذا السعى على مصالحها[4]. وتواصل إيران بدأب هذه الجهود متسلحة بمنهاجية الاعتدال الجديدة التي يقودها الرئيس روحاني[5]، ورهانه على نجاحها في مواجهة قوى الرفض أو التحفظ الداخلية والقوى الخارجية.

وخلاصة القول، أنه منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣، تزايد النفوذ الإيراني في دول المنطقة العربية، فضلاً عن تدخلها في المكونات الداخلية للوحدات الوطنية، وتوطيد علاقاتها مع الجماعات الأدنى ضد الدولة الوطنية، وبرز ذلك بشكل واضح في التعامل مع كل من لبنان، والجماعات الفلسطينية، وسوريا، واليمن. ويمكن القول، بأن السلوك والتوجه الإيراني جسد فعليًا ما يمكن تسميته بحالة "الجار المناكف" للوطن العربي بشكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، حيث تسعى للتدخل بشكل دائم في الشئون الداخلية لجيرانها العرب، ولا يبدو أن السياسات الإيراني في طريقها إلى التغيير على المدى القريب.

---

[1]- هي جماعة تنتسب إلى المذهب الزيدي نسبة إلى الإمام زيد بن علي "زين العابدين" بن الحسين، وأصبحوا حاليًا أقرب إلى التشيع الاثني عشري.

[2]- Mehdi Khalaj, "Yemen War Heats Up Iran's Anti-Saudi Rhetoric", policy-analysis, , The Washington Institute for Near East Policy, May 18, 2015, Available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/yemen-war-heats-up-irans-anti-saudi-rhetoric

[3]-"Iranian 'operation' in Yemen frees kidnapped diplomat", BBC NEWS, March 5, 2015, Available at: http://www.bbc.com/news/world-middle-east-31744613

[4]- علي الدين هلال، حال الأمة العربية ٢٠١٤ – ٢٠١٥: الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٦-١٦١.

[5]- في ٢٠ مايو ٢٠١٧، فاز الرئيس حسن روحاني بولاية ثانية لمدة أربع سنوات، لتنتهي في مايو ٢٠٢١.

٣. الدور التركي: سياسات التغلغل في الدول العربية

على الرغم من تأكيد القمم العربية – كما سبق الإشارة – على أن إسرائيل وإيران مصدران لتهديد الأمن القومي العربي، إلا أنه لم يتم التعرض لتركيا على هذا النحو، إلا في حالات نادرة أبرزها إشارة قمة القاهرة عام ١٩٩٦ إلى قلق القادة العرب إزاء الاتفاق العسكري التركي – الإسرائيلي، ودعوتهم لتركيا إلى إعادة النظر في هذا الاتفاق بما يمنع المساس بأمن الدول العربية[١]، كما اعتبرت قمة عمان عام ٢٠٠١ السلوك التركي إزاء كل من سوريا والعراق فيما يتعلق بقضية المياه أنها مسألة في غاية الحيوية للأمة العربية، ودعت إلى معالجتها عن طريق المفاوضات[٢].

إن تركيا تمثل واحدة من دول الجوار الجغرافي للوطن العربي، وينظر إليها البعض بعين الريبة والشك في نواياها تجاه دول المنطقة، بناء على التناقضات التاريخية التي كانت مع المنطقة العربية. فتركيا تمتلك من الإمكانات والقدرات ما يجعلها تمثل تهديدًا للأمن القومي العربي، فهناك مشاهد مريرة تركتها علاقات تاريخية اتسمت من ناحية، بتبعية العالم العربي للإمبراطورية العثمانية طوال أربعة قرون، تعرض في نهايتها للغزو والاحتلال الأوروبي، ثم بتعاون الحركة العربية من ناحية أخرى، مع بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد ولدت هذه التفاعلات نزاعات حدودية حول أقاليم عربية ضمتها تركيا فعلاً إلى أراضيها مثل لواء الإسكندرونة السوري، أو حول ادعاءات بالسيادة على أقاليم عربية، لم تتح ظروف ملائمة للاستيلاء عليها مثل محافظة الموصل العراقية. وكذلك اعتراف تركيا المبكر بإسرائيل، وتعاونها النشط مع الغرب بانضمامها لحلف شمال الأطلسي، ومشاركتها في الأحلاف العسكرية، التي استهدفت ربط المنطقة بالسياسة الدفاعية للمعسكر الغربي، وتطويق الاتحاد السوفيتي، كل ذلك مثل عوامل ساعدت على تصاعد حدة الصدام مع التيار القومي في الوطن العربي[٣].

إلى جانب ماسبق، احتلت المسألة الكردية والمسألة القبرصية بحكم تأثيرهما المباشر على قضايا الأمن والسياسة الداخلية التركية موقعًا مركزيًا في سياسة تركيا الخارجية، وحددت

١- البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي، ٢١-٢٣ يونيو ١٩٩٦، موسوعة مقاتل من الصحراء، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/GamaKema/201.doc_cvt.htm

٢- قمة عمان.. بيان ختامي عادي لقمة عادية، **موقع الجزيرة نت**، ٢٨ مارس ٢٠٠١، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/49h9Q

– الأردن ومسيرة القمة العربية .... أول قمة دورية في عمان ٢٧-٢٨ مارس ٢٠٠١، **موقع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة**، ٣٠ مارس ٢٠٠١، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/kofi7

٣- ممدوح شوقي، "الأمن القومي والعلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص. ٣٥.

علاقتها بدول العالم، ومنها الدول العربية على أساس موقفها من هاتين المسألتين. وهناك واقع يدعم التوجه التدخلي للسياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، وهو أن العلاقات التركية العربية تتضمن كثيرًا من العناصر المجمعة أكثر من العناصر المفرقة، فهناك روابط دينية، ومذهبية، وعوامل حضارية وتاريخية وثقافية واقتصادية[1].

فعلى امتداد الحرب الباردة بقيت تركيا بمنأى عن التورط في مشكلات العالم الإسلامي والجوار العربي، وظلت حريصة على عدم الغوص مجددًا في منطقة جاءت بالشر لتركيا العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وكانت تنظر إلى المنطقة العربية بأنها لا تنسجم مع هويتها العلمانية الجديدة. وظل تعامل تركيا مع الوطن العربي خاضع للقوانين الدولية، ومبدأ عدم التدخل بالشئون الداخلية للدول الأخرى، وكذلك لضوابط التحالفات التي كانت تركيا جزءًا منها وفي مقدمها حلف شمال الأطلسي.

ولا يمكن إغفال محاولات تعمق الوجود التركي مع دول المنطقة، فبينما اتسم موقف تركيا بالحياد من أطراف حرب الخليج الأولى، إلا أنها استغلت موقعها فى حرب الخليج الثانية محققة مزيدًا من المكاسب الإقليمية التى تضاف إلى ميزان قوتها فى المنطقة. كما استخدمت المياه كورقة رابحة فى يدها فى مواجهة المنطقة العربية بما يُمثل عنصر تهديد للأمن القومى العربى من الشمال، حيث ٨٨% من مصادر نهر الفرات، ونحو ٨٧% من مياه نهر دجلة تقع داخل الأراضى التركية[2]، ولذلك استخدمت تركيا تلك الورقة كأداة ترغيب وترهيب سياسية ليكون لها دور فى ترتيبات الأمن بالمنطقة، كما استغلت الورقة الكردية، في ضوء ميراثها الحضارى والدينى والثقافى رغم توجهها العلمانى فى مخاطبة الدول العربية والإسلامية، محاولة فتح مزيد من الآفاق فى المنطقة العربية من أجل مزيد من العلاقات الاقتصادية، بما يحقق المصالح التركية فى هذه المنطقة[3].

وظهرت ملامح السياسة التركية في التغلغل داخل الدول العربية، وإقامة علاقات مع مكوناتها الاجتماعية المتنوعة، العرقية والإثنية والثقافية، في عهد حزب العدالة والتنمية، حيث تغير المشهد وانقلب جذريًا بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٠، وبالذات بعد الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية. ويدلل على المحاولات التركية لإقامة علاقات مع المكونات الاجتماعية في

١- نازلى معوض، "دول الجوار الجغرافى والأمن القومى العربى"، فى عبد المنعم المشاط (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص. ١٠٦- ١٠٧.

٢- جلال عبد الله معوض، "تركيا والأمن القومي العربي: السياسية المائية والأقليات"، المستقبل العربية، العدد ١٦٠، أكتوبر ١٩٩٢، ص ص ٩٢- ١٢٤.

٣- نازلى معوض، "دول الجوار الجغرافى والأمن القومى العربى"، في عبد المنعم المشاط (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص. ١٠٨.

المنطقة، تعدد الزيارات لوزراء ومسئولين أتراك لمكونات من أصل تركي في العراق ولبنان و سوريا[1].

هكذا، بدأت تركيا في التخطيط للاضطلاع بدور في المنطقة العربية منذ مطلع الـ الحادي والعشرين، إما ليأسها من فتح الأبواب الأوروبية أمامها أو لتقديم نفسها أمام الأوروب والولايات المتحدة كحليف موثوق به قادر على تنفيذ المخططات الغربية عسى أن يشفع لها ذ الدور في فتح الأبواب الأوروبية الموصودة أمامها منذ فترة. وكما ادعت إيران أنها حامية الشيـ في كل مكان، ولاسيما في المنطقة العربية، بدأت تركيا تتحدث عن حقوق التركمان في العراق وتزعم لنفسها دورًا محوريًا في تطورات الأحداث الإقليمية والمحلية في المنطقة العربية. وه نجاح حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى السلطة، اتضحت بصورة أكبر الخطط التركـ للاضطلاع بدور قيادي في المنطقة، وقد وجدت القوى ذات التوجه الإسلامي – في المنطـ العربية – في تركيا حليفًا قويًا يمكن الاعتماد عليه في مناوءة النظم الحاكمة، وتلاقت مصالـ الطرفين، حيث تمكنت تركيا من التغلغل في المنطقة برداء إسلامي، كما وجدت القوى المناوئـ للتيارات الإسلامية – في المنطقة العربية أيضًا – في تركيا حليفًا إقليميًا قويًا يتمتع بمصالح مـ الولايات المتحدة والدول الأوروبية وإسرائيل، ويفتح لها مجالات أرحب في التعامل مع القوى الغربية[2].

وبعد العام ٢٠١١، بدأت تركيا تمد يدها إلى قوى وأحزاب وأطراف ومجموعات محلية، وظهر التدخل الصريح لتركيا في الشئون الداخلية للدول العربية، فاحتضنت على سبيل المثال تيارات إسلامية في بلادها، تمثل فئة محددة، مثل نائب الرئيس العراقي الأسبق، طارق الهاشمي، ومحافظ نينوي العراقية السابق، أثيل النجيفي الذي سُلِّمت في عهده مدينة الموصل لتنظيم "داعش"، كما احتضنت جماعة الإخوان المسلمين السورية على أراضيها، وعملت على التدخل في الشأن المصري الداخلي دعمًا لجماعة الإخوان المسلمين على مختلف الصعد. وكذلك الأمر في اليمن وليبيا وتونس[3].

وعلى الرغم من أن تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية، سعت إلى استخدام "القوة الناعمة" كأداة للتغلغل في المنطقة، فوقعت الاتفاقات الاقتصادية وألغت تأشيرات الدخول

---

[1] زينب ماهر السيد، "العلاقات التركية – العراقية : دراسة لحالة الأكراد"، **ورقة بحثية**، موقع المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=18020

[2] صفي الدين خربوش، التطور السياسي في مصر: محاولات هدم الدولة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٦-٦٧.

[3] انجي نوحي، "دور تركيا فى الشرق الأوسط"، موقع جريدة الشروق، ٣٠ يناير ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/vJrk8

والترويج لصورة تركيا عبر المسلسلات التليفزيونية، والترويج للدولة التركية كنموذج يحتذى به في الجمع بين المعاصرة والهوية الإسلامية، ولم يغلق العرب الباب على الانفتاح التركي[1]. إلا أنه بعد اندلاع الانتفاضات العربية تغيرت آليات التعامل التركي مع الدول التي حصلت فيها اضطرابات، وتحول حزب العدالة والتنمية إلى طرف في الصراعات الداخلية العربية، وتصرف كما لو أنه حزب وليس كسلطة تمثل الدولة التركية وتعكس سياساتها الرسمية[2].

إضافة لما سبق، شجعت أنقرة على ضرب الدولة المركزية في سوريا والعراق بالعمل على شق الجيش السوري وإنشاء ما يسمى بـ "الجيش الحر"، وأنشأت له قواعد في تركيا وأمدته بالسلاح والخبرات. كما عملت على تسهيل ظهور تنظيمات مسلحة بأسماء مختلفة. وفتحت أراضيها لعشرات الآلاف من المسلحين القادمين من كل أنحاء العالم للانضمام إلى تنظيمات مثل "جبهة النصرة"، وتنظيم "داعش"، والحزب الإسلامي التركستاني. وفي العراق تحاول تركيا تكرار تجربة الجيش السوري الحر فأنشأت تحت ذريعة محاربة "داعش" ما يسمى "حرس نينوي" وهي ليست سوى ميليشيا تابعة لرجل تركيا في العراق وهو أثيل النجيفي[3].

بعد ذلك انتقلت تركيا إلى مرحلة أكثر تقدمًا من استخدام وكلاء لحروبها العسكرية. فانتقلت إلى التدخل العسكري المباشر لأول مرة داخل أراضي دولة عربية، فدخل الجيش التركي إلى مدينة جرابلس السورية، ومن ثم احتلاله للشريط الحدودي الواقع بين جرابلس وأعزاز بطول نحو مائة كيلومتر وبعمق يصل إلى مسافة قريبة من حلب[4]. كما دخلت تركيا إلى منطقة بعشيقة في شمال غرب الموصل بالعراق وأقامت معسكرًا لها هناك، ورفضت مغادرته رغم مطالبة الحكومة العراقية لها بذلك. وهذه مشاهد من التهديد التركي للأمن القومي العربي[5].

---

[1]- على جلال عبد الله معوض، القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية: دراسة حالة لسياسة تركيا تجاه المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية ٢٠٠٢- ٢٠١٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٢١٢-٢١٦، ٤٢٠-٤٢٥.

[2]- بسمة عبد اللطيف محمد، العثمانية الجديدة فى التوجه والممارسة للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية فى تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص ص ١١٢-١٢٤.

[3]- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٥، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٨٥-٢٩١.

[4]- Soner Cagaptay and Parag Khanna, "Why Syria's Fragmentation Is Turkey's Opportunity", policy-analysis, The Washington Institute for Near East Policy, October 24, 2012, Available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-syrias-fragmentation-is-turkeys-opportunity

[5]- Ed Stafford and Soner Cagaptay, "A Turkish-Friendly Zone Inside Syria", policy-analysis, The Washington Institute for Near East Policy, January 29, 2016, Available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/a-turkish-friendly-zone-inside-syria

وأصبح التهديد التركي للأمن القومي العربي واقعًا، فيبدو أن العقيدة العسكرية التر تجاه المنطقة العربية، هي التدخل العسكري المباشر والبقاء في أراضي دول المنطقة، وهي ذ العقيدة العسكرية التي ظهرت لدى حزب العدالة والتنمية حديثًا، ومن ملامح ذلك قرار أنقرة بإة قواعد عسكرية أول مرة خارج البلاد، فافتتحت تركيا أول قاعدة عسكرية لها في سبتمبر ١٦ في مقديشو في دولة الصومال، كما وقعت اتفاقًا لإقامة قاعدة لها في قطر مع الحكر القطرية[1].

الشكل رقم (٢):

حدود تركيا في الميثاق الملّي لعام ١٩٢٠

وتزعم تركيا بأن الفرصة متاحة أمامها لترسيخ حضورها ونفوذها في المنطقة العربية في ضوء حالة التفكك والانقسام والضعف الذي يعتري البلدان العربية، ولاسيما المجاورة لها، خاصة سوريا والعراق، وهو ما يغريها لممارسة أقصى قدر من الضغوط رغبة في تحقيق بعض الأهداف وبعض المكاسب، إما عبر الاحتلال المباشر لبعض المناطق من شمال العراق وشمال سورية وفقًا للميثاق الملّي – كما هو موضح في الشكل رقم (٢) –، وإما عبر جعل بعض هذه المناطق

[1] – قاعدة عسكرية تركية في الصومال وأخرى في قطر، **موقع روسيا اليوم**، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/QzFy7

خاضعة للنفوذ التركي المباشر عبر مجموعات من قوى محلية (تركمانية وسنّية) على غرار الشريط الحدودي الذي أسسته إسرائيل في جنوب لبنان، وإن لم يكن كذلك فعبر الحصول على امتيازات أمنية واقتصادية في شمال البلدين وسياسية في الحكومة المركزية فيهما عبر مجموعات موالية لها تفضي في النهاية إلى منحها نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا. وبذلك تضمن تركيا منع تطويقها بحزام كردي معادٍ، أي موالٍ لحزب العمال الكردستاني، وبالتعاون مع فئات متعاونة معها، وتحديدًا جماعة مسعود البرزاني. أما إذا ذهبت التطورات في النهاية إلى تقسيم فعلي لسوريا أو العراق فهذا يعني على الأقل خيارًا تركيًا مباشرًا في ضم شمال سورية، ومنطقة الموصل العراقية إلى تركيا تبعًا لمنطق تقاسم مناطق النفوذ كما حصل في سايكس بيكو[1].

وخلاصة القول، أن التطورات في السنوات الأخيرة، ولا سيَّما بعد اندلاع الانتفاضات العربية، أظهرت أن تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية، وقيادة رجب طيب أردوغان، هي مصدر تهديد أصيل للأمن والاستقرار في المنطقة العربية، ولوحدة دولها ورخاء شعوبها، وأن هذه المرحلة التي تشهدها تركيا بقيادة أردوغان أخطر على المنطقة العربية من أي وقت مضى.

٤. الدور الإثيوبي: تزايد النفوذ في دول الجوار العربية

لم تشر القمم العربية إلى إثيوبيا باعتبارها مصدر تهديد للأمن القومي العربي، ولم تعتبر قمة فاس عام ١٩٨٢ دخول القوات الإثيوبية إلى الصومال تهديدًا للأمن العربي، وإنما اكتفت بمساندة الصومال وأيدت المساعي السلمية لحل المشاكل بين الطرفين.

وتُعد إثيوبيا من أكثر دول الجوار العربي تأثيرًا وأهمية، لكونها تتمتع بعلاقات قديمة وممتدة مع العديد من الدول العربية. فبالنسبة للسودان والصومال تعد إثيوبيا واحدة من أهم دول الجوار ذات التأثير المباشر على الأوضاع السياسية والأمنية فيهما، وبالنسبة لمصر تظهر أهمية إثيوبيا كمصدر لأكثر من ٨٠% من مواردها المائية[2]، كذلك ترتبط إثيوبيا تاريخيًا بعلاقات متشعبة مع دول الخليج العربي المطلة على البحر الأحمر.

وقد وضعت إثيوبيا تصورًا لعلاقتها بالدول العربية من خلال وثيقة "سياسة إثيوبيا واستراتيجيتها بخصوص الشئون الخارجية والأمن الوطني"[3] الصادرة عن وزارة الإعلام الإثيوبية

---

[1] انظر: محمد نور الدين، "تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج"، ورقة عمل قدمت لحلقة نقاشية عقدت يوم ١٩ ديسمبر ٢٠١٦ بعنوان: تركيا إلى أين، المستقبل العربي، عدد ٤٥٦، فبراير ٢٠١٧، ص ص ٣٢- ٣٦.

[2] أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤)، ص ص ١٥-١٧.

[3] -"Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy", The Federal Democratic Republic of Ethiopia, Ministry of Information Press & Audiovisual Department, Avaliabe at: http://www.ethiopiaembassy.ru/pages/docs/Foreign_Police_English.pdf

عام ٢٠٠٢، والتي شخصت فيها مشكلاتها مع الدول العربية، وحددت سبل التعامل مع كل حالة من هذه الحالات. وجدير بالذكر، أن الوثيقة صنفت الصومال والسودان وجيبوتي فقط في خانة الدول الأفريقية، أما مصر فضمتها مع دول الخليج العربي وتركيا وإيران وإسرائيل ضمن دول الشرق الأوسط[١].

ويرى صانع السياسة الخارجية الإثيوبية أن العلاقة مع الصومال يحكمها محددان: أولهما، هو النزعات "التوسعية" للنظم الحاكمة في الصومال. وثانيهما، هو علاقة الدولة الإثيوبية بجماعة الصوماليين الذين يعيشون في الأقاليم الشرقية من إثيوبيا. ووفقًا للوثيقة الرسمية فإن تأسيس حكومة ديموقراطية في الصومال يمكن أن يزيد من فرص استغلال إثيوبيا للموانئ الصومالية بشكل مكثف ومنتظم، وعندئذ تتمكن إثيوبيا من التحالف مع هذه الحكومة الجديدة من أجل القضاء على العناصر التى تهدد السلم وطردها من الصومال نهائيًا، وكذلك التعاون فى الكثير من الجهود الرامية إلى نبذ العنف والتطرف وكل ما يهدد السلم فى البلدين[٢].

وفيما يخص السودان، ترى إثيوبيا أن العلاقات بين البلدين لم ترق للمستوى المتوقع منذ حصول السودان على استقلاله عام ١٩٥٦، وذلك لثلاثة أسباب: الأول، هو التطرف الديني الذي تعاني منه السودان وتسعى لنشره في إثيوبيا. والثاني، هو موقف السودان المساند لمصر في قضية استغلال مياه النيل في ظل التناقض الشديد بين المطالب المصرية والإثيوبية[٣]. والثالث، هو دعم السودان لبعض الحركات التي تعمل على زعزعة الاستقرار في إثيوبيا، كرد فعل لتدخل الأنظمة الحاكمة الإثيوبية في السابق للحركات المسلحة في الجنوب السوداني[٤].

وفيما يتصل بالعلاقات مع مصر، فيعد الخلاف بشأن استغلال مياه النيل، هو المشكلة الأبرز من وجهة النظر الإثيوبية في العلاقة مع دول الشرق الأوسط في ظل ما تراه إثيوبيا من أن المصريين فرضوا إرادتهم بحيث لا يستخدم مياه النيل أحد سواهم، وهو ما تسبب في تدهور العلاقة بين إثيوبيا وبعض الدول العربية، خاصةً في فترة صعود الدور الإقليمي المصري. وتشخص الوثيقة العلاقة بين مصر وإثيوبيا في عدد من النقاط أبرزها[٥]؛ أن المشكلة التي تواجه

---

[1]- Kidist Mulugeta, "The Role of Regional Powers in the Field of Peace and Security: The Case of Ethiopia", Horn of Africa Security Dialogue, July 2014, Published by the Friedrich-Ebert-Stiftung, Avaliable at: http://library.fes.de/pdf-files/bueros/aethiopien/10879.pdf

[2]- Dehez, Dustin, "Ethiopia—A Hegemon in the Horn of Africa Region?", Paper for BISA Annual Conference, 15–17 December 2008, University of Exeter, UK, Avaliable at: http://www.open.ac.uk/socialsciences/bisa-africa/confpapers/Dehez-exeter-08.pdf

[3]- Ashok Swain, Ethiopia, the Sudan, and Egypt: The Nile River Dispute, **the Journal of Modern African Studies**, Vol. 35, No. 4, (December: 1997), PP. 675- 694.

[٤]- عبد الجبار خضر محمد، العلاقات السودانية الإثيوبية: الماضي والحاضر والمستقبل (السودان: مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ص ٩٦-١٠٢.

[5]- "Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy", Op.Cit, PP. 125-128.

إثيوبيا حيال استخدام مياه النيل هي بالأساس مشكلة مع مصر، ونتيجة لنفوذ مصر في الوط العربي فإن مسألة النيل تؤثر أيضًا على علاقات إثيوبيا بالدول العربية الأخرى. كما ترى إثيو أن مصر تتبنى استراتيجية جوهرها خلق العداء والشك تجاه إثيوبيا، وأنها نجحت أيضًا – بشك أو بأخر – في محاصرتها، وعدم حصولها على المساعدات والقروض من أية مصادر أخر لاستغلال الموارد المائية للنيل[1].

وبالنسبة للعلاقة بين إثيوبيا ودول الخليج العربي، فيلاحظ أن هناك اقتناع سائد ف إثيوبيا بأن تأثير منطقة الشرق الأوسط على البلاد قديم، ويمتد إلى فترات تاريخية سابقة، وأ أكثر بروزًا من تأثير المحيط الأفريقي. ذلك أن الديانتين الرئيستين في إثيوبيا (المسيح الأرثوذوكسية والإسلام) وفدتا إليها من مصر ومن شبه الجزيرة العربية. وترى وثيقة الأم القومي والسياسة الخارجية الإثيوبية، أن الشرق الأوسط يمثل حاليًا مصدرًا لتهديد إثيوبيا م خلال تصدير التطرف الإسلامي[2].

وعلى الرغم من ذلك تمتعت إثيوبيا تقليديًا بعلاقات ممتدة مع كل من اليمن والمملك العربية السعودية على العكس من باقي دول الخليج العربي. ومع عدم وجود مصادر حقيق لتوتر العلاقات بين الجانبين إلا أن إثيوبيا تلقي باللائمة على مصر في التأثير سلبًا عل علاقتها بكافة الدول العربية ومن بينها دول الخليج بما يضمن عدم تأسيس إثيوبيا لعلاقا "جادة" مع أي من هذه الأطراف.

وفي إطار الدور الإقليمي الإثيوبي الآخذ في الاتساع لعبت إثيوبيا دورًا أساسيًا ف الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ بالقدر الذي لعبت فيه دورًا في الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة المد الشيوعي أثناء الحرب الباردة وهو ما ظهرت آثاره سريعًا متمثلة في تدفق إمدادات هائلة من المعونات العسكرية والاقتصادي الأمريكية إلى إثيوبيا، وكانت الصومال هي المسرح الرئيسي للنشاط الإثيوبي في محارب الإرهاب[3].

---

[1] – قرار دولي بوقف تمويل سد النهضة الإثيوبي، موقع العربية نت، ٣٢ أبريل ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:
ttp://eutt.us/EYdXM

[2] - Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy, The Federal Democratic epublic of Ethiopia, Ministry of Information Press & Audiovisual Department, Avaliabe at: ttp://www.ethiopiaembassy.ru/pages/docs/Foreign_Police_English.pdf

[3] – ليليان أميل كامل، أحداث الحادي عشر من سبتمبر و تطور الإدراك الأمريكي تجاه العرب : دراسة في السلوك الأمريكي تجاه بعض القضايا العربية ٢٠٠١ - ٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٧٨-٨٥.

فمنذ نوفمبر من العام ٢٠١١، قامت إثيوبيا بإعادة نشر مئات الجنود داخل الصومال بغرض القضاء على ما تبقى من جماعة شباب المجاهدين، وغيرها من الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة، وهو ما يعد استئنافًا للتدخل الإثيوبي على الأراضي الصومالية خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩. وفي فترة وجيزة تمكنت القوات الإثيوبية من تحقيق نجاحات ملحوظة كان أبرزها السيطرة على مدينة بلدوين الصومالية في ديسمبر عام ٢٠١١ قبل أن تحكم السيطرة على مدينة بيدوا التي تعد من أهم معاقل جماعة شباب المجاهدين[١]. وحرص المسئولون الإثيوبيون على تأكيد حقيقة أن هذا التدخل لا يُعد تكرارًا للحرب التي خاضتها القوات الإثيوبية في الصومال بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ التي انتهت بتمكن القوات من طرد تنظيم المحاكم الإسلامية من العاصمة مقديشو[٢].

وجدير بالذكر، أن القوات الإثيوبية بعد تدخلها واجهت مقاومة عنيفة من الحركات والجماعات المسلحة الصومالية بلغت ذروتها في مارس ٢٠١٢ خلال المعارك التي دارت في قرية يوركوت، والتي شهدت تعرض مواقع الجيش الإثيوبي لهجوم عنيف من مقاتلي جماعة شباب المجاهدين استمر لأكثر من ثلاث ساعات، وأسفر عن مقتل نحو ٤٠ من القوات الإثيوبية، فضلاً عن اضطرار القوات للانسحاب من ثلاثة من التكنات المهمة، وذلك وفق ما صرح به قادة جماعة شباب المجاهدين. وجاءت أهمية هذا الهجوم نظرًا للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به قرية يوركوت الواقعة على الطريق الرابط بين الصومال وإثيوبيا، فضلاً عن قربها من بيدوا التي كانت معقلاً لشباب المجاهدين قبل أن يتم طردهم منها في فبراير ٢٠١٢[٣].

ومع استمرار المواجهات بين القوات الإثيوبية والجماعات المسلحة الصومالية، بدأت القيادة السياسية الجديدة في إثيوبيا بعد وفاة زيناوي في التعبير عن رغبتها في تعديل أوضاع القوات الإثيوبية في الصومال تمهيدًا لسحبها بشكل كامل ونهائي. ففي إبريل ٢٠١٣، صرح رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديسالين أن إثيوبيا تعتزم سحب قواتها من الصومال "قريبًا"، واعتبر أن القضية الأساسية هي تسريع الانسحاب الكامل للقوات الإثيوبية، خاصة في ظل

١- لماذا سكت العالم عن التدخل الإيثوبي في الصومال؟، **موقع أخبار الصومال اليوم**، ٥ يناير ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/LD6SV

٢- أيمن شبانة، "القادم: الظهور الإثيوبي في جنوب الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١، ص ص ٦٢-٦٤.

٣- مهند الهنداوي، الاتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات دراسة حالة الصومال (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص ص ٢١٠-٢١٢.

الأوضاع المتردية التي تعاني منها الصومال، والتي تُعيق تحقيق أي تقدم ملموس على الصـ السياسي[1].

وبالفعل بدأت القوات الإثيوبية انسحابها بصورة مفاجئة من بلدة حودور، ثم انسحابها شهر يونيو ٢٠١٣ من مدينة بيدوا ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة، تمهيدًا لأن تحل قو تابعة للاتحاد الأفريقي محلها. وتغير الموقف الأثيوبي في سبتمبر من نفس العام في أعق الهجوم الذي قامت به جماعة شباب المجاهدين على مركز "ويست جيت" التجاري في العاص الكينية نيروبي، فصرح رئيس الوزراء الأثيوبي بأن بلاده لن تسحب قواتها من الصومال بش كامل. وللتوفيق بين رغبة إثيوبيا في المشاركة في القضاء على حركة شباب المجاهدين، و رغبتها في تخفيف أعباء حملتها العسكرية تم الاتفاق في يناير ٢٠١٤ على انضمام القو الإثيوبية في الصومال، والذي بلغ عددها نحو أكثر من ٤ آلاف جندي، إلى قوات حفظ الس التابعة للاتحاد الأفريقي ليتجاوز عددها بذلك ٢٢ ألف جندي. واستمرت القوات الإثيوبية التمركز في مدينة بيدوا، وتولت مسئولية حفظ الأمن في المناطق الجنوبية الغربية من الصو مثل مناطق جيدو وباي وباكول[2].

وثمة ممارسات أخرى تكشف عن اتساع النفوذ الإقليمي لإثيوبيا في دول المنطقة العر منها؛ دورها في الوساطة بين دولتى السودان وجنوب السودان، حيث استضافة أديس أبابا سا من لقاءات القمة بين الرئيسين عمر البشير وسلفاكير ميارديت، لمناقشة القضايا الخلافية الدولتين بدأت بالقمة التي عقدت في سبتمبر ٢٠١٢، لبحث بنود مشروع اتفاقية لأمن الحد والتي تمثل أهمها في إنشاء منطقة منزوعة السلاح على الجانبين، وهو ما قد رفضه السودان عقد القمة. وفي فبراير من عام ٢٠١٤، لعبت وساطة رئيس الوزراء الإثيوبي الدور الأساسي عقد لقاء القمة الثاني بين الرئيسين، والذي هدف إلى تسريع وتيرة إنهاء القضايا الخلافية، واق منطقة منزوعة السلاح على الحدود، والتمهيد لاستئناف تصدير بترول جنوب السودان الموانئ السودانية على البحر الأحمر، فضلاً عن فتح المعابر الحدودية بين البلدين لحـ التجارة[3]. وجدير بالذكر، أن قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي تنتشر في منـ

---

[1] – إثيوبيا تريد سحب قواتها من الصومال في أقرب وقت، موقع عربية نيوز، ٢٥ أبريل ٢٠١٣، متاح على الرابط التا https://cutt.us/YhKhF

[2] – مهند الهنداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٥-٢١٧.

[3] – أماني الطويل، "القابلية للتصعيد: تعقيدات الصراع في جنوب السودان"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٧، ٢٠١٤، ص ص ٧٨-٨١.

أبيي الحدودية هي بالأساس قوات إثيوبية تجاوز عددها ٥٣٠٠ جندي وضابط[1]، وهو ما عزز من دور إثيوبيا في ملف العلاقات بين السودان وجنوب السودان.

ولم تكتف إثيوبيا بالوساطة بين السودان وجنوب السودان، وإنما لعبت دور الراعي الرئيسي لجهود تسوية الصراع الداخلي الذي نشب داخل دولة الجنوب بين قوات الجيش التابعة للرئيس سيلفا كير وبين القوات المنشقة الموالية لنائبه المقال رياك مشار. ففي الرابع من يناير ٢٠١٤، أعلن وزير الخارجية الإثيوبي عن إطلاق المباحثات المباشرة بين طرفي النزاع في العاصمة أديس أبابا، وذلك بعد اجتماع ممثلي كل طرف بالوسيط الإثيوبي[2].

وعلى الرغم من تعدد مظاهر صعود الدور الإثيوبي من تدخل عسكري في الصومال، ولعب دور الوسيط الرئيسي بين السودان وجنوب السودان، وصولاً إلى الشروع في بناء سد النهضة على الرغم من المعارضة المصرية المتكررة، إلا أن هذا لا يعني وصول إثيوبيا لمستوى من القوة يسمح لها بأن تمثل تهديدًا حقيقيًا للمصالح العربية، وربما يرجع ذلك إلى المشكلات الداخلية المركبة التي تعاني منها إثيوبيا ابتداءً من مشكلات التوزيع المنصف لعوائد التنمية على الأقاليم المختلفة، وصولاً إلى المشكلات السياسية والأمنية التي تعاني منها البلاد في السنوات الثلاثة الماضية، خاصة بسبب محاولة النظام فرض منهج وممارسات طائفة الأحباش على كل مسلمي إثيوبيا الأمر الذي أسفر عن سلسلة من الاحتجاجات شهدتها المساجد الكبرى في مختلف أنحاء البلاد.

وخلاصة القول، أن النفوذ الأكبر لأثيوبيا في إقليمها، قد يتحقق من خلال إغرائها لدول الجوار، وبالذات العربية منها، بتأييد سياستها في مجال الطاقة بما يؤثر على المصالح المائية العربية[3]، وبالذات المصرية والسودانية، واستمرارها في بناء السدود، وفقًا لمخططها، رغم كل الاعتراضات المصرية والعربية، ونجاحها في الفصل بين الموقفين المصري والسوداني، واستمالة السودان للابتعاد عن الموقف المصري، إضافة إلى سعيها إلى قطع جيبوتي من الوطن العربي، ودمجها لتصبح جزءًا من الأراضي الإثيوبية، خاصة جماعة العفر التي لها امتدادات في إثيوبيا

---

[1]- مهند الهنداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٣.

[2]- أيمن شبانة، "آفاق التسوية السياسية في جنوب السودان"، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢١٠، أبريل ٢٠١٦، ص ص ٨٥-٩٢.

[3]- على مدى عام ٢٠١٤ أخذت تروج إثيوبيا لما أسمته "دبلوماسية الطاقة"، وذلك لتحفيز الداخل لتأييد مشروعاتها فيما يتعلق بتشييد السدود من ناحية، وتغري دول الجوار بتأييد سياستها لتحقيق مصالحها بتوفير الطاقة الكهربية لها من ناحية أخرى. وذلك في إطار سعيها إلى أن تكون قوة إقليمية "بذاتها" في محيطها بشكل يمكنها من فرض كامل هيمنتها على بعض دول الجوار، وطمس "هويتها" العربية.

وإريتريا، وهى الجماعة المهيمنة على السلطة في مواجهة جماعة العيسى، التي تنتمي لأصول صومالية[1].

ثانيًا: الاختراق الدولي

تتعدد أشكال وآليات نظام الاختراق والتغلغل من قبل القوى الكبرى في الأقطار العربية؛ فمنها الاختراق الناعم عن طريق الأقليات العرقية والمذهبية، والاختراق الصلب عن طريق استعمال القوة العسكرية. وفي هذا السياق، سيتم التركيز على الاختراق الأمريكي للمنطقة، مع الإشارة لغزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وتدخل حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة في ليبيا عام ٢٠١١، وكذلك التدخل العسكري الروسي في المنطقة من خلال نشر القواعد العسكرية، وذلك بالتركيز على الحالة السورية.

١. التدخل الأمريكي:

ارتبطت مصادر التهديد العالمية في قرارات القمم العربية غالبًا بالتهديد الإسرائيلي، وقد حدث تغيرًا في هذا الشأن في قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٩؛ حيث دشنت حديثًا جديدًا عن الولايات المتحدة كمصدر للتهديد، فأدانت العدوان الأمريكي على ليبيا وشجبت المقاطعة الاقتصادية الأمريكية لها. وتجدر الإشارة إلى أن البيان الختامي للقمة لم يكيف السلوك الأمريكي كتهديد للأمن القومي العربي بشكل صريح[2]، وهو موقف كررته قمة بغداد عام ١٩٩٠، حيث أدان البيان الختامي "التهديدات الأمريكية باستعمال القوة" ضد ليبيا[3]. بينما خلت البيانات الختامية التالية للقم العربية عن ذكرها للتهديدات الأمريكية للأمن القومي العربي.

لكن مع اتضاح التهديدات الأمريكية للعراق في ظل إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وبصفة خاصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بدأ الحديث عن التهديد الأمريكي للأمن القومي العربي يعود بالتدريج إلى وثائق القمم العربية، وإن تم الحديث عنه بعبارات عامة. فبدأت قمة بيروت عام ٢٠٠٢ بحديث عن رفض التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية، وبصورة خاصة العراق، وتأكيد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن

---

[1] – نادية عبد الفتاح، "الهجوم الإثيوبي على الأراضي الإريترية: الأسباب والتداعيات"، مجلة آفاق أفريقية، المجلد العاشر، العدد ٣٦، ٢٠١٢، ص ص ٥٧-٦١.

[2] – البيان الختامي للقمة العربية بالدار البيضاء ٢٣-٢٦ مايو ١٩٨٩، جريدة الجزيرة، ٢٢ مارس ٢٠٠١.

[3] – الجزيرة تعرض دراسة عن ٢٣ قمة عربية خلال ٣٧ عاماً مشاركات فعالة للمملكة العربية السعودية في القمم العربية التحديات السياسية والأمنية والضرورات العملية كانت وراء ظهور مؤتمرات القمة العربية، موقع جريدة الجزيرة، ٢٢ مارس ٢٠٠١، متاح على الرابط التالي: http://www.al-jazirah.com/2001/20010327/zt3.htm

وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديدًا للأمن القومي لجميع الدول العربية[1]، وتكرر الموقف ذا في قمة شرم الشيخ عام ٢٠٠٣[2] دون أي تصعيد يتناسب مع اشتداد حدة التهديد آنذاك.

وعندما عقدت قمة تونس في مايو عام ٢٠٠٤، كان التهديد قد أصبح احتلالاً تكي معه النظام العربي الرسمي، فاعترف بموفد السلطة التي أنشأها الاحتلال ممثلاً للعراق ف جامعة الدول العربية[3]، ولذلك لم يكن منطقيًا أن تأتي قرارات القمم على ذكر أي تهديد لأم العراق أو غيره يكون مصدره السياسة الأمريكية، وهكذا اقتصرت قرارات قمم تونس عام ٢٠٠٤ والجزائر عام ٢٠٠٥، والخرطوم عام ٢٠٠٦، على أمور من قبيل الترحيب بخطوات العما السياسية في العراق والتشديد على الدور العربي، ودور الأمم المتحدة في رسم مستقبله[4]، وحد عندما تضمنت هذه القرارات إدانة لجرائم جنود قوات التحالف في سجون العراق ومعتقلاته، فإ القرار في هذا الصدد أظهر سلوك هؤلاء الجنود باعتباره سلوكًا فرديًا، ولم يكيفه باعتباره سياس ممنهجة تمارس في العراق أو حتى نتيجة لهذه السياسة، فضلاً عن أن إدانة سلوك هؤلاء الجنو أتى ضمن إدانات أخرى عديدة، وبصفة خاصة لما سمي بالأعمال الإرهابية في العراق، وبعض على الأقل جزء من مقاومة الشعب العراقي للاحتلال الذي تحول من مجرد تهديد إلى واقع فعل دفع الشعب العراقي ثمنًا باهظًا له.

والحقيقة أن الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ مثّل التهديد الفعلي للأمن القوم العربي؛ والذي أدى فيما بعد إلى تفتيت الهوية العربية، فمثّل الغزو نقطة تحول في صعو الهويات الطائفية والمذهبية والإثنية على حساب الهوية العربية بمبادرة وتشجيع من السياس الأمريكية، ولازال هذا الاتجاه مستمرًا، حيث تتابر المؤسسات الرسمية في الولايات المتحد ومراكزها البحثية ووسائل إعلامها، على محاولة تعميق المفاهيم السالبة للعروبة لدى أبناء الأم بما يعمق دواعي الانقسام والتفتيت استنادًا إلى أسس طائفية[5]، مع أن هذه الاثنيات كما يقوا

1- جريدة الاتحاد، ٢٩ مارس ٢٠٠٢. ونبيلة أبو سلطان، "القمة العربية في بيروت"، مقال منشور على موقع مرك التخطيط الفلسطيني، ٢٩ مارس ٢٠٠٢، متاح على الرابط التالي:
ttp://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_11.htm

2- الدستور تنشر مشروع نص البيان الختامي لقمة شرم الشيخ: رفض عربي مطلق للحرب على العراق، **موقع جريد الدستور**، ١ ماري ٢٠٠٣، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/1oFfl

3- النص الكامل لوثائق وقرارات القمة العربية ٢٠٠٤، **موقع بى بى سى عربي**، ٢٣ مايو ٢٠٠٤، متاح على الراب التالي: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3740000/3740721.stm

4- البيان الختامي لقمة الخرطوم العربية: تمويل قوات السلام في دارفور خلال ٦ أشهر، **موقع جريدة البيان**، ٣٠ مارس ٢٠٠٦، متاح على الرابط التالي: http://www.albayan.ae/one-world/2006-03-30-1.904866

5- عبد على كاظم، استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكى للعراق ونتائجة الطائفية - الهوية الوطنية السياسات الاقتصادية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ص ١٠٢- ١١٢.

الدكتور علي الدين هلال "عاشت لعقود طويلة في سلام مع بعضها بعضًا الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال، ونشأت الأحزاب السياسية على أسس وليست إثنية وطائفية، وتولى أعلى المناصب في هذه الدول قيادات من إثنيا ومؤدى هذا ضرورة التفرقة بين التنوع الإثني كحقيقة وجودية اجتماعية لا العلاقات الطائفية أو الطائفية السياسية"[1]. وقد وقع هذا بفعل الولايات المتح متعمد ما أدى إلى تهديد حقيقي للهوية العربية بوصفها المقوم الأساسي للنظام

ونتيجة رفض العرب لرؤية الإدارة الأمريكية المتعصبة عقب احد الولايات المتحدة فكرة "الفوضى الخلاقة" التي تعد من النظريات الخطيرة ت والشرق الأوسط والمنطقة العربية خصوصًا، وأصبحت أسلوبًا جديدًا لإدارة وتو وأهدافها، خصوصًا بعد زوال الأيديولوجية الاشتراكية السوفياتية، ورجحان إد وقيادته وفق منظومة الأحادية القطبية[2].

ولا شك في أن حالة المأساة التي تعيشها الدول العربية جاءت تنفيذ الخلاقة، فتم إطلاق الصراع الطائفي والعرقي والمذهبي، وتم استبدال الولاءات بمؤسسات الدولة، وخلق حالة من عدم الاستقرار واليأس واللاعودة إلى ما كان قبل استبدال النظم في هذه الدول، وذلك بإطالة أمد الصراع المصحوب بالأس والدمار، كما تم إرباك المنطقة بموجة إعلامية، فضلاً عن تغذية بعض المؤ ودعمها بكل ما من شأنه تحقيق أهداف نظرية الفوضى الخلاقة. وجدير بالذكر القطرية لعبت دورًا في زيادة الاحتقان، وازداد دورها بعد ما سمي بثورات الربيع الفتن داخل الدول العربية على النحو الذي دفع الدول الأربعة وهي: المملكة والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين في فجر يوم ٥ يونيو من العام ٧ مقاطعة دولة قطر[4]، فضلاً عن اتفاقهم على إغلاق قناة الجزيرة في بلدانهم ا منبر التحريض ضد الدول العربية، وتورطها في إحداث الفتن الطائفية، وتحولها للجماعات الإرهابية.

1- علي الدين هلال، "سؤال البقاء .. النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية ص ص ٤٧-٥١.

2- أحمد يوسف أحمد، "مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي"، المستقبل العربي، عدد ٤٤٣، ص ٥٠-٥١

3- باسم قاصل، «الفوضى الخلاّقة» تهدم الشرق الأوسط، جريدة الحياة، ٤ نوفمبر ٢٠١٤.

4- لهذه الأسباب قُطعت العلاقات مع قطر، موقع العربية نت، ٥ يونيو ٢٠١٧، متاح على الرابط التا a5xw

إن ما تأمله الولايات المتحدة الأمريكية من نشر الفوضى الخلاقة في المنطقة، هو تقسيم الدول العربية إلى عدة كيانات جديدة، بحيث تلتقى الفكرة مع فك وإعادة تركيب المنطقة على أسس جديدة تختلف عما رسمته اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦، والتي تم تصميمها بأياد القوى الكبرى الغربية[١]، لنصبح أمام تقسيم جديد وسايكس بيكو ثانية[٢] أو جديدة على أسس مذهبية وطائفية وعرقية ولكن هذه المرة بأياد عربية، وهو ما عبر عنه الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل خلال حواره بجريدة الأهرام، حيث عاد ليصف ما حدث في المنطقة العربية بعد العام ٢٠١١ بأنه ليس ربيع عربي، وإنما سايكس بيكو جديدة يتم على أساسها تقسيم المنطقة على أسس مذهبية وعلى أساس تقسيم الموارد والمواقع[٣].

وبينما كان جورج بوش الابن يستخدم لغة استعلائية متعصبة جاء خلفه أوباما مستخدمًا لغة ملائمة تثير الإعجاب، إلا أن الفوضى الخلاقة كانت تسير بخطى حثيثة وربما بوتيرة أسرع عما كانت عليه إبان حقبة بوش الابن[٤]، وكأن العرب قد نسوا أن الإدارات الديمقراطية كانت دومًا أشد تأييدًا لإسرائيل من نظيراتها الجمهورية، وأن هيلارى كلينتون التي اختارها أوباما وزيرة للخارجية في إدارته معروفة بتحيزها الشديد لإسرائيل. فالأهداف التي لم تستطع إدارة بوش تحقيقها تحقق مع إدارة أوباما[٥].

وقد برز الاختراق الأمريكى للمنطقة العربية في نهاية الولاية الأولى لإدارة أوباما، حيث تعاملت مع كل دولة عربية شهدت انتفاضات بمعزل عن الأخرى، لكن الحالة الليبية شهدت تدخلاً صارخًا[٦]، فترأست واشنطن حلف الناتو بدعوة مساعدة ثوار ليبيا للتخلص من الرئيس معمر القذافي، وقام الإعلام الأمريكي بدوره في الترويج للحرب لاقناع الرأي العالم العالمي

---

[١]- صفى الدين خربوش، التطور السياسي في مصر: محاولات هدم الدولة المصرية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥٠-٥٢.

[٢]- على الرغم من أن التعبير الذي ذاع انتشاره بعد الانتفاضات العربية هو سايكس بيكو جديدة إلا أن البعض عالج هذه الانتفاضات في إطار استخدامهم لتعبير سايكس بيكو الثانية، انظر: صلاح المختار، **متلازمة أمريكا: هل هو ربيع عربي ام سايكس بيكو الثانية؟** (لندن: إي كتاب، ٢٠١٦)، ص ٣١١-٣١٩.

[٣]- هيكل .. في الجزء الثالث من حواره بصراحة: في غياب مصر .. خرائط جديدة تتشكل .. من رسمها .. ومن يرسمها؟، **موقع جريدة الأهرام**، ٢٣ سبتمبر ٢٠١١، متاح على الرابط التالي:

http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Ahram-Files/News/102838.aspx

[٤]- صفي الدين خربوش، "هل تنتقم إدارة أوباما من العرب؟"، **دورية آفاق سياسية**، الصادرة عن المركز العربي للبحوث والدراسات، عدد ٢٧، مارس ٢٠١٦، ص ص ٦٦-٧١.

[٥]- صفى الدين خربوش، التطور السياسي في مصر: محاولات هدم الدولة المصرية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٢.

[٦]- خالد حنفى على، "سقوط "الجماهيرية": من يحكم ليبيا بعد القذافى"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٨، أكتوبر ٢٠١١، ص ص ١٤٠- ١٤٤.

بوحشية النظام الليبي واستبداده في حق شعبه[1]. وأصبح الوضع الليبي بعد خروج حلف الناتو مأساويًا، حيث تفاقمت حالة العداء بين القبائل في الداخل وتعثرت أحوال المهاجرون والهاربون في الخارج[2].

بيد أن التدخل العسكري بقيادة الولايات المتحدة لم يكن يهدف إلى التخلص من شخص الرئيس القذافي، وحماية الثوار المدنين، فلم يكن لأسباب إنسانية خالصة أو لأسباب تتصل بالترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان[3]. إن الأوضاع الليبية بعد التدخل تؤكد خلاف الأهداف التي أعلنتها الولايات المتحدة قبيل التدخل، فالدولة أصبحت عبارة عن حالة من الفوضى العارمة، وكان من التداعيات المصاحبة لحالة الدمار في هذا البلد انتشار بؤر للجماعات الإرهابية، وتمدد تنظيم داعش واتخاذه من بعض المناطق الليبية مركزًا له ما مثّل تهديدًا للأمن الوطني الليبي والدول العربية المجاورة له[4].

وعلى الرغم من إعلان إدارة أوباما في أواخر عام ٢٠١١ عن تحولها الاستراتيجي نحو آسيا، وهو ما عرف باستراتيجية "Pivot to the Pacific"[5]، إلا أنه لا يوجد ما يشير إلى تراجع أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والأرجح أن هذه المنطقة سوف تحتفظ بأهميتها ليس فقط بسبب العوامل التقليدية كالنفط وقناة السويس والممرات البحرية وحماية إسرائيل، وإنما – وبنفس الأهمية – للأسباب التي جعلت المنطقة مصدرًا للتنظيمات والأعمال الإرهابية التي تهدد الدول الكبرى في عقر دارها[6]. فلا غرابة من استمرار نشر القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن قواعدها العسكرية غير المعلن عنها في إسرائيل[7].

١- أحمد موسى بدوي، تحولات الثورة الليبية تفكيك الدولة وزرع الإرهاب، **دورية آفاق سياسية**، الصادرة عن المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد ١٦، أبريل ٢٠١٥، ص ٨٤-٨٥.

٢- زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١، ص ص ٧٢- ٧٤.

٣- أشرف محمد كشك، "حلف الناتو.. من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١، ص ص ١٥-٢٣.

4- Erica Wenig, "Egypt's Security and the Libyan Civil War", **Policy Analysis**, The Washington Institute, Available at: http://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/egypts-security-and-the-libyan-civil-war

5- "Pivot to the Pacific? The Obama: Administration's "Rebalancing" Toward Asia", Congressional Research Service, March 28, 2012, Avaliable at: https://fas.org/sgp/crs/natsec/R42448.pdf

٦- علي الدين هلال، "تجدد الأهمية: في نقد أطروحة تراجع الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية ملحق تحولات استراتيجية**، العدد ١٨٨، أبريل ٢٠١٢، ص ص ٤-٨.

٧- يتمثل الوجود العسكري الأمريكي في قطر، في قاعدة "العديد" العسكرية، ومنطقة "أم سعيد"، ومطار الدوحة الدولي، ومعسكر السيلية. أما في الإمارات فهناك قاعدة الظافرة الجوية بأبوظبي، ومطار الفجيرة الدولي، وميناء زيد، وميناء رشيد،

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن الولايات المتحدة تمثل تهديدًا للأمن القومي العربي، وهو ما كشفت عنه سياسات الإدارات الأمريكية سواء الجمهورية أو الديمقراطية، وأن كل إدارة تتولى مهام القيادة الأمريكية يأتي على قمة أولوياتها أمن إسرائيل في المنطقة وليس أمن واستقرار الدول العربية، وأن الهدف الذين يسعوا إلى تحقيقه عبر خطى حثيثة هو تقسيم المنطقة وتفتيتها وإغراقها في بحر من الفوضي.

٢. التدخل العسكري الروسي: سوريا نموذجًا

عادت روسيا منذ بدايات القرن الحادي والعشرين بوضوح كقوى كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي[١]، ولكن برؤية وأولويات لسياستها الخارجية تختلف جذريًا عن تلك التي حكمت السياسة الخارجية السوفياتية على مدى ما يزيد على سبعين عامًا[٢]، وأصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وتحررًا من القيود الإيديولوجية، بل والسياسية، وتحكم حركتها وتوجه دفتها المصالح، لاسيما المصالح الاقتصادية، ويعتبر الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية انعكاسًا للتوجه الجديد في السياسة الروسية[٣].

وبالفعل كانت الأزمة السورية – بخلاف باقي دول التحولات العربية – هي الأسرع في تحديد الموقف الروسي حيالها؛ فلم تنتظر نتائج الانتفاضات الشعبية كما حدث في كل من تونس ومصر وليبيا، بل بادرت روسيا بإعلان دعمها لنظام الأسد، واعتبرت أن مستقبل سوريا يجب أن يحدده السوريون بأنفسهم، ورفضت التدخل الخارجي في الشأن السوري خشية تكرار السيناريو الليبي[٤].

وميناء جبل علي، وميناء الفجيرة، فضلاً عن وحدة عسكرية أمريكية تتكون من بعض طائرات الاستطلاع. وفي الكويت، فهناك قاعدة أحمد الجابر الجوية، ومعسكر الدوحة، ومطار الكويت الجوي، وميناء الأحمدي، وقاعدة علي السالم. أما في السعودية، فتوجد قاعدة الأمير سلطان الجوية جنوب الرياض، فضلا عن التسهيلات العسكرية في ينبع والظهران والهفوف والخبر وتبوك والدمام. وفي عمان توجد قاعدة المثني الجوية، وقاعدة تيمور الجوية، وقاعدة مصيرة العسكرية. وفي جيبوتي توجد قاعدة جيبوتي العسكرية، فضلا عن وجود محطة استخبارات.

[١] – نورهان الشيخ، "الموقف الروسي من الثورات العربية: رؤية تحليلية"، **مجلة البيان**، عدد ٩، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٢٧٤.

[٢] – نورهان الشيخ، "تطورات الدور الروسي في الشرق الأوسط مطلع القرن الحادي والعشرين"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد ٢٢، أبريل ٢٠٠٣، ص ١٦.

[٣] – نورهان الشيخ، "الموقف الروسي من الثورات العربية: رؤية تحليلية"، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٧٥.

[٤] – أحمد سيد حسين، "السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط"، **مجلة الديمقراطية**، عدد ٥٢، أكتوبر ٢٠١٤، ص ص ١٢-٢٣.

وتعتبر الأزمة السورية – المرجح استمرارها – القضية الأولى بالرعاية في السياسة الخارجية الروسية وذلك لعدة اعتبارات؛ أولها، انعقاد مؤتمر "جنيف ٢" الذي سعت روسيا جاهدة من أجل التئامه. وثانيها، أن الأزمة السورية أصبحت بالنسبة لروسيا مسألة مصيرية في سياستها الخارجية في المنطقة ومصداقيتها أمام العالم. وثالثها، أن حل الأزمة السورية سيحدد بدرجة كبيرة مستقبل المنطقة وتوازنات القوى فيها. ورابعها، رغبة روسيا في عدم تكرار ما تعتبره خطأً دوليًا في التعامل مع الحالة الليبية[1].

وعلى الرغم من أن التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول من الركائز الأساسية لعودة روسيا للساحة الدولية في القرن الحالي، إلا أن الأزمة السورية كشفت عن الطموح الروسي في المنطقة. فاتخذت روسيا منذ اندلاع الأزمة موقفًا سياسيًا قاطعًا برفض تغيير النظام السوري أو التدخل الإقليمي أو الدولي بما يسهم في هذا التغيير، إلا أن الموقف الروسي طرأت عليه تغيرات بتطور الأزمة، فاتخذت روسيا على عاتقها – بشكل علني – تقديم دعم كبير للنظام شمل تزويده بالدعم المادي والعسكري والسياسي والدبلوماسي، وذلك لتعزيز قدرته على مواجهة الأزمة[2].

ورافق قدرة روسيا من فرض وجهة نظرها على المجتمع الدولي بشأن الأزمة السورية – وذلك عبر تكتيكات مختلفة من نقل الصراع من مرحلة الإطاحة بالرئيس بشار الأسد إلى مرحلة إشراكه في التسوية – عملية تعزيز وجودها العسكري، وتطور ذلك بدءًا من الربع الأول من عام ٢٠١٥، بإرسال قوات عسكرية روسية إلى سوريا، وشحنات أسلحة متطورة، ووحدات سكنية جاهزة[3].

وتصاعد التدخل العسكري الروسي في المنطقة (سوريا)؛ وكان من مظاهر ذلك تعزيز الوجود الروسي على الساحل السوري بقطع بحرية بما فيها سفن الإنزال البحرية إلى جانب ١٥ طائرة استخدمت مسارات جوية متعددة من روسيا إلى محافظة اللاذقية[4]، وتمت هذه الأنشطة الجوية تحت غطاء بعثات المساعدات الإنسانية[5].

---

[1] – محمود حمدى أبو القاسم، "تداعيات خطرة: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا"، **مجلة آفاق سياسية**، الصادرة عن المركز العربي للبحوث والدراسات، عدد ٢٣، نوفمبر ٢٠١٥، ص ٢٥.

[2] – شريف شعبان مبروك، "روسيا في المنطقة العربية: طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية"، **مجلة شؤون عربية**، عدد ١٦٢، خريف ٢٠١٥، ص ص ٢١٦-١٢٧.

[3] – نورهان الشيخ، "الشرق الأوسط الجديد تقوده روسيا"، **جريدة الأهرام**، ٨ يناير ٢٠١٧.

[4] – شمل الدعم الدعم العسكري الروسي؛ ست دبابات من طراز تي -٩٠، وخمس وثلاثون ناقلة جنود مدرعة، وخمسة عشر قطع مدفعية، وشاحنات عسكرية، ومركبات رباعية الدفع، ووحدات المساكن الجاهزة لنحو ١٥٠٠ شخص، ومركز متنقل لمراقبة الحركة الجوية. كما تفيد بعض التقارير أن نحو ٢٠٠ عنصر من عناصر المشاة البحرية الروسية قد تم

وبنهاية سبتمبر ٢٠١٥، بدأت روسيا بشكل مباشر بالقيام بعمليات عسكرية فوق الأراضي السورية، وذلك في سياق تعاملها مع كل الفصائل العسكرية المعارضة للنظام على قدم المساواة باعتبارها منظمات إرهابية، وكذلك في سياق سعيها للدفاع عن بقاء النظام السوري[٢]. وتزامن مع العمليات العسكرية الروسية الكشف عن إنشاء غرفة تنسيق أمني في بغداد بالعراق تجمع دول روسيا وإيران والعراق والنظام السوري[٣].

ومن المظاهر الواضحة للاختراق الروسي للمنطقة العربية، تعدد قواعدها العسكرية في سوريا، ومن هذه القواعد؛ قاعدة مطار حميميم الجوية في اللاذقية، وقاعدة طرطوس البحرية التي تقع بالقرب من مدينة طرطوس الخاضعة للنظام السوري، والتي تعتبرها موسكو نقطة امدادات ومساعدة تقنية ذات أهمية استراتيجية، فضلاً عن أنها تعد نقطة انتشار روسيا الوحيدة في البحر المتوسط، وكذا قاعدة مطار حماة العسكري. وتشير التقارير إلى وجود قواعد روسية أخرى غير معلن عنها[٤].

وخلاصة القول، إن سياسة نشر القواعد العسكرية، تعد شكل من أشكال الاختراق للمنطقة العربية[٥]، بل وصفها البعض بالاستعمار الجديد[٦]. وعلى الرغم من الجدل بشأن ما إذا كانت تلك القواعد تمثل حماية لمصالح الدولة التي أنشأتها أو حماية لأمن الدولة المنشئة عليها،

نشرها في اللاذقية لحماية المنشآت الروسية. بجانب تمركز عناصر من لواء المشاة البحرية الروسية رقم ٣٦٣ في سوريا. علاوة على طائرات سخوي ٣٤ الأحدث، وسخوي الاعتراضية ٣٠ الأكثر تطورًا، وطائرات ميج ٣١، بجانب طائرات إسناد جوي للهجوم البري من نوع سخوى، وصواريخ أرض أرض من نوع اس ايه-٢٢ للدفاع عن مطار اللاذقية بجانب طائرات النقل الاستراتيجية والدبابات وطائرات تجسس واستطلاع.

[١]- Anna Borshchevskaya, "Russia in Syria: Declining Military Capabilities Won't Hold Moscow Back", **Policy Analysis**, The Washington Institute for Near East Policy, September 8, 2015, Available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russia-in-syria-part-i-declining-military-capabilities-wont-hold-moscow-bac

[٢]- Jeffrey White, Russia in Syria (Part 2): Military Implications, **Policy Analysis**, The Washington Institute for Near East Policy, September 15, 2015, Available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russia-in-syria-part-2-military-implications

[٣]- جاء هذا التنسيق كرد فعل على فشل روسيا في الترويج لتحالف جديد لمحاربة داعش في منتصف عام ٢٠١٥ يضم كلاً من روسيا والسعودية وتركيا والأردن.

[٤]- "معركة البادية.. قاعدة روسية جديدة ومطار "السين" لإيران، **موقع الغربية نت**، ٢٦ يونيو ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/FCC1

[٥]- فراس البياض، الموسوعة السياسية والعسكرية (عمان- الأردن: دار المنهل، ٢٠٠٣) ص ١١٠.

[٦]- فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط نهاية العصر الأمريكي؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)، ص ٥٣-٥٦.

إلا أنها تكشف، في أقل تقدير، أن الدولة المقام عليها تلك القواعد غير قادرة على مواجهة التهديدات الخارجية.

وبعد مناقشة التهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي، سيعرض الفصل الختامي بعض السياسات لدعم الأمن القومي العربي، التي تستند إلى التحديات والتهديدات التي يشهدها الوطن العربي، والتي تم عرضها وتحليلها في الفصلين الثاني والثالث.